التحول الديمقراطي في مصر . . .

بعد الثورتين ! !

دكتور علي السلمي

2024

اهداء

إلى مصر المحروسة ...

رغم كل شيء!

المحتويات

الفصل	الموضوعات	صفحة
	تمهيـــــــــــــــــــد	3
الفصل الأول	غياب الديمقراطية وتغييب الدستـــــــور	8
الفصل الثاني	ثورة 25 يناير ثورة للتغييـــــــــس	25
الفصل الثالث	حتمية التحول الديمقراطـــــــــي	52
الفصل الرابع	التجربة التونسية في التحول الديمقراطـــي	83
الفصل الخامس	مستقبل الوطن مع الديمقراطيـــــــة	99
الفصل السادس	قراءات عن التحول الديمقراطي في مصر	108
الفصل السابع	الديمقراطية في مصر . . .حقيقة أم خيال؟	164

تمهيد

مر الوطن بثلاث سنوات عصيبة منذ نجاحه في إسقاط نظام مبارك بعد ثورة الشعب الأولى في الخامس والعشرين من يناير 2011، واستمرت معاناة الوطن على مدى المرحلة الانتقالية التي تولى خلالها المجلس الأعلى للقوات المسلحة "إدارة شئون البلاد"، ثم أثناء السنة الكئيبة التي تولى فيها محمد مرسي رئاسة الجمهورية في أول انتخابات رئاسية بعد الثورة.

وكانت ثورة الشعب الثانية في 30 يونيو 2013 التي انحازت اليها القوات المسلحة وتم عزل محمد مرسي وبدأت مرحلة انتقالية جديدة تولى فيها رئيس المحكمة الدستورية العليا منصب رئيس الجمهورية المؤقت وتم تشكيل حكومة جديدة وتشكلت لجنة وطنية لتعديل دستور 2012 الذي تمت صياغته وتمريره على هوى جماعة الإخوان المسلمين.

وطوال الفترة من 3 يوليو 2013 يوم عزل محمد مرسي وحتى منتصف يناير 2014 يوم وافق الشعب بأغلبية غير مسبوقة على مشروع الدستور الجديد، تعرض الوطن. وما يزال. لحرب إرهابية بشعة تشنها جماعة الإخوان الإرهابية وجماعات التكفير وحلفائها من حركة حماس وتنظيم القاعدة الإرهابي مزودين بأموال وأسلحة وتقنيات للتدمير وإحداث الخراب في سيناء ومحافظات مصر كلها ومدعومين من حكومات الولايات المتحدة الأميركية ودول الاتحاد الأوروبي ودويلة قطر وتركيا والسودان وتونس الذي يسيطر التنظيم الدولي للإخوان المسلمين على الحكم فيهما.

ثلاث سنوات عانى الوطن خلالها من أوضاع امنية وسياسية واقتصادية واجتماعية مترديه، وافتقدت مصر أملها في بناء دولة ديمقراطية تسودها العدالة والقانون وقيم المواطنة تحمي حقوق المواطنين في الحياة الآمنة والتمتع بعوائد التنمية الوطنية الشاملة.

واستمرت مصر طوال الفترة ما بعد ثورة 25 يناير تواجه اختباراً مصيرياً ينشأ من ضرورة التعامل مع متغيرات وقوى خارجية تحاول فرض إرادتها لإعادة ترتيب الأوضاع في منطقتنا

على أساس مشروع "الشرق الأوسط الكبير" الذي تتبناه الولايات المتحدة الأميركية وتجند من أجل تحقيقه دول وتنظيمات تابعة لها أهمها إسرائيل وتركيا وقطر وجماعة الإخوان المسلمين، الأمر الذي حتم على مصر بذل كل الجهد لحماية أمنها القومي والمحافظة على تراثها الوطني ومقومات حضارتها ، في نفس الوقت الذي تعطلت جهود التنمية الوطنية لعلاج المشكلات الاقتصادية والمجتمعية والثقافية المتراكمة منذ سنوات ما قبل الخامس والعشرين من يناير والتي بلغت أقصاها خلال سنة الحكم الفاشل لمحمد مرسي. وقد أدى ذلك الحكم الإخواني الفاشل إلى تكريس التخلف الاقتصادي والتراجع الثقافي والحرمان من الحريات السياسية واستشراء الفساد وتزايد قوة المفسدين

إن المصريين إذ أدركوا عمق وخطورة المشكلات التي عاشها الوطن، ولا يزال يعيشها ويكابد آثارها ويتحمل أعباءها ، فهم يتطلعون الآن إلى التغيير والإصلاح في جميع جوانب ومجالات الحياة والحكم والمجتمع، ويتطلعون بلهفة إلى إقامة دولتهم الجديدة بعد اجتيازهم الاستحقاق الثاني في خارطة المستقبل ونجاحهم في اختيار الرئيس الجديد الذي استدعوه لحماية الوطن من الضياع والقضاء على الإرهاب ومصادر الخطر الداخلية والخارجية.

إن المصريين كلهم أمل في أن تحقق لهم نظام الحكم الجديد أحلامهم في التخلص من الإرهاب والعنف ويؤسس للاستقرار السياسي والسلام الاجتماعي والتنمية في كافة مجالات الحياة.

إن مصر في حاجة ماسة إلى التزام القيادة الوطنية الجديدة بالعمل على تطوير الأوضاع وفق رؤية متكاملة تحقق مصالحها وأهدافها الوطنية وتوجهاتها القومية وفي إطار القيم المصرية وموروثها الحضاري والثقافي والاجتماعي، وتلك كانت أساس إقبال الشعب على انتخاب الرئيس السيسي.

من أجل ذلك نعلن نحن المصريون التصميم على المشاركة الجادة والفاعلة في عملية التغيير الجذري في هياكل السلطة في مصر وآليات وقواعد صنع القرار الوطني، والقضاء على فرص العودة إلى احتكار السلطة وديمومتها لفئة دون غيرها من المصريين أيا ما كانت هويتها .

أيام الرئيس المتنحي (محمد حسني مبارك)

https://youtu.be/1mt01gGBXbA?si=CqNBpbazWJSVjULg

https://youtu.be/6_1N1zGmv70?si=SBZasUKvSyqylxTa

https://youtu.be/xkjl7ofbG0U?si=v1PG1LgmfQ1JR17z

https://youtu.be/z8IlvvDaaf4?si=MHamHh2wPgqMmoFI

https://youtu.be/R7voLdhr7V0?si=jwzgtXmjDEDGskLO

محمد حسنين هيكل يكتب عن

كتاب مبارك وزمانه-محمد حسنين هيكل - موقع الدكتور علي السلمي

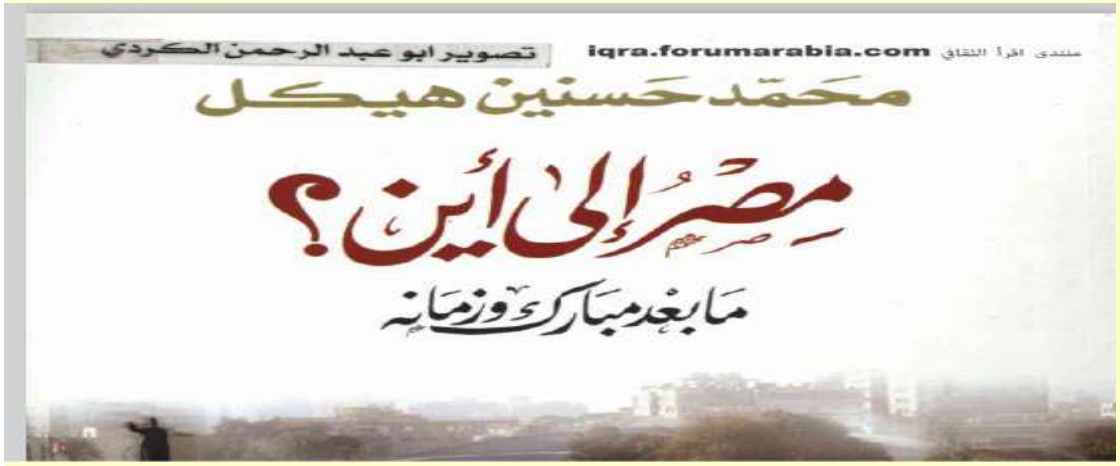

محمد حسنين هيكل - مصر إلى أين - ما بعد مبارك وزمانه؟ - موقع الدكتور علي السلمي

https://youtu.be/OqByfycVVM8?si=BOuCY86KlidvmGfO

الفصل الأول

غياب الديمقراطية وتغييب الدستور!

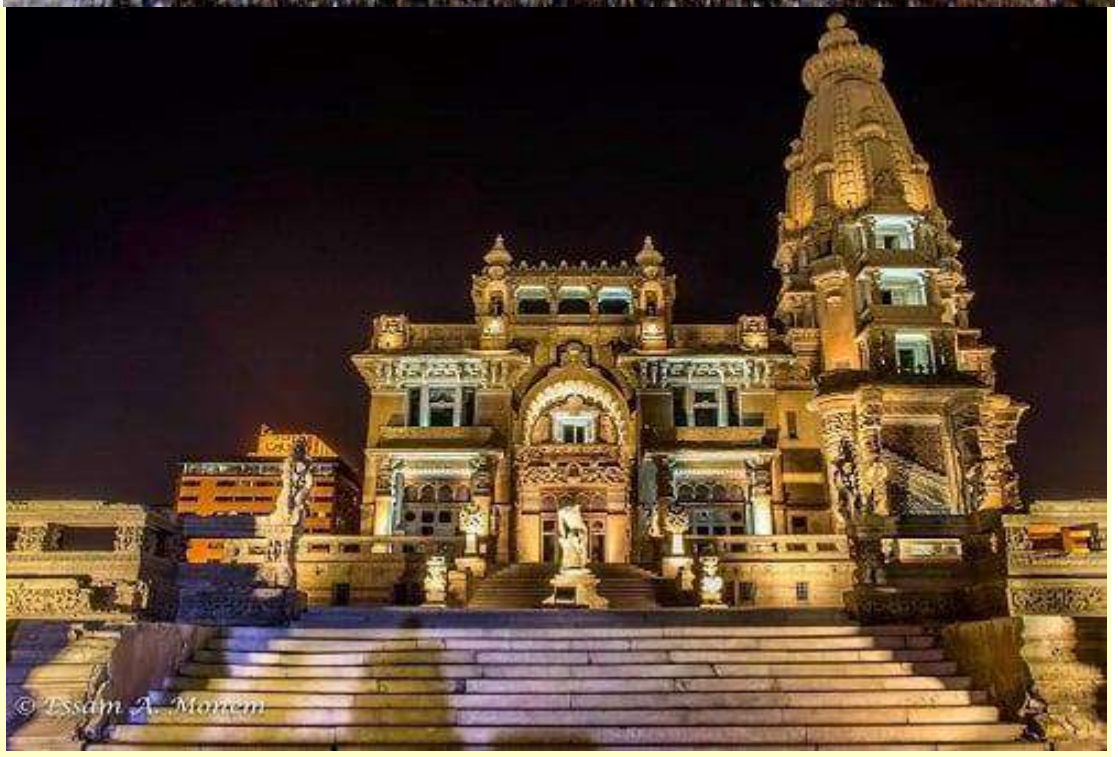

قصر الباروني الباني في مصر الجديدة

تغييب الدستور من أسباب الثورة

إن دستور الأمة هو ذلك المرجع الأساس الذي يعبر عن غاياتها وأهدافها والقيم التي تؤمن بها، ويترجم حضارتها وتقاليدها إلى مبادئ تلزم الحاكمين والمحكومين، ويوفر منهاجاً يستثير الناس جميعاً بأسسه وقواعده في تقرير كافة أمورهم واختياراتهم، لذلك كان غياب الديمقراطية وتغييب الدستور من أهم عوامل قيام ثورة الخامس والعشرين من يناير.

فالدستور بالنسبة للأمة هو المنهاج الذي تحدد هويتها ويبين موقعها على خريطة النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتصارعة في عالم اليوم.

إن مبادئ الدستور هي التي تحدد الهوية الاقتصادية للدولة وتبين نوع التنظيم الاقتصادي الذي يوجه أنشطة أطراف المجتمع المختلفة سواء كان يتجه إلى الرأسمالية واقتصاد السوق القائم على الملكية الخاصة ومبادرات القطاع الخاص، أم كان يتجه إلى النظام الاشتراكي القائم على الملكية العامة لوسائل الإنتاج والإدارة المركزية للأنشطة الاقتصادية وفق خطط وقرارات إدارية تتخذها الدولة، أو أي نظام وسط بين هذين النظامين.

والدستور هو الذي يوضح الهوية السياسية للدولة وتحدد أسس ومقومات نظام الحكم ويؤسس أركان الديمقراطية القائمة على سيادة القانون ودولة المؤسسات وتداول السلطة والفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية وإقامة التوازن بينها فلا تطغى واحدة على غيرها من السلطات.

والدستور قابل للتجديد والتطوير بحكم المتغيرات التي تطرأ على المجتمع، وبتأثير التطورات الدولية والإقليمية التي تؤثر في الدولة والتي ينبغي عليها التعامل معها وعدم التغافل عنها أو تجاهلها حتى تبقى عضواً فاعلاً في المجتمع الدولي. ولا يستطيع رئيس ولا مسئول في الدولة العصرية في عالم اليوم أن يحتكر لنفسه قرار تعديل الدستور أو الامتناع عن ذلك، بل القرار ينبغي أن يكون للجماهير ذات المصلحة الأساسية في نقاء الدستور وفعاليته وتوافقه

مع الأحداث والمتغيرات. ويتم تعديل الدساتير وفق إجراءات وآليات محددة في ذات الدستور، وتعتمد في جميع الأحوال على موافقة الأمة من خلال الاستفتاء العام، كما لا يملك أحد أن يغير دستور البلاد أو يعطله سوى بالرجوع إلى الأمة صاحبة السلطة والقرار.

وكان الامتناع عن تعديل دستور 1971 طيلة سنوات حكم مبارك دليلاً على إهدار الحكم الدستوري في البلاد وعدم الاحتكام إلى مبادئه، وكان عناصر النظام البائد من المشرعين والقانونين وفقهاء القانون الدستوري جاهزين لتقديم خبراتهم لتمكين الرئيس المتنحي من تنفيذ أغراضه حتى بالمخالفة لأحكام الدستور والقانون.

وظل هذا هو موقف مؤسسة الرئاسة قبل أن يعلن الرئيس المتنحي فجأة عن رغبته في تعديل المادة 76 من الدستور والتي تم تعديلها على الوجه السيئ الذي نعلمه جميعاً. فقد كان الرئيس المتنحي يرفض مجرد الحديث في موضوع تعديل الدستور معتبراً أنه يفتح باب جهنم. ولما رأى في تعديل الدستور باباً ينفذ من خلاله إلى تحقيق هدفه في توريث ابنه، عدل عن ذلك الرأي وبادر بطرح اقتراح بتعديل المادة 76 في عام 2005 ، ذلك التعديل الذي أثار الكثير من الجدل ورفضته معظم القوى السياسية، كما أعلن كبار فقهاء القانون الدستوري رفضهم لتلك الصياغة المعيبة إلى حد أن وصفها الفقيه الدستوري أ.د. يحيى الجمل بأنها "المادة الخطيئة".

كما انفتحت شهية المتنحي وأمر حواريه ومجلس شعبه المزور بتمرير موافقتهم على تعديل أربعة وثلاثين مادة في الدستور كان مؤداها إحكام قبضته على مقدرات الوطن[1] حيث تضمن البرنامج الانتخابي للرئيس المتنحي دعوة إلى التفكير في تعديلات دستورية أخرى

---

[1] ركزت القوى السياسية المعارضة لنظام مبارك على تعديلات المواد ذات الأهمية أرقام 5، 76، 88، 115، 118 الفقرة الأولى ، 127، 133، 136 فقرة أولى، 194، 195، 179 ، لتعارضها مع مبادئ وأسس الدولة المدنية، ومطالب وأهداف القوى السياسية من التعديل الأخير للمادة 76. وكذلك التعديل الدستوري على المادة 179 إذ يمس بشكل أو بآخر المواد 41 و44 و45 من الدستور والتي تكفل حقوق وحريات أساسية للمواطنين.

استكمالاً لمسيرة الإصلاح السياسي على حد قوله، وجاءت التعديلات المقترحة من أعضاء الحزب الوطني الديمقراطي، في مجلسي الشعب والشورى المنحلين ، باهتة ولا تمس المواد التي كان الشعب يطالب بضرورة تعديلها وفي مقدمتها المواد 76، 77 والمواد التي منحت رئيس الجمهورية سلطات واسعة بلا مساءلة. وثارت بين طوائف المصريين مطالب بتعديلات أساسية في دستور 1971 وفي نفس الوقت اتجهت آراء أخرى إلى ضرورة إعداد دستور جديد تماماً .

كما كان الشعب يطالب بتغيير كل ما يلحق بالدستور من قوانين أساسية تنظم أسلوب اختيار رئيس الجمهورية ومدة ولايته، ونظام الانتخابات التشريعية، وأسس وقواعد تنظيم وإدارة المجتمع بشكل عام. والأساس المحوري فيما كانت جماهير الشعب تتطلع إليه هو إرساء قواعد صلبة لنظام ديمقراطي تحكم كافة مجالات النشاط المجتمعي وتحقق انطلاقة حقيقية لمصر هي جديرة بها .

وكما غاب الدستور وغيبت الديمقراطية، كذلك غاب مفهوم تداول السلطة وهو الأساس الطبيعي لنظم الحكم الديمقراطية. فمنطق التداول ينبذ الجمود والديمومة، ويحبذ، بالمقابل، التجديد في الأفكار والممارسات وأنماط القيادة من خلال تبديل الأشخاص وفق نظم ودورية محل التوافق المجتمعي.

ويقتضي منطق التداول بوجود مصادر متعددة تبرز منها القيادات البديلة، وأن يعطى كل منهم فرص متساوية لعرض نفسه وبيان قدراته ومحاولة إقناع متخذي القرار بصلاحيته لشغل المنصب. فالتداول، من حيث كونه انتقالا للسلطة من طرف إلى آخر، لا يتحقق ويعطي مفعوله دون وجود قدر من التنافس الذي يجعل التناوب ممكنا على صعيد الممارسة.

إن الشائع في الدول الديمقراطية أن يلجأ الرئيس الديمقراطي إلى التخلي عن موقعه حتى وإن لم يكمل مدته الدستورية إذا رأى في ذلك صالح البلاد وليس هذا شائعاً في الدول غير

الديمقراطية إلا في حالات استثنائية مثل الرئيس الجزائري الأسبق الشاذلي بن جديد والرئيس السوداني الأسبق عبد الرحمن سوار الذهب والرئيس السنغالي الأسبق ليوبولد سنجور، وحديثاً فعلها مهاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا المتحي.

وكان من أوجه القصور في دستور 1971 في مصر أنه يفتقد النص على تداول السلطة وضرورة تفعيل آليات ديمقراطية تسمح بانتقالها سلمياً وحضارياً بين الأحزاب السياسية من دون احتكارها لحزب أو آخر، كما عاني الدستور عواراً واضحاً في المادة 77 التي تطلق مدة شغل منصب رئيس الجمهورية لمنصبه بلا حدود.

إن صياغة دستور الدولة، مهما بلغت دقتها، ليست كافية في حد ذاتها لضمان تحقيق غاياته ومبادئه، وإنما يبقى العنصر الأهم هو أن يؤكد الدستور على الانتقال من السلطة الشخصية للحاكم إلى سلطة المؤسسات الدستورية في الدولة وضرورة فصل السلطة عن أشخاص ممارسيها.

إن الدستور الديمقراطي للدولة ينبغي أن يؤكد على أن تنتقل السلطة تماماً لكي تكون بيد ممثلي الشعب المنتخبين انتخاباً حراً في انتخابات نزيهة وشفافة، ويكون التعديل الدستوري للانتقال إلى الدولة الحديثة الديمقراطية علامة على انتهاء عهد السلطة الشخصية وأن السلطة في البلاد يجب أن تكون لمؤسسات تستند إلى الدستور الذي يحددها وينظم كيفية نشأتها، ويبين سلطاتها وعلاقاتها بعضها ببعض، وما هي حقوق الأفراد وواجباتهم إزاءها.

ومما كان يعيب دستور 1971، والذي صادف هوى في نفس الرئيس المتحي الذي أسقطه الشعب، غياب ما تدعو إليه الديمقراطية من ضرورة أن يكون شغل المناصب العامة عن طريق الانتخابات الشفافة من بين مرشحين متعددين ولمدد محددة، وتأكيد حق جميع المواطنين في فرص متكافئة لشغل الوظائف وعضوية المجالس واللجان والهيئات العامة وفقاً للقانون،

وحقهم في الاستفادة من الخدمات التي تقدمها الدولة واستخدام المرافق والأماكن العامة التي تقيمها الدولة لخدمتهم ورفاهيتهم، وعدم شرعية أي إجراءات أو تدابير حكومية يقصد بها تمييز فرد أو أفراد أو طائفة أو حرمان آخرين أو التضييق عليهم في الفرص والحقوق الدستورية والطبيعية المقررة لكافة المواطنين.

كانت الدولة مملوكة لرئيس الجمهورية وأذنابه وحواريه، ولم يكن معمولاً بالمنطق الديمقراطي القاضي بممارسة أقصى درجات الشفافية والإفصاح في كل تصرفات السلطات والمؤسسات العامة وإعلان الأسس والمبادئ والاتفاقيات والقرارات والتصرفات ذات التأثير على الصالح العام، وإتاحة الفرص الكاملة للمواطنين لمناقشتها وإبداء الرأي بشأنها، والمطالبة بتغييرها أو نقضها في حالة تضاربها مع المصلحة العامة والقيم والأعراف المجتمعية المرعية.

إن سبباً جوهرياً في قيام ثورة الخامس والعشرين من يناير 2011 هو إحساس الشعب بضرورة إعداد دستور جديد للبلاد تقوم بصياغته جمعية وطنية منتخبة ليكون عماد عملية التطوير الديمقراطي الشامل وتجري صدوره بتوافق وطني يأخذ كل التوجهات والآراء في الاعتبار.

إن الدستور الجديد ينبغي أن يعكس القيم والتوجهات الديمقراطية التي يتطلع إليها شعب المحروسة، وأن يواكب التغييرات التي تمت فعلاً في حقول الاقتصاد والتنظيم الاجتماعي في البلاد عبر السنوات الثلاثين الماضية، فضلاً عن تهيئة البلاد للدخول في مرحلة تطوير شامل يمكنها من مواجهة تحديات المستقبل وهي كثيرة.

الديمقراطية.. أساس التنمية والعدالة الاجتماعية

كان مطلب مختلف الأحزاب والقوى السياسية خلال سنوات القهر من نظام مبارك هو ضرورة إحداث إصلاح سياسي شامل وصياغة دستور جديد للبلاد وتعميق الصفة الديمقراطية لنظام الحكم.

وكانت إعادة صياغة نظام الحكم على أساس ديمقراطي حقيقي هي القضية الأساسية للحراك الذي تصاعد في السنوات الأخيرة من فترة حكم النظام المنحي. وكانت مطالب المعارضة الوطنية بالديمقراطية تواجه بسلبية من جانب الحزب الحاكم منذ ثلاثين عاماً وصحافته وأركان إعلامه، في محاولة للادعاء بأن الديمقراطية قائمة ومطبقة، ونحن نعيش أزهى عصور الحكم الديمقراطي، ومن ثَمّ لا حاجة ولا ضرورة لتعديلات دستورية أو لتغيير نظام الانتخابات وتوفير ضمانات نزاهتها، فكل شيء على ما يرام، وأن المطالبة بالإشراف القضائي على الانتخابات هو إهدار لطاقات القضاة والحط من كرامتهم، كما أن الرقابة الدولية على الانتخابات هي اعتداء على السيادة الوطنية.

وفي جميع المناسبات التي كانت قوى المعارضة تنادي فيها بالديمقراطية والإصلاح السياسي والدستوري تجد من يتصدى بالقول؛ وما شأن ذلك بقضايا ومشكلات المواطن المصري؟ إن الحديث عن تلك الأمور ترف تتسلى به النخبة من المثقفين الذين لا يعيشون مشكلات الشعب وهو ما عبر عنه أمين السياسات بالحزب الوطني المنحل بأنه "صخب في القاهرة"، وكما عبر الرئيس المنحي عن استهزائه بفكرة " البرلمان الشعبي" الذي شكله فريق من ممثلي المعارضة اعتراضا منهم على تزوير انتخابات مجلس الشعب عام 2010 بقوله "خليهم يتسلوا" ! وهذا القول من جانب أهل الحكم ومشايعيهم هو تأكيد لخصائص نظام الحكم في الدول غير الديمقراطية الذي يصفه الفقيه الدستوري الكبير المرحوم الدكتور عبد الحميد متولي بقوله " أن نظام الحكم في الغالبية العظمى لتلك الدول قد طبع بطابع الحكم المطلق، الذي

تتركز فيه سلطة الحكم في يد فرد هو عادة رئيس الدولة، الذي تجمع بين اختصاصاته كرئيس للدولة وبين سلطة رئيس الوزراء [الذي لا تنشأ له وظيفة خاصة] وسلطته كرئيس الحزب الواحد، أو رئيس الحزب المسيطر في حالة تعدد الأحزاب، فهو [أي حزب الحكومة] يسيطر على أداة الحكم كما يمتاز ويسيطر على غيره من أحزاب المعارضة، كما تجد الهيئة التشريعية ضعيفة إزاء الرئيس الذي يسيطر كذلك عليها"[2].

ويقيناً فإن ما كانت، ولم تزل، تعانيه مصر من مشكلات وما يلاقيه شعبها من عنت ومشقة في محاولة العيش الكريم هو محصلة ونتاج الحكم غير الديمقراطي الذي استمر من يوليو 1952، وحتى تتحقق أهداف ثورة 25 يناير كاملة.

إن تجارب كل الشعوب تؤكد أن خلاصهم من الفقر والمرض والجهل والتردي في مجمل مظاهر حياتهم يكمن في التحول إلى الديمقراطية وسيادة القانون وتداول السلطة بما يمكنهم من أن يتملكوا وطنهم ويكون لهم الحق في اختيار من يحكمونهم ومساءلتهم ومحاكمتهم إن تنكبوا الطريق.

وفي ظل الحكم الديمقراطي تخضع الحكام والمسئولين لرقابة الشعب وممثليه المنتخبين انتخاباً حراً ونزيهاً، وتهدم دولة الفساد ويكشف المفسدون ويعاقبون.

وفي ظل الحكم الديمقراطي القائم على توازن السلطات والرقابة الشعبية والتشريعية على تصرفات الحكومة ما كانت ثروات مصر المتمثلة في شركات قطاع الأعمال العام قد أهدرت وسلمت إلى مستثمرين عرب وأجانب ومصريين من المقربين لأهل الحكم نتيجة نظام فاسد للخصخصة لم يعرض على مجلس الشعب ولم يؤخذ فيه رأي الناس أصحاب تلك الشركات .

---

[2] عبد الحميد متولي، أزمة الأنظمة الديمقراطية، دار المعارف، القاهرة، 1964 .

ولو إن مصر كانت تحكم ديمقراطياً لما تم التفريط في مليارات الوحدات من الغاز الطبيعي الذي تحتاجه البلاد وتجري تصديره إلى العدو الصهيوني ليستخدمه في إطلاق غاراته وحربه القذرة ضد إخواننا الفلسطينيين، ثم ليشن حربه الموعودة ضدنا نحن في مصر، بينما أهل الحكم كانوا عنه لاهون، بل معه يتجمعون ويتحالفون.

إن ملايين الشباب المتعطلين المنتظرين في صفوف البطالة كانت مشكلتهم تكمن في تراخي الدولة عن القيام بدورها في إدارة التنمية والتقاعس عن تشجيع خلق فرص العمل ومنع تسرب العمالة الأجنبية الوافدة إلى مواقع العمل في مصر.

إن الديمقراطية والشفافية في الإعلان عن تصرفات الحكام كانت كفيلة بالقضاء على فوضى علاج الأغنياء والوزراء وغيرهم من أصحاب الحظوة على نفقة الدولة في الوقت الذي تتعفى كثير من المستشفيات الحكومية والمؤسسات العلاجية والتعليمية والاقتصادية من بناها لنقص الاعتمادات المالية.

وكان بعض سدنة النظام البائد يتساءلون في خبث "وهل ستشبع الديمقراطية الجوعى أو تعالج المرضى أو توفر السكن لمن لا مأوى لهم؟"، ونقول لهم نعم إن عماد الديمقراطية هو تأكيد العدالة الاجتماعية وضمان العدل في توزيع الثروة الوطنية وتحقيق التقارب بين الثروات والدخول.

إن الضرائب إذا أحسن تصميمها وتنفيذها لتقتضي من كل مواطن ما عليه بالعدل ستكون عاملاً مهماً في إعادة توزيع الثروة على أسس تضمن العدالة وتحمي الأمن الاجتماعي.

إن إفراط الحكومات غير الديمقراطية في تحميل الفقراء من شعوبها المزيد من الرسوم والضرائب غير المباشرة هو أحد أهم مظاهر اختفاء العدل الاجتماعي ومصدر من مصادر القلق وعدم الاستقرار حين يتحمل الفقراء ومحدودي الدخل أعباء تلك الرسوم والضرائب غير المتوازنة مع ما يحصلون عليه من دخل أو ما يتاح لهم من الخدمات العامة، هذا في نفس

الوقت الذي كانت ترفض فيه حكومات العهد البائد التي في خدمة رجال الأعمال فرض ضريبة تصاعدية على الأرباح!

إن الحكم الديمقراطي يتيح للناس إعلان رفضهم للسياسات والممارسات غير المتوافقة مع رغباتهم ومصالحهم، ويتيح لهم بالتالي تغيير الحكام الذي لا يتفهمون رغباتهم ويعملون بما تخالفها .

إن الديمقراطية هي طريق التنمية والعدالة الاجتماعية وأساس تقدم الشعوب وازدهار الأوطان، فمن كان يريد لمصر النمو والتقدم والعدل والأمان فليعطى صوته للحل الديمقراطي وليقف في صفوف المنادين بالإصلاح الدستوري وليمارس حقه ، بل واجبه ، الوطني بحسن اختيار من يمثلونه في أي انتخابات قادمة.

المحاور السبعة لبناء الديمقراطية وانطلاق التنمية

إن لب الديمقراطية يكمن في فلسفة وأساليب إدارة العملية الانتخابية بدءاً من تحديد الدوائر وإعداد جداول الناخبين مروراً بتمكين مرشحي الأحزاب والقوى السياسية والمستقلين من تقديم طلبات الترشيح من دون موانع وإتاحة الفرص لهم للتواصل مع الجماهير بحرية، ثم تيسير عملية الاقتراع بعيداً عن التضييق الأمني وتدخلات جهات الإدارة، وانتهاء بفرز الأصوات وإعلان النتائج بحيادية وأمانة.

وتستكمل الديمقراطية بأن يكلف الحزب أو الأحزاب الفائزة بأغلبية الأصوات بتشكيل حكومة حزبية أو ائتلافية تتقدم للمواطنين ببرنامج تنفيذي يترجم برنامجها الانتخابي إلى واقع يلمسه الناس، وتكون دائماً خاضعة للتقييم والمساءلة الديمقراطية.

لقد انتهى عصر السيادة المطلقة للحكام وأصبحت صناديق الاقتراع الزجاجية هي آلية حسم الاختيارات الشعبية وفق ما ترتضيه أغلبية المواطنين. وفي نظم الحكم الديمقراطية تسود

الشفافية وتتضح الأوضاع في مختلف المجالات بحيث يمكن اكتشاف الأخطاء والانحرافات ومساءلة المتسببين فيها ومحاسبتهم وكلهم أمام القانون سواء.

ولو كانت مصر تعيش عصر الديمقراطية خلال حكم مبارك لما كان الشعب في حاجة أن يثور عليه ويسقطه عن عرشه، ولم تكن مشكلات مصر قد تصاعدت إلى الحد الذي لم تجد فيه محاولات الإصلاح حتى بعد سنة من قيام الثورة.

وبرغم أن نظام المتنحي لم يكن يعترف بافتقاد الديمقراطية ويصر على أنه قطع أشواطاً مهمة على طريق الإصلاح السياسي المزعوم، فإن المسئولية الوطنية تحتم استثمار مناخ الحرية بعد نجاح الثورة لتصحيح مسار الديمقراطية وتهيئة الظروف لخلق صيغة جديدة للتفاعل والتعامل الإيجابي مع مطالب الجماهير وتشوقها إلى الحرية والديمقراطية وما يترتب عليهما من إطلاق الطاقات وتعظيم الانطلاقات في مسيرة التنمية والتقدم.

وثمة محاور سبعة لا بد من اكتمالها لإعادة وضع مصر على طريق الديمقراطية والتنمية المستدامة والمساواة والعدالة، وتنبع كلها من إدراك الواقع المصري بكل ما فيه من مشكلات اقتصادية وسياسية واجتماعية وتقنية وثقافية عطلت الآلة الديمقراطية وأوقفت تداول السلطة لمدة ثلاثين عاماً[3]، تكلست فيها المفاهيم السياسية واهتزت القيم وفقدت المعايير والقواعد والنظم معانيها الحقيقية، وتدهور الأداء الوطني في كافة المجالات وعلى جميع المستويات. كذلك تنبع تلك المحاور من متابعة ما حققته شعوب أخرى من تقدم ونمو وازدهار حضاري بفضل الحرية والديمقراطية في المقام الأول وبرغم أنها لا تملك من الإمكانيات المادية أو البشرية ما يتوفر لمصر.

ويتمثل المحور الأول في إقامة نظام حكم ديمقراطي يتوافق مع متطلبات العصر و متغيراته ويكرس حق المصريين في المشاركة الفاعلة في تقرير مصير الوطن ويوفر متطلبات أمن

[3] الحق أن غياب الديمقراطية وعدم تداول السلطة استمر بداية من يوليو 1952.

الوطن والمواطنين وتحقق السلام الاجتماعي المستدام، ويتم ذلك من خلال صياغة دستور جديد يعالج ثغرات ومثالب دستور 1971 المعطل ويكرس مفاهيم الديمقراطية وسيادة القانون وتكافؤ الفرص والحد من السلطات اللانهائية لرئيس الجمهورية الذي تجب تحديد مدة ولايته بفترتين كل منهما أربع سنوات فقط، على أن تتم صياغة الدستور الجديد بواسطة جمعية وطنية منتخبة [4] ويوافق عليه الشعب في استفتاء عام تجري بعيداً عن تأثير وسلطان السلطة التنفيذية والحزب الحاكم.

ويتناول المحور الثاني قضية إعادة صياغة دور الدولة في إدارة المجتمع في إطار مسئوليتها الدستورية عن أمن الوطن وسيادته وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين، في ذات الوقت الذي تلتزم فيه بحقوق المواطنين وحريتهم في الاختيار، وتهتم بتنسيق علاقات التكامل والتفاعل الإيجابي البناء بين سلطاتها وأجهزتها وبين مؤسسات المجتمع المدني، وكذلك تنسيق أدوار وعلاقات قطاع الأعمال العام والقطاعين الخاص والتعاوني. وأن تساهم بإيجابية في ترسيخ قيم الحرية والديمقراطية ونشر ثقافة العمل من أجل الوطن وتأكيد مفاهيم المواطنة والانتماء للوطن والتخلص من العصبيات المبنية على النوع أو العقيدة أو الأصول الاجتماعية.

أما المحور الثالث فيركز على تحقيق انطلاقة تنموية كبرى ومستدامة بمشاركة كاملة وفاعلة من كل عناصر المجتمع وطوائفه من دون تمييز بينهم بسبب النوع أو العقيدة، وتكريس نظم متكاملة لضمان النمو الاقتصادي المستدام وعدالة توزيع عوائد التنمية والقضاء على الفقر.

ويتعامل المحور الرابع مع قضية تغيير وتطوير الواقع الاجتماعي والثقافي وأسلوب إدارة المجتمع، والعمل على حل مشكلاته وتنمية ثرواته وقدراته، والسعي لتنظيم العلاقات وتوفير الصلاحيات لمختلف مؤسساته بالتناسب مع مسئولياتها، والتركيز على تنمية الموارد البشرية

[4] لا تزال قضية الجمعية التأسيسية لوضع الدستور الجديد وأسلوب اختيار أعضائها محل خلاف شديد.

والاستثمار في بناء طاقاتهم وقدراتهم الإبداعية بالتركيز على الصحة والتعليم وتكوين المهارات وتنمية القيادات.

ويؤكد المحور الخامس حتمية إتاحة فرص متساوية لمشاركة المرأة والشباب بفعالية في صنع المستقبل وتحمل مسئوليات متعادلة في أداء الواجبات الوطنية، والحصول على فرص متكافئة للعمل والنمو المجتمعي والثقافي والاقتصادي والسياسي ضمن جميع أبناء الوطن من دون تمييز بسبب النوع أو العمر.

ويهتم المحور السادس بتأكيد هوية مصر كمجتمع يؤمن بالليبرالية ويُبنى على أساس المواطنة ويُترجم النص الدستوري الخاص بالمواطنة إلى واقع فعلي يعيشه المصريون مسلمين ومسيحيين وغيرهم من أصحاب الديانات والعقائد الأخرى الذين يتمتعون بذات الحقوق ويؤدون نفس الواجبات.

أما المحور السابع والأخير فيتعامل مع قضية استعادة الدور المصري المؤثر في العلاقات الدولية وتأكيد استقلال قرار مصر في المواقف والمشكلات والخلافات الدولية وانطلاقه فقط من المصلحة الوطنية والقومية لمصر ويعمل على إزالة أو التخفيف من مصادر الاحتقان وما قد ينشأ من التناقض في علاقات مصر مع بعض تلك الدول.

قوم يا مصري. . . . مصر دايماً بتنادي

حين قامت ثورة الشعب في 1919 تغنى المصريون بأغنية سيد درويش " قوم يا مصري مصر دايماً بتنادي . . خد بنصري، نصري دين واجب عليك" . وظني اليوم، وقد مضت سنة على قيام ثورة 25 يناير الشعبية المجيدة، أننا في أمس الحاجة لرفع شعار " قوم يا مصري" مرة أخرى لاستنهاض همم المصريين لإعادة بناء بلدهم وتخليصها من كل مظاهر التخلف والفساد وسوء الإدارة وتجمد الحكم الذي ساد لثلاثين عاما فضلا ، الفقر والجهل والمرض ، وهي الآفات

الثلاث التي كان القضاء عليها من بين أهداف نظام يوليو 1952، والتي لا تزال تفتك بملايين المصريين حتى الآن وبضراوة غير مسبوقة.

إن المتابع للشأن المصري وهموم المواطنين وآمالهم في حاضر أفضل ومستقبل أسعد، يدرك أهمية تفعيل المشاركة الشعبية الواعية والمنظمة من أجل القضاء على كثير من سلبيات الحاضر وتوفير الفرص لانطلاق مصر نحو مستقبل يكافئ إمكانياتها ورصيدها التاريخي. إن مصر اليوم، لا تزال تعاني من التدهور الحضاري المتمثل في العشوائيات واختلاط الناس بالحيوانات والقمامة في مواقع تربية الخنازير على الصورة البشعة التي عرضتها الفضائيات بمناسبة انتشار وباء أنفلونزا الخنازير، وهي صورة لا يكاد يطيق الإنسان النظر إليها عبر شاشة التلفزيون، ناهيك عن أن يعيشها في الواقع.

والمتابع لمأساة الإنسان المصري لا يملك إلا الحسرة على الحال التي وصلت بالمصريين دفاعاً عن حقهم في الحياة وهم يتعاملون مع أخطر مصادر المرض وأسباب الموت.

ولا يملك المصري إلا البكاء وهو يرى أطفال أبرياء لا تجدون لهم مكاناً للعيش واللهو إلا بين الدواب يأكلون معها مما تأكل من فضلات الطعام والقمامة التي تجمعها آباؤهم من بيوت المصريين.

ولا يملك المصريون إلا أن تخجلوا حين تعرض قناة فضائية صورة المرأة العجوز وهي تستعرض بضاعتها من مخلفات الخبز التي انتقتها من بين أكوام القمامة، بكل ما فيها من ميكروبات ومصادر للأمراض الفتاكة، لتعيد بيعها لمن يستخدمونها سواء كطعام للآدميين أو لتغذية ما يملكونه من طيور تحمل فيروس الأمراض وتنقلها لمن يتعاطاها أو يتعامل معها.

إن الواقع المصري الأليم الذي تسبب فيه نظام مبارك يزخر بضغوطه القاسية على ملايين المصريين الذين يعيشون تحت خط الفقر ويسكن مئات الآلاف منهم في القبور يزاحمون الموتى أماكنهم، ويبني الملايين منهم مساكنهم العشوائية في أحضان صخور الجبال المتهاوية وتحت

خطوط كهرباء الضغط العالي منعرضين لكافة صنوف المخاطر، ويعيش فقراؤهم في أوضاع مأساوية يشاركون الحيوانات السكن والمأكل، وتتفشى الأمية بين الملايين منهم، بينما تراوح خطط واستراتيجيات تطوير التعليم والخدمات الصحية والبيئية أماكنها، ولا يكاد يشعر المصريون بأي تقدم حقيقي يضعهم في مصاف الشعوب الناهضة والمتقدمة برغم كل تاريخهم العريق وقدراتهم وطاقاتهم ومواردهم المبددة والمستنزفة نتيجة الفساد الطاغي في كل المجالات وعلى كافة الأصعدة.

إن القضية المصيرية للوطن في مص هي ضرورة الارتفاع بمستوى الإنسان المصري وكفالة الحياة الكريمة المناسبة والمتوافقة مع أهداف التنمية للألفية الثالثة التي تبناها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتزمت بها مص.

إن الإنسان المصري هو الضحية وهو الأمل في نفس الوقت. إن الإنسان المطحون المنزوي في عشوائيات البيئة المصرية والمكونين بنارها والتي أصبحت تمثل النهج الأساسي للحياة في الشارع والحارة والمدينة والقرية وكل مكان في هذا الوطن نتيجة تراخي الدولة وعجزها عن توفير مقومات الحياة السليمة له ولأبنائه، هو في ذات الوقت القوة الحقيقية لتطوير الواقع المصري والانتقال إلى حياة أفضل.

لذا فإن علينا واجب استنهاض الإنسان المصري لينفض عن نفسه مظاهر التواكل والانكسار، ويبادر إلى ممارسة حقوقه باعتباره مواطناً وشريكاً في تقرير مصير الوطن والحصول على خيراته، وباعتباره مسئولاً عن مصيره ومصير أبناءه وأحفاده والأجيال القادمة من المصريين.

يا مصري تأمل قول سيد درويش في نشيده الخالد "ليه يا مصري كل أحوالك عجب - تشكى فقرك وانت ماشي فوق ذهب"! إن نجاة الوطن تتوقف على صحوة شعبية للمصريين يطالبون بحقوقهم ويؤدون واجباتهم، وتقودها القوى السياسية الوطنية.

إن بداية الطريق إلى تلك الصحوة أن يتمسك المصريون بحقهم في دستور ديمقراطي يؤسس لدولة العدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية.

https://youtu.be/vlk5BsOkA7E?si=kjls3rYYrvdosl3J

الأمل في تحقيق أهداف ثورة 25 يناير

أحلم كما تحلم كل مصري ومصرية بصورة مختلفة تماماً لمصر الجديدة "المحروسة فعلاً" تتخلص فيها من مشكلاتها التي أنشاها ورعاها الحكم الشمولي غير الديمقراطي الذي بدأ مع نظام يوليو 1952 والذي نأمل أن يكون قد سقط إلى غير رجعة بنجاح ثورة 25 يناير 2011. ويتطلع شعب المحروسة إلى دول كانت في أوضاع أسوأ مما نحن فيه ولكنها استطاعت تحقيق معجزات في التطور الاقتصادي والاجتماعي.

فقد حققت ماليزيا طفرة اقتصادية وتقنية واجتماعية غير مسبوقة بكل المقاييس حين ألزمت نفسها وأقنعت شعبها بأهمية التخطيط للمستقبل واتخاذ شعار "ماليزيا 2020" هدفاً يعمل الجميع من أجل تحقيقه. ونجحت الهند في تحقيق درجة عالية من التطوير الاقتصادي والسياسي والتقني تجعلها الآن مهيأة لتكون القوة الصاعدة في الاقتصاد العالمي للسنوات

القادمة ويرشحها كثيرون من الخبراء والمنظمات الدولية المتخصصة هي والصين ليكونا أهم اقتصادات العالم في 2020 .

ونحن في مصر المحروسة نحتاج ماسة إلى أن يكون لنا مشروعاً وطنياً شاملاً تجمع عليه جميع أبناء الوطن ويتخذونه منهاجاً للعمل الجاد من أجل إعادة بناء المحروسة والارتقاء بمستوى الحياة فيها على أسس من الديمقراطية والحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية والاقتصادية تكافؤ الفرص للجميع.

إن المشروع الوطني لمصر الثورة

هو مشروع إقامة دولة ديمقراطية حديثة ذات طبيعة مدنية

من شعر بيرم التونسي

https://youtu.be/OtpEuQz4jX4?si=cMCBTiWZpnqEEDGT

الفصل الثاني

ثورة 25 يناير . . .ثورة للتغيير

فنادق في القاهرة الجميلة

ثلاثون عاماً من الديكتاتورية والاستبداد

على مدى سنوات طوال عجاف عانت مصر مشكلات اقتصادية واجتماعية وتقنية تبلورت في تراجع مستمر في مستوى جودة الحياة Quality of Life لقطاع كبير من المصريين، وارتفاع نسبة المصريين تحت خط الفقر إلى ما لا يقل عن 22% من السكان. وشهدت مصر حالات غير مسبوقة من التردي في كافة مجالات الحياة وأصبح ما يقرب من ألف قرية من قراها الخمسة آلاف تعيش حالة الفقر المدقع وأطلق عليها زبانية نظام مبارك البائد " الألف قرية الأشد فقراً" واصطنعوا لها برنامجاً للنهوض بها وكان هدفه في الواقع تجميل صورة الوريث جمال ابن مبارك.

وكانت نتيجة واضحة لفشل سياسات نظام مبارك البائد في تحقيق التنمية هي انتشار العشوائيات التي تفتقر إلى أدنى متطلبات الحياة وتتكدس فيها ملايين الأسر من فقراء مصر ومحدودي الدخل متعرضين لكل المخاطر الناجمة عن عوامل الطبيعة وغياب الأمن والخدمات الضرورية، وهم يمثلون بذلك مصادر للخطر القابل للانفجار في أي وقت نتيجة لما يشعرون به من إهمال وانصراف الدولة عن إيجاد حل جذري لمشكلاتهم

لقد بات من الواضح أن المرافق العامة للدولة قد تآكلت لدرجة الانهيار خلال الثلاثين عاما الماضية؛ التعليم والصحة والنقل والأمن والعدالة، حيث يمكن القول بأن الجهاز الإداري للدولة برمته أصبح عاجزاً عن أداء دوره. وتفاقمت حدة الفساد على كافة المستويات وفي جميع مجالات الحياة، وخاصة حالات الفساد بين كبار المسئولين في الدولة وأعضاء المجالس التشريعية، في الوقت الذي كان الرئيس المتنحي يباهي بأنه لا تستر على أي حالة فساد بينما كان منبع الفساد قابع في قصره. فقد تم اغتصاب أراضي الدولة وتبديد الموارد الوطنية غير المتجددة وفي مقدمتها الغاز الطبيعي، والتخلص من معظم شركات قطاع الأعمال العام بأسعار متدنية بالقياس إلى إمكانيات واحتمالات تطويرها.

وعلى مدى سنوات حكم الظلم والاستبداد برئاسة مبارك سادت سياسة التشخيص الرسمي للمشكلات الوطنية التي تحاول إخفاء الحقائق وتصوير الأمور على غير حقيقتها، وانحصرت الحلول الحكومية في إجراءات قصيرة الأجل تتعامل مع ظواهر المشكلات أكثر مما تهاجم أسبابها الجذرية.

لقد انحصر الفكر الحكومي ومشروعات التنمية المبنية عليه في حدود الفترة القصيرة وغابت الدراسات المستقبلية والسيناريوهات البديلة للوصول إلى مستقبل مخطط ومستهدف. ونتج عن هذا المنطق البدائي في إدارة التنمية استنزاف الموارد الوطنية الظاهرة أو المتاحة وبأساليب تقليدية لا تراعي متطلبات الحفاظ عليها وتوظيفها في أحسن المجالات ذات القيمة المضافة الأعلى، والتقصير في البحث عن مصادر جديدة ومتجددة للموارد الوطنية، والإهمال في الكشف عن الفرص المتاحة للتنمية المستدامة، والتغافل عن استثمار ما يتم كشفه من تلك الفرص.

لقد غلب على فكر نظام مبارك البائد التعامل غير العلمي وغير العقلاني مع الثروة المحورية للوطن وهي الثروة البشرية وأهدرت فرص تنميتها وتوظيفها وإطلاق طاقاتها الخلاقة، إذ انحصر التفكير الرسمي في اعتبار الثروة البشرية بأنها قوة استهلاك وجرى إغفال طاقاتها الابتكارية الخلاقة وإمكانياتها في استثمار فرص التنمية المستدامة بالفكر والعلم. وصاحب ذلك التفكير المتخلف تراجع دور العلم والبحث العلمي في رسم السياسات واتخاذ القرارات وغلبة العشوائية ومنطق التجربة والخطأ حتى في أكبر المشروعات التنموية مثل مشروع توشكي وفوسفات أبو طرطور وفحم المغارة.

وكانت السمة البارزة لنظام حكم مبارك، خاصة خلال السنوات العشر الأخيرة منه، هي تكريس مقدرات الوطن لخدمة مصالح أهل الحكم ومن يوالونهم من رجال الأعمال والمستفيدين من الأوضاع القائمة، في ذات الوقت تضاءلت مشاركة مؤسسات المجتمع المدني

وممثلي طوائف وشرائح الشعب الأقل حظاً في توجيه السياسات والقرارات المصيرية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وانعكست كل المشكلات في تفاقم مشكلات الشباب، وهم النسبة الأكبر من السكان ،وانتشار البطالة بينهم وتزايد معدلاتها بسبب فقدان عدد كبير من العاملين وظائفهم نتيجة بيع شركات قطاع الأعمال العام وتطبيق نظام المعاش المبكر وتراجع معدلات خلق وظائف جديدة لتراخي الاستثمارات العامة

كل تلك النتائج الوخيمة كانت بفضل نصائح مجموعة اقتصادي النظام الذي روجوا لأفكار "توافق واشنطن" The Washington Consensus[5]، فضلاً عن عودة كثير من المصريين العاملين في الخارج نتيجة الأزمة المالية العالمية وتأثيراتها على منطقة الخليج وغيرها من الدول العربية التي كانت تستوعب أعداداً كبيرة من المصريين.

وقد كانت الطبقة العاملة من أكثر طوائف الشعب تأثراً بإهمال نظام مبارك وفشله في إدارة الشمية برغم دعاوى ارتفاع معدل النمو ليصل إلى 7% لم يتحقق منها أي شيء في صالح الطبقة العاملة. فقد تدني مستوى العمالة الحرفية والمهنية وغابت منظومة متكاملة لتدريب ورفع كفاءة العامل المصري، وعدم وضوح الجدوى من مئات مراكز التدريب ومؤسسات التعليم الفني.

كذلك كان الواضح هو قصور شبكة الضمان الاجتماعي عن الوفاء بحاجات الذين يفقدون وظائفهم سواء في الداخل أو في الخارج. وافتقدت البلاد نظام تأميني على العمال الزراعيين وما أصابهم نتيجة لذلك من مخاطر، بالإضافة إلى مشكلات أخرى أساسية في القطاع

---

[5] تعبير يشير إلى مجموعة من السياسات روجها اقتصادي أمريكي يدعى جون ويليا مسون في 1989 تقوم في الأساس على تحرير السوق والخصخصة وتخفيض الضرائب وغيرها من السياسات النقدية والمالية المحابية للاستثمار الخاص بدعوى تنشيط الاقتصاد.

الزراعي أعاقت تطويره ورفع إنتاجيته وبقي الريف المصري في حالة الفقر والحرمان التي لا تزال مستمرة حتى الآن.

لقد انصرفت الدولة في عهد النظام الذي أسقطه ثوار 25 يناير عن إعداد استراتيجية واضحة لتنمية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وفشلت أجهزته في إيجاد آليات فعالة لتمويل تلك المشروعات وتيسير قيامها في جميع أنحاء القطر وخاصة في الريف المصري.

كما انصرفت الدولة عن تنفيذ برنامج وطني طموح وشامل لتنمية وتعمير سيناء ليس فقط التزاماً باعتبارات الأمن القومي ولكن تحقيقاً للضرورة الملحة التي طال إهمالها وهي الخروج من الوادي الضيق إلى الآفاق الرحبة.

وفي ذات الوقت الذي تفاقمت فيه مشكلات الوطن داخلياً تصاعدت التحديات الخارجية في منطقة من العالم مضطربة أشد الاضطراب ووضح عجز السياسة الخارجية المصرية عن مواجهة القوة الإسرائيلية المنفلتة والتي تسعى للسيطرة في المنطقة بالتكامل مع السياسة الأمريكية الرامية منذ غزو العراق إلى إعادة هيكلة الشرق الأوسط لترسيخ تلك السيطرة. وصار الوطن تابعاً للإرادة الأمريكية والإسرائيلية، واتخذ نظام مبارك مواقف متخاذلة في مواجهة العدوان الإسرائيلي على لبنان وقطاع غزة!

كيف نشأت الصهيونية؟ . . . تعرف على المؤتمر الصهيوني الأول

https://youtu.be/cJuNrWOEB8I?si=RQqdLGfOuNO52_-n

مقدمات الثورة

عاش الوطن والمواطنين حقبة من الزمن العصيب تمثلت في حكم الرئيس المنتحي مبارك الذي كانت سمته الأساسية هي غياب الديمقراطية وتغييب الدستور. وكان واضحاً أن البناء السياسي في العهد المنتحي قد عجز عن مواكبة التغيرات التي نشأت بحكم ثورة الاتصالات وما تبعها من ثورة التوقعات، كما فشلت النخبة الحاكمة في إصلاح الحال أو تقديم رؤية واضحة وآمنة للمستقبل.

من هنا استحكمت الأزمة السياسية في البلاد واشتدت قبضة النظام على الوطن والمواطنين في محاولات يائسة لتمرير سياساته المنحازة ضد مصالح الجماهير، وساد التعامل الأمني مع الناشطين السياسيين واكتظت السجون والمعتقلات بآلاف المصريين دون محاكمات.

وعلى الجانب الآخر، اشتدت المقاومة الشعبية وقويت شوكة المطالبين بالتغيير معترضين على ديكتاتورية الحكم الذي استمرأ العمل في ظل بناء سياسي استمر ثلاثين عاماً غيّب فيها الديمقراطية وصادر الحريات العامة وفرض الوصاية على الشعب وكرس تركيز السلطة في يد واحدة. وكان لا بد من إعادة بناء الوطن على أساس بناء الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، في نظام سياسي واجتماعي جديد يقوم على الإرادة لا الطاعة، ويتجسد في دستور جديد تضعه جمعية تأسيسية منتخبة.

وكان مطلب الشعب الرئيسي هو تغيير نظام الحكم على أساس دستور جديد يعيد توزيع السلطات في الدولة ويوسع قاعدتها، يكون فيه رئيس الدولة المنتخب انتخاباً مباشراً حامياً لأمن الوطن ووحدة أراضيه، حكماً بين السلطات وراعياً لأداء المؤسسات الدستورية لدورها بانتظام ودوام.

كما كان الشعب يطالب بتفعيل آليات ديمقراطية تسمح بتداول السلطة سلمياً وحضارياً بين الأحزاب السياسية، وضرورة تحديد مدة شغل المناصب القيادية في الدولة ومنع تجاوزها.

وكانت مطالب الأحزاب والقوى السياسية تنادي بإلغاء لجنة شئون الأحزاب وإتاحة الحرية كاملة للمواطنين الراغبين في تأسيس أحزاب سياسية في الدعوة لتأسيسها وحشد الأعضاء، وأن يعتبر الحزب قائماً وشرعياً بمجرد إخطار الجهة الإدارية المختصة وفق القانون الذي يبين إجراءات اعتراض الجهة الإدارية في حالة تعارض أهدافه ومبادئه وبرنامجه مع الدستور والقانون.

وتعالت الأصوات مطالبة بتطوير النظام الانتخابي ليكون بالقائمة النسبية غير المشروطة باعتباره النظام الأفضل لتفعيل التعددية السياسية لأغراض دفع حركة التطوير الديمقراطي، وفي ذات الوقت أن تفصل جميع الهيئات والآليات ذات الصلة بأعمال الانتخابات والاستفتاءات عن السلطة التنفيذية، وأن تقوم على تلك الشئون هيئة وطنية مستقلة تماماً عن السلطة التنفيذية وعن رئاسة الدولة، وأن ينص على ذلك في الدستور الجديد على أن تنظم طريقة تشكيلها وأسلوب عملها بقانون خاص.

وكانت القوي السياسية الوطنية ترى ضرورة الأخذ بالتقنيات الحديثة في إنشاء جداول الانتخابات وكافة عمليات التصويت وفرز الأصوات وإعلان النتائج والعمل على إزالة كل المعوقات الأمنية والإدارية والسياسية التي تحول بين المواطنين وبين ممارسة حقوقهم السياسية وواجباتهم الانتخابية الكاملة، وتأكيد حق المصريين المقيمين بالخارج في مباشرة حقوقهم السياسية والمشاركة في إبداء الرأي في الانتخابات التشريعية والرئاسية والاستفتاءات الوطنية.

ورغبت الجماهير في تأكيد الحرية الاقتصادية وآليات السوق وحرية المبادرة كأسس لتنظيم الاقتصاد الوطني، مع تأكيد مسئولية الدولة عن تطوير سياسات اقتصادية واجتماعية تؤمن المواطنين ضد الفقر، وتضمن توزيعاً عادلاً للدخل القومي في ظل استراتيجية وطنية للتنمية الشاملة والنمو الاقتصادي المستدام وتضع حداً لتهميش الفئات الأضعف والأفقر في المجتمع.

وفي مواجهة العدوان المستمر من جانب الأجهزة على الحقوق والحريات العامة، كان مطلباً جماهيرياً هو حماية الحقوق والحريات المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين، وفي مقدمتها حرية العقيدة وممارسة الشعائر الدينية، وحرية التعبير وتداول المعلومات، والإبداع الأدبي والفني والبحث العلمي، وحرية تكوين الأحزاب والجمعيات، وحق التظاهر والإضراب السلميين في حدود النظام والآداب العامة، والحق في الحرية والأمان الشخصي وسلامة الجسد، والالتزام بكافة العهود والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وتأكيد عدم التفرقة أو التمييز بين المواطنين بسبب الدين أو العرق أو العقيدة أو النوع أو أي معيار آخر.

وفي مواجهة فرض حالة الطوارئ على مدى فترة الحاكم المتنحي، كانت الرغبة عارمة في تقييد حرية الحكومة في إعلان حالة الطوارئ وقصرها على حالة الحرب الفعلية والكوارث العامة فقط، والنص على انتهائها بانتهاء مبرر إعلانها، والتأكيد على خضوع الحكومة للرقابة القضائية في ممارستها للسلطات الخاصة بحالة الطوارئ.

وكانت المطالب الشعبية تتزايد باعتماد نظام ديمقراطي للحكم المحلي يقوم على اللامركزية وتوسيع صلاحيات الوحدات المحلية، كما ينص على أن تكون كافة مناصب المحافظين ورؤساء المدن والقرى بالانتخاب الحر المباشر، وتأكيد سلطة المجالس المحلية المنتخبة في الرقابة على الأجهزة التنفيذية ودعم سلطتها عليها، كل ذلك في إطار الدولة الموحدة.

وكان منصب وزير الإعلام وسلطاته غير المحدودة باعتباره من أعمدة النظام المتنحي سبباً رئيسياً في المطالبة بإلغاء منصب وزير الإعلام وتحرير الصحافة وأجهزة الإعلام من سيطرة الحكومة وإلغاء تملك الدولة للصحف، وتعديل قانون اتحاد الإذاعة والتليفزيون ليصبح هيئة وطنية مستقلة عن الدولة، يشارك في إدارتها عناصر تمثل كافة التيارات السياسية

والفكرية، وتفتح جميع الأحزاب والقوى الوطنية ومؤسسات المجتمع المدني فرصاً متكافئة لمخاطبة الشعب والتعبير عن مبادئها وأفكارها .

كذلك كان مطلباً للصحفيين إلغاء المجلس الأعلى للصحافة وتحويل المؤسسات الصحفية "القومية" إلى مؤسسات اقتصادية يملكها أفراد أو شركات أو مؤسسات المجتمع المدني، وضرورة إطلاق حرية إصدار الصحف وإنشاء القنوات التليفزيونية الأرضية والفضائية ورفع كافة القيود الرقابية عليها، وترك أمر متابعة وتصويب الممارسات المهنية والإعلامية للنقابات والاتحادات المهنية المشرفة عليها .

إن صياغة دستور جديد ليست كافية في حد ذاتها لضمان تحقيق غاياته ومبادئه، وإنما يبقى الدور المهم أن تقوم الدولة بتفعيل هذا الدستور واحترام مبادئه، وينم ذلك بتأكيد الانتقال من السلطة الشخصية للحاكم إلى سلطة المؤسسات الدستورية في الدولة وضرورة فصل السلطة عن أشخاص ممارسيها، لذلك كانت ثورة 25 يناير.

https://youtu.be/sGRuQSYp-QU?si=5cms_Q3K4p3kZIIG

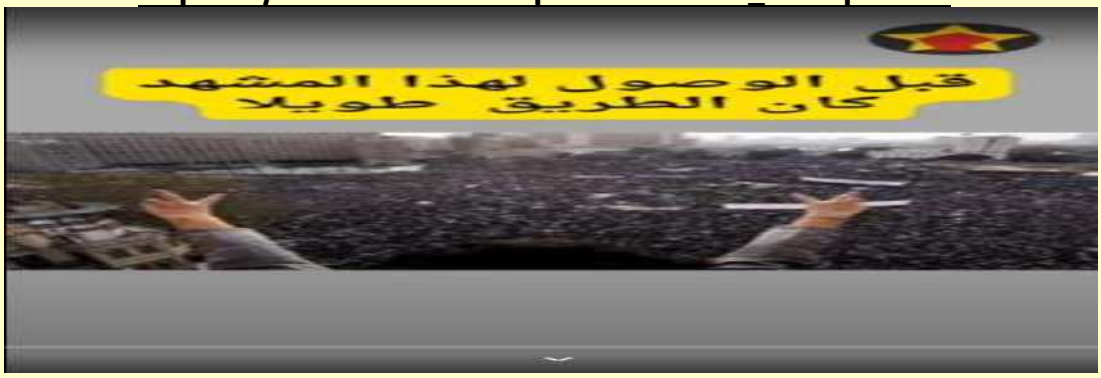

https://youtu.be/YcBzBZNfh7A?si=BWB_TQmJEi3yQYtI

الأوضاع عقب ثورة 25 يناير

على مدى الأيام منذ قامت ثورة الخامس والعشرين من يناير بات واضحاً وجود "ثورة مضادة ممنهجة" تعمل لإفشال ثورة الشعب، فضلاً عن المخاطر التي تهدد احتمالات تحقيق أهداف الثورة نتيجة أسلوب إدارة الوطن بعد تخلي الرئيس المتخي عن منصبه.

فقد فشلت وزارة الدكتور أحمد شفيق الأولى التي تشكلت يوم 29 يناير في التعامل مع الموقف بدرجة كافية من الثورية، وجاء تشكيلها مخيباً حيث كان أغلب أعضائها من وزارة أحمد نظيف التي ساهمت بقدر وافر في إفساد الحياة السياسية والاقتصادية في البلاد والتي أحيل عدد لا بأس به منهم للتحقيق والمحاكمة أمام محكمة الجنايات بعد أيام معدودة من خروجهم من تلك الوزارة.

من جانب آخر، بدا وكأن حكومة الدكتور أحمد شفيق الأولى قد ارتضت الركون إلى منطق "تسيير الأعمال" بمعنى إنجاز متطلبات العمل اليومية من دون التطرق إلى محاولة تفهم غايات الثورة وأهدافها وضرورات حمايتها وتأمينها حتى تحقق أهدافها.

وقد كان حرياً بتلك الحكومة الأولى في عهد ثورة 25 يناير أن تبادر باتخاذ الإجراءات الاحترازية التي تضمن تأمين الوطن وثورته الناشئة من مخاطر وتهديدات رموز وقيادات النظام المتخي الذين ارتبطت مصالحهم ومفاسدهم مع مبارك وأسرته وحزبه وأجهزته الأمنية.

كان من المتصور أن تطلب الحكومة من النائب العام فور تشكيلها فرض الإقامة الجبرية والتحفظ على أموال أعضاء حكومة نظيف، ورئيسي مجلسي الشعب والشورى ورئيس ديوان رئيس الجمهورية وقيادات ورموز الحزب الوطني الديمقراطي.

كان المنطقي أن تبادر حكومة الدكتور شفيق الأولى إلى عزل جميع المحافظين الذي كانوا، ومن دون استثناء، أدوات الرئيس المتخي في تزوير الانتخابات ومحاباة المفسدين من أعضاء

الحزب الحاكم "المنحل" وتمجيد الرئيس وابنه وأسرته وإطلاق أسمائهم على المدارس والشوارع والمدن العلمية، وكانوا يتسابقون في تزيين الشوارع وإخفاء عورات محافظاتهم بما فيها من عشوائيات وفقر وتردي في مظاهر الحياة كلها، وتحشدون موظفي المحليات في السرادقات التي تقام ابتهاجاً بالزيارات الميمونة.

كان المنصور أن تعمد حكومة الدكتور شفيق الأولى باعتبارها أول حكومة تتشكل بعد 25 يناير إلى التحفظ على قيادات الشرطة وجهاز أمن الدولة الذين كان تورطهم في الاعتداء على أبناء الثورة واضحاً منذ اللحظات الأولى، والذين كانت قراراتهم بسحب قوات الشرطة وإخلاء السجون وإطلاق أعوانهم من بلطجية الانتخابات لترويع المواطنين من أبرز الأخطار التي كان يمكن أن تدمر الثورة وتقضي عليها في المهد لولا تدخل القوات المسلحة.

كان المنصور أن تنتبه أول حكومة في عهد الثورة إلى ما حدث في الأيام الأولى للثورة من حرق مقار الحزب الوطني الديمقراطي ومجمعات المحاكم، وأن تبادر إلى تأمين مقار جهاز أمن الدولة وأجهزة السجل المدني والوزارات والهيئات العامة وكافة الأجهزة الحكومية والوحدات المحلية ووضعها تحت حماية القوات المسلحة حفاظاً على ما بها من مستندات وتجنباً لتعرضها لعمليات الاختراق والحرق وتدمير ما بها من مستندات.

كان من المنصور أن تبادر الحكومة الأولى في عهد الثورة إلى تجميد الحزب الوطني الديمقراطي والتحفظ على مقاره ومستنداته ووضع قياداته بدءاً من أمينه العام تحت الإقامة الجبرية وقد اتضح لها ما قاموا به من تخطيط وتشجيع وتمويل للعدوان على شباب الثورة يومي الثاني والثالث من فبراير فيما عرف بموقعة الجمل، بل على العكس فقد وقفت الحكومة

عاجزة تماماً عن التدخل أو منع العدوان وحماية الشباب الذي تعهد رئيس الحكومة قبلها بليلة واحدة أن تحميهم "برقبته"[6] !

ورغم كونها الحكومة الأولى في عهد الثورة، فلم يصدر عنها أي بيان يوضح خطة عملها أو أولوياتها أو حتى نواياها في العمل على تأمين الثورة وضمان تحقيق أهدافها . وعلى العكس من ذلك انطلق بعض أعضاءها يرددون ذات النصائح القديمة المستهلكة التي ملتها جماهير الشعب بعد أن تأكدوا أنها ليست أكثر من لغو لا طائل من ورائه.

بل تشير الاتهامات إلى تورط بعض وزراء تلك الحكومة في مساندة بلطجية الحزب الوطني ومدهم بالتسهيلات التي مكنتهم من الاستمرار في العدوان على شباب الثورة يومي 2 و3 فبراير ومنهم وزير الصحة ووزيرة القوى العاملة.

وكان من أتعس مظاهر تلك الحكومة، التي افتقدت الإحساس بالثورة، أنها ضمت وزيراً للإعلام استمراراً من حكومة نظيف المقالة والذي يتمتع بأكبر قدر من الرفض الشعبي لدوره في إفساد الإعلام الرسمي وتضليل المواطنين وتزوير المعلومات التي يقدمها التليفزيون المصري عن الثورة، وقد تم حبسه احتياطياً للتحقيق معه عن تصرفات واتهامات بالفساد وإهدار المال العام.

وجاءت استقالة الدكتور جابر عصفور من منصب وزير الثقافة في تلك الحكومة، التي يمكن وصفها بحكومة "الفرص الضائعة"، لتكشف مدى انفصال الحكومة وكثير من أعضائها عن ثورة الشعب.

وكان إحساس شباب الثورة شديداً وذكياً بإخفاق حكومة الدكتور شفيق الأولى في أداء واجباتها باعتبارها "حكومة ثورة" وفشلها في التعبير عن أمانيهم أو التفاعل معهم، الأمر

---

[6] رئيس الوزراء المشار إليه هو الفريق أحمد شفيق.

الذي أشعل غضبهم عليها وجعل إقالتها مطلبهم الأساسي بعد تحقق مطلبهم الأول برحيل مبارك.

وحين أتاح المجلس الأعلى للقوات المسلحة الفرصة الثانية للدكتور شفيق لتعديل الحكومة كان الانشغال في المقام الأول بالبحث عن أشخاص جدد يحلوا محل آخرين بلغ الغضب الشعبي والمطالبة برحيلهم مستوى غير مسبوق. وفوجئ الناس بثاني حكومة في عهد الثورة تجد صعوبة بالغة في استكمال تشكيلها لرفض كثير ممن عرضت عليهم حقائب وزارية الانضمام إليها، في نفس الوقت الذي استمر وزراء الخارجية والعدل والداخلية والإنتاج الحربي، وهم من وزراء عهد مبارك، في مواقعهم على الرغم من المطالب الشعبية بإقالتهم.

https://youtu.be/G6uOpkLctTk?si=cHqkYSV66KeGSjZG

حكومة دكتور عصام شرف الأولى

ولم تستمر الحكومة الثانية في عهد الثورة أكثر من بضعة ايام، ثم تشكلت حكومة ثالثة برئاسة دكتور عصام شرف في الثالث من مارس 2011 ليكون في استقبالها مجموعة من جرائم اقتحام مقار جهاز أمن الدولة وحرق ما بها من مستندات، وانطلاق حالة غير مسبوقة من البلطجة وترويع الناس بأعمال سرقات بالإكراه وخطف فتيات وشباب وإكراه قائدي

السيارات على تسليم سياراتهم والتوقيع على عقود بيعها، واقتحام المساكن وعيادات الأطباء والاستيلاء على الأموال والمنقولات، ثم توجت حفلات استقبال رئيس الوزراء الجديد بحادثة هدم كنيسة أطفيح وما صاحبها من عمليات أودت بحياة مواطنين وإصابة غيرهم، وكانت إيذاناً بانطلاق موجة جديدة من الاحتقان الطائفي، وزاد عليها أحداث التراشق بالأحجار بين المعتصمين بميدان التحرير وآخرين يريدون إخلاءهم من الميدان.

ورغم التجربة السلبية لحكومتي الدكتور شفيق، فلم نجد تغييراً حقيقياً إذ لم يعلن المجلس الأعلى للقوات المسلحة خطابه بتكليف الدكتور عصام شرف محدداً فيه المهام والأهداف المطلوب تحقيقها على طريق الوفاء بتعهد المجلس الأعلى بضمان الثورة وأهدافها، والأولويات الواجب على الحكومة الجديدة الالتزام بها.

حكومة دكتور عصام شرف الأولى

https://youtu.be/UIG-StaFThM?si=xWuKHpSPvAxUxVcV

ومع مرور الأيام استمرت الفوضى المتعمدة وممارسات أصحاب الثورة المضادة الممنهجة، وحتى الآن تبدو المشكلة الأساسية والخطر الحقيقي الذي يهدد الثورة هو أن المسئولين

سواء في المجلس الأعلى للقوات المسلحة أو في الحكومات الثلاث التي تشكلت منذ التاسع والعشرين من يناير قد ألزموا أنفسهم باتباع منهجاً غير ثوري لتحقيق أهداف ثورة !

إن الالتزام بما يسمى الشرعية الدستورية لا يستقيم في ظل أوضاع ثورة شعب أسقط النظام الذي صنع ذلك الدستور وصممه ليسمح له بالانفراد بالسلطة وإقامة حكم ديكتاتوري أضر البلاد وأذل العباد .

إن الشرعية الوحيدة التي كان من الواجب الالتزام بها منذ 25 يناير هي " الشرعية الثورية" التي تفرض الإطاحة بكل سياسات ونظم وقيادات ورموز النظام المنتحي كي يتم تأمين الثورة وإتاحة الفرصة لها لتضع دستورها وتؤسس شرعيتها وتقيم أجزائها وتشكل حكوماتها وسياساتها ونظمها وتختار قياداتها اختياراً ديمقراطياً حراً بعيداً عن مؤامرات أذناب النظام الساقط وفلول حزبه ورجال أعماله والفاسدين والمفسدين من أركانه في أجهزة الدولة ومؤسساتها وهيئاتها والوحدات المحلية .

وكان المطلوب، وبسرعة وحسم، إنقاذ ثورة 25 يناير ومنع أركان الثورة المضادة المنهجة من تحويلها عن مسارها وإشغال المواطنين بقضايا الانفلات الأمني وافتعال أحداث ما يسمى بالفتنة الطائفية وتعطيل مسار الحياة الطبيعية وتوقف الإنتاج وجمود الحركة الاقتصادية .

إن حماية الوطن وإنقاذ ثورته كان من شأنهما أن يفرضا على المجلس الأعلى للقوات المسلحة، الذي ارتضاه الشعب لقيادة مسيرته نحو الديمقراطية والسلطة المدنية المنتخبة، أن يتحرر مما ألزم نفسه به من التزام بدستور أسقطه الرئيس المنتحي فعلاً حين لم يلتزم به وقت تخليه عن منصبه ولم يتبع الإجراءات التي نص عليها في حالات خلو منصب الرئيس ثم تم تعطيله بقرار المجلس الأعلى للقوات المسلحة .

إن الحالة المصرية بعد مرور سنة على ثورة 25 يناير كانت لا تزال ترزح تحت أوزار وسلبيات ما صنعه مبارك بالوطن والشعب، وزاد عليها استمرار حالات الفوضى والتشرذم

الذي أصاب ثوار ميدان التحرير وتسلق مجموعة من رجال المال والأعمال وجماعات الفكر الديني المتشدد لركوب موجة الثورة وتحويلها لخدمة أغراضهم وأفكارهم.

وبشكل عام كان المشهد الوطني المصري يبدو بعد 25 يناير استمراراً لما كان عليه قبلها[7]، فلم تصل الثورة إلى مواقع الحكم وإدارة شئون البلاد ومؤسسات الدولة وكثير من منظمات المجتمع.

الشعب يقف وراء أهداف الثورة

لقد أيد الشعب بجميع طوائفه ثورة 25 يناير 2011 منذ اللحظة الأولى وساند مطالب ثورة الشباب التي جاءت تعبيراً عن مطالب الشعب كله. وعلى مر الأيام كان سعي عقلاء الأمة هو إيجاد حل للخروج من نظام مبارك المنهار والعمل بسرعة على إيجاد نظام جديد يقوم على دستور ديمقراطي يؤسس لجمهورية برلمانية تجنب الوطن ويلات فراغ جديد.

وقد أكدت، ولا أزال، موقفي على النحو التالي:

أولاً: تأييد الثورة ودعم مطالب الثوار التي أطلق شرارتها شباب 25 يناير والتي تعبر عن مطالب الشعب المصري بكافة فئاته وطوائفه.

ثانيا: تقديم مبادرة وطنية للخروج من النظام البائد تضمن تحقيق النتائج التي يرغبها الشعب والإسراع بإقامة النظام الجديد الذي كان يحلم به الشعب وطال انتظاره له.

كذلك أكدت أن تحقيق الاستقرار والأمن للوطن والانتقال السلمي للسلطة كان يتطلب ما يلي:

---

[7] ما يزال المشهد المصري في يوم الاثنين 30 يناير 2012 يكرر سلبيات ومشكلات السنة الأولى من عمر الثورة، وما زال الوطن يعاني من الاعتصامات والاشتباكات أمام ماسبيرو وفي ميدان التحرير منذ 25 يناير 2012 .

1. إلغاء حالة الطوارئ في أقرب فرصة ممكنة مع الالتزام بقصر تطبيق قانون الطوارئ على الخارجين على القانون أو أعمال البلطجة والإرهاب.
2. محاسبة المسئولين عن حالة الانفلات الأمني أيام الثورة والمتسببين في قتل وإصابة وفقد المئات من ابناء الشعب[8]
3. الإفراج الفوري عن جميع المعتقلين السياسيين والمحتجزين من شباب ثورة 25 يناير دون إبطاء وعدم ملاحقتهم مستقبلاً.

كما طالب وكثيرون غيري باتخاذ الإجراءات الفورية التالية:

1. ملاحقة العناصر التي شاركت في إفساد الحياة السياسية واحتكرت مصادر الثروة واستغلت مناخ الحرية الاقتصادية للسيطرة والاحتكار والنهام ثروة الشعب.
2. استعادة أراضي وأصول الدولة التي تم التفريط فيها للمسئولين وقيادات الحزب الوطني الديمقراطي المرفوض شعبياً، والذى صدر الحكم القضائي النهائي بحله[9]، ومحاسبة كل المشاركين في جرائم إهدار ثروة الوطن.
3. وقف تصدير الغاز الطبيعي للدولة الصهيونية وغيرها من الدول لحين عرض الأمر على مجلس الشعب الجديد.

---

[8] لقد تكررت أحداث مؤسفة ثار فيها الشعب ضد الممارسات القمعية للشرطة كان آخرها الاشتباكات ميدان التحرير وشارع محمد محمود ومحاولة المتظاهرين اقتحام مبنى وزارة الداخلية يوم 19 نوفمبر 2011 والتي استمرت عشرة أيام.

[9] صدر حكم المحكمة الإدارية العليا بحل الحزب الوطني الديمقراطي ومصادرة أمواله وممتلكاته بتاريخ 16 إبريل 2011.

4. التأكيد على تفعيل قانون محاكمة الوزراء رقم 79 لسنة 1958 والذي صدر حكم من المحكمة الدستورية العليا[10] بأن تحل قضاة مصريون محل الثلاثة السوريين بعد الانفصال، وكذلك قانون الكسب غير المشروع لمحاسبة كل الذين أثروا على حساب الشعب واستغلوا مناصبهم لتحقيق مصالحهم الشخصية.

إن ثورة الخامس والعشرين من يناير . . .

كانت لحظة بداية تحقيق آمال الشعب وأهدافه، ويبقى أن تستمر مصر على طريقها مسلحة بروح "ميدان التحرير" لتصل إلى الديمقراطية الحقيقية والتعددية الحزبية الصحيحة والعدالة الاجتماعية وسيادة القانون وتكافؤ الفرص واحترام حقوق الإنسان، وإلى التنمية الوطنية الشاملة وإعادة بناء الوطن.

دعوة للبناء على إيجابيات الثورة . . . وهزيمة أعدائها

لم يكن أكثر المتفائلين في مصر وخارجها يتوقع أن تتحول مظاهرة تطالب بالتغيير إلى ثورة تنجح في إسقاط نظام حكم مبارك الاستبدادي الذي جثم على صدور المصريين ثلاثين عاماً.

وحين أعلن بعض شباب مصر عزمهم على تسيير مظاهرة يوم الخامس والعشرين من يناير 2011 كانت أكثر التوقعات تفاؤلاً أن ينضم إليها بضع مئات أو آلاف على الأكثر، ولم يمر بخاطر أحد أن تحتشد ملايين المصريين في ميدان التحرير، وكل ميادين مصر، ثمانية عشر يوماً تنتهي بتخلي رأس النظام الساقط عن منصبه يوم 11 فبراير لترتفع صيحات الفرح والتهليل بسقوط الديكتاتور وبزوغ فجر الحرية والعدالة والديمقراطية.

---

[10] حكم المحكمة الدستورية العليا في القضية رقم 8 قضائية "تفسير" لسنة 1977.

وكما نعلم جميعاً فقد تعرض شباب مصر وشعبها لأقسى محاولات القهر يوم جمعة الغضب 28 يناير حين شن النظام الساقط جيوش أمنه للتعامل بكل القسوة والجبروت لإجهاض الثورة والمحافظة على عرش مالك النظام، فسقط ما يكاد يصل إلى الألف شهيد وإصابة ما يقرب من عشرة آلاف مواطن شريف وفقد مئات أو آلاف لا يعلم عددهم إلا الله وذويهم المكلومين بفقدهم.

ثم كانت الخيانة الكبرى لقادة النظام البائد حين أمروا قوات الشرطة بالانسحاب وترك أقسام الشرطة للمخربين تحرقها ويستولون على ما بها من أسلحة، وفُتحت السجون وأُطلق السجناء ليعيثوا في الأرض فساداً وترويعاً للآمنين ونهباً للممتلكات، كل ذلك بهدف توجيه ضربة قاسمة للثورة وإتاحة الفرصة للنظام المنهاوي أن يسترد أنفاسه ويستعيد سيطرته على الموقف.

وقد فشلت تلك الخيانة في إحداث أثرها بفضل رعاية الله ثم تدخل القوات المسلحة ويقظة الشعب المصري الذي سارع رجاله ونساؤه، شبابه وشيوخه في تشكيل اللجان الشعبية التي ملأت الفراغ الأمني الذي أحدثته خيانة قيادات الشرطة وقامت بعمل بطولي رائع في حماية الممتلكات والمساكن وتنظيم الحركة في الشوارع بما فوّت الفرصة على المتآمرين.

ولم يفقد المتآمرون الأمل في إجهاض الثورة فكانت موقعة الجمل والتي تم إفشالها بصمود شباب التحرير ومساندة الشعب لهم.

https://youtu.be/ZQzUlAq-_Z8?si=feLaSx926VBKZ3gA

وقد قصدت بالإشارة إلى هذه الأحداث التذكير بقيمة وعظمة ما تحقق خلال الشهور الأولى للثورة مما كان يعتبر ضرباً من الخيال قبل 25 يناير، وللتأكيد على أن استمرار الانفلات الأمني وعدم استعادة الشرطة لكفاءتها في ضبط الأمن وتأمين المواطنين، وعودة أعمال البلطجة وأحداث الفتنة الطائفية، مع اشتداد الضائقة الاقتصادية، لا يجب أن يجعلنا ننسى ما حققناه على الأرض وهو كثير وعظيم يتمثل في كسر حاجز الخوف لدي المصريين وامتلاكهم زمام المبادرة وفرض مطالبهم في التغيير على الحكام والمسئولين.

حتى صباح الخامس والعشرين من يناير 2011 كان مبارك يتربع على عرش مصر يتحكم في مصير البلاد والعباد لا معقب لقوله ولا راد لقراره. كانت السيدة سوزان مبارك تدير شئون البلاد وتواصل التخطيط والسعي لتنفيذ حلمها الكبير بتوريث الحكم لابنها جمال.

وكان الحزب الوطني الديمقراطي يقود البلاد إلى الهاوية بتزوير الانتخابات ونشر الفساد وتمكين الانتهازيين واللصوص من نهب موارد الوطن وتبديد قدراته.

كانت حكومة الفساد برئاسة أحمد نظيف توالي تبديد ثروة مصر من الغاز الطبيعي وتصدره إلى إسرائيل وغيرها لقاء أبخس الأسعار، وكانت شئون مصر وسياساتها ومقدراتها يعبث بها الوريث المنتظر وحفنة من المنسلقين والانتهازيين من أكاديميين ورجال أعمال وفاسدين من كل نوع، يدمرون فرص النمو ويشيعون الفقر والبطالة وحياة العشوائيات بين ملايين المصريين.

وكان إعلام النظام الساقط يواصل تضليل الناس ليل نهار، وكان كتبة النظام في الصحف المسماة بالقومية وجهاز التليفزيون الرسمي يجاهرون بمنافقة الرئيس الفاسد وزوجته وابنيه والطغمة المحيطة بهم، يزينون قراراتهم، ويهللون لنجاحاتهم، وقد وصل بهم النفاق أن نسبوا مصر العظيمة إلى مبارك فصار اسمها عندهم "مصر مبارك"، وغالوا في النفاق والكذب فهللوا له وزعموا أن مصر قد ولدت من جديد يوم ميلاده!

وحتى صباح الخامس والعشرين من يناير 2011 كانت سياسات مصر تملى على الرئيس الساقط وعصابته من واشنطن وتل أبيب، وكانوا ينبعون الأوامر والتعليمات تأتي من نتنياهو وكل من سبقه من رؤساء وزراء الكيان الصهيوني، فتحاصر غزة وتدمر أنفاق الحياة التي تسهم في تزويد أهلها بالاحتياجات الضرورية التي كانوا يشترونها من مصر، ويشيد الجدار العازل بين مصر وغزة ليقطع شريان الحياة عنها، ويغلق معبر رفح أمام أهلنا في فلسطين انصياعاً لتعليمات سادة النظام الأمريكيين والإسرائيليين بزعم أنها شروط اتفاقية دولية لتنظيم عمل المعابر لم تكن مصر طرفاً فيها !

وحتى صباح الخامس والعشرين من يناير 2011 كانت مصر في أدنى درجاتها وأسوأ حالاتها في المحيط الدولي، فقد اختزلت سياستها الخارجية تلهث وراء كل ما تمليه واشنطن من توجيهات سواء جاءت عبر السفير الأمريكي بالقاهرة أو حملتها الشطاء كوندوليزا رايس أو هيلاري كلينتون. وفقدت مصر تأثيرها العربي والإقليمي وراحت تركيا، على سبيل المثال ، تمارس دوراً إيجابياً في الدفاع عن حقوق الفلسطينيين وترسل سفن " أسطول الحرية"[11] حاملة المؤن والدعم لأهل غزة، بينما نظام مبارك الفاسد يصادر شحنات الغذاء والمعونات التي يتبرع بها المصريون وغيرهم من مواطني الدول الشقيقة والمساندين للحق الفلسطيني ويمنع وصولها إلى غزة، ويلاحقون الناشط السياسي الإنجليزي جورج جلاوي ويطردونه من مصر ويمنعونه من العودة إليها عقاباً له على تجرؤه بنقد إسرائيل وممارساتها الاستعمارية ضد أهل غزة.

[11] تم إرسال أسطول الحرية يوم 28 مايو 2010 وتصدت قوات اسرائيل ومنعت وصوله إلى شواطئ غزة وقتلت عدداً من النشطاء على ظهر السفينة مرمرة اهم سفن أسطول الحرية الست.

وحتى الخامس والعشرين من يناير 2011 كانت القطيعة بين مصر والسودان بادية واضحة، والخلافات بين مصر وقطر تثير التساؤل عن اسبابها، والقطيعة مع إيران والتي استمرت قرابة الثلاثين عاماً هي فترة حكم الرئيس المشحي لا تجد من يستطيع تفسيرها .

وفي نفس الوقت كان الارهاب في أحضان الدولة الصهيونية والعمل على تمرير كل المشاريع والمحاولات الهادفة إلى تيسير اختراقها للصف العربي وفرض التطبيع مع مصر والدول العربية كما حدث حين سارع الرئيس المشحي لمساندة مبادرة الرئيس الفرنسي ساركوزي لإنشاء ما أطلق عليه "الاتحاد من أجل المتوسط"[12] والذي كانت غايته الرئيسة إدماج إسرائيل، وهي ليست من دول حوض البحر الأبيض المتوسط، في المنطقة وإحياء مشروعها الحلم "الشرق الأوسط الكبير"!

https://youtu.be/Hr-XHqBgFiE?si=Lb90poyOL5AAtqV

وحتى الخامس والعشرين من يناير 2011 كان مجلس الشعب المزوّر ورئيسه القابع في مقعده لأكثر من عشرين عاماً يمارس تمرير القوانين لحماية الاحتكار والمحتكرين ويسهم في

---

[12] الاتحاد من أجل المتوسط عرف في بداية إطلاقه بمشروع الاتحاد المتوسطي، وهو هيئة الأعضاء تضم الدول أعضاء الاتحاد الأوروبي إضافة إلي الدول المطلة علي البحر المتوسط بالإضافة إلى الأردن وموريتانيا قد كان الرئيس المخلوع سعيداً بمشاركته الصورية في رئاسة الاتحاد مع ساركوزي.

استلاب ثروات الشعب وتضليله بمعارك تليفزيونية بين وزير المالية الهارب يوسف بطرس غالي ورئيس الجهاز المركزي للمحاسبات، وكان مجلس الشورى ورئيسه يواصل استكمال الديكور الديمقراطي الذي ابتدعه الرئيس الأسبق السادات، وكان جهاز مباحث أمن الدولة تحكم قبضته على كل شيء في الوطن ويتدخل في إدارة الجامعات والوزارات والهيئات ومنظمات المجتمع المدني وتخترق الأحزاب ويصطنع المضللين والانتهازيين ويضع رجاله وأعوانه في كل مكان ينتصبون على المواطنين ويلفقون القضايا للمعارضين، ويملؤون السجون والمعتقلات بالشرفاء، ويغتالون شباب الشهيد خالد سعيد ويفجرون كنيسة القديسين وينشرون الشائعات لزرع وتفجير الفتنة الطائفية.

https://youtu.be/rwUsvRRSMnY?si=qsyfvlB8uMZtMV1c

https://youtu.be/ZzNdfaoWiLE?si=GZjRnxp-OYDCM1oP

https://youtu.be/V7PDH-qF3z8?si=Hg-FCKVCpEBIZ6GY

https://youtu.be/pWhX5EMAJEg?si=7Sowf1aw1EaQ9Ej8

ثم كان يوم الحادي عشر من فبراير 2011

https://youtu.be/1vFafgYwAR0?si=1AyxoyyAWcpIlZvK

يوم اضطر المشحي إلى التخلي عن منصبه تحت ضغط وإصرار شباب التحرير الشرفاء وزملاؤهم في كل ميادين مصر من الإسكندرية إلى أسوان.

ثمانية عشرة يوماً رائعة عاشها المصريون بكل نبضات قلوبهم وكل حواسهم متابعين تطورات الموقف ومدافعين عن ثورتهم بأرواحهم.

واليوم[13]، ورغم كل ما يشاهده المصريون من أحداث لا يتمنى أحد استمرارها، فإن المشهد قد تغير تماماً وتحقق لمصر انعتاقها من أسر الطغيان والديكتاتورية.

اليوم يملك الشعب قراره وحقه في الاختيار وتقرير مصيره. اليوم يستطيع المصريون أن يقولوا "لا" بعد أن كسروا حاجز الصمت ونزعوا حواجز الخوف من نفوسهم.

اليوم يملك المصريون حقهم في الاختيار ويستطيعون الاعتراض على قرارات الحكومة التي لا ترضيهم.

اليوم استعادت مصر موقعها على الخريطة الدولية والإقليمية وعاد الناس في كل مكان يتحدثون عن ثورة مصر وعظمة الدور المصري الذي افتقدوه كثيراً أيام النظام البائد.

بعد أسابيع قليلة من 25 يناير نجحت مصر الثورة في تحقيق مصالحة تاريخية بين جميع الفصائل الفلسطينية لتسهم بذلك في وضع الشعب الفلسطيني الشقيق على بداية الطريق الصحيح لقيام دولته المستقلة.

واليوم نرى أبناء مصر في داخل الوطن وخارجه يلتفون حول هدف واحد هو بناء مصر الديمقراطية، دولة العدالة والحرية والقانون، وإن اختلفت الطرق التي يعتقدون أنها الأفضل للوصول إليه، إلا أنهم في خلافهم هذا يلتزمون النهج الديمقراطي ويخضعون لحكم الأغلبية كما شاهدنا يوم الاستفتاء على تعديل بعض مواد دستور 1971.

---

[13] كتب هذا الفصل اليوم الخميس السابع من يوليو 2011 والكل ينتظر ما سيجري غداً الجمعة 8 يوليو والمليونية الجديدة المتوقعة تحت شعار إنقاذ الثورة.

لا أريد بقولي هذا التهوين من خطورة وصعوبة الموقف الأمني والاقتصادي وضرورة استعادة الأمن وتأكيد الوحدة الوطنية، ولكني أريد التأكيد على أهمية وحتمية التوافق الوطني وضرورة تماسك الوحدة الوطنية وحشد كل الجهود من أجل اجتياز هذه المرحلة الصعبة، وهي من طبائع الأمور في حياة الشعوب الناهضة بعد ثوراتهم الناجحة.

أريد أن يرى المصريون الجانب المشرق من إنجازات ثورتهم الرائعة التي أثارت إعجاب العالم وقدمت نموذجاً غير مسبوق في التغيير الديمقراطي. وأريد أن يتعاون المصريون في التغلب على المصاعب التي تمر بها البلاد الآن، وهي للحق ليست بفعل الثورة ولا الثوار، ولكنها محصلة سياسات وممارسات نظام فاشل استمر ثلاثين عاماً وكان من الطبيعي أن تنفجر بعد سقوطه وإتاحة الفرصة للمواطنين أن يعبروا عما كانوا يعانونه من مشكلات. أريد أن ينظر المصريون إلى مستقبل الأيام وما يمكنهم تحقيقه لمصر بتماسكهم ووحدتهم وحرصهم على ألا يتركوا أي فرصة ينسلل منها أعداء الثورة والوطن من الداخل أو الخارج ليضربوا ثورتهم ويفرقوا جمعهم.

أيها المصريون انظروا إلى نصف الكوب الملآن ولا تتوقفوا عند نصفه الفارغ، انظروا إلى شعوب كنتم أسبق منها في العلم والتقدم وعليكم ليس فقط اللحاق بهم، بل السبق إلى مستقبل يقوم على الديمقراطية والمواطنة وسيادة القانون.

وأخيراً فإن للثورة رب تحميها . . . . وشعب بدمائه يفديها . حمى الله مصر

https://youtu.be/BeK-SjBPBN4?si=-OylQJPLgm4EynVU

https://youtu.be/nijEGnz4BRE?si=yliPKBPj9zBYRvBf

https://youtu.be/4A3OHSA_YkA?si=c7pM1PW5Y-ov4bPM

https://youtu.be/SpGodhgSMoM?si=WrlEe5LzEblOQGHl

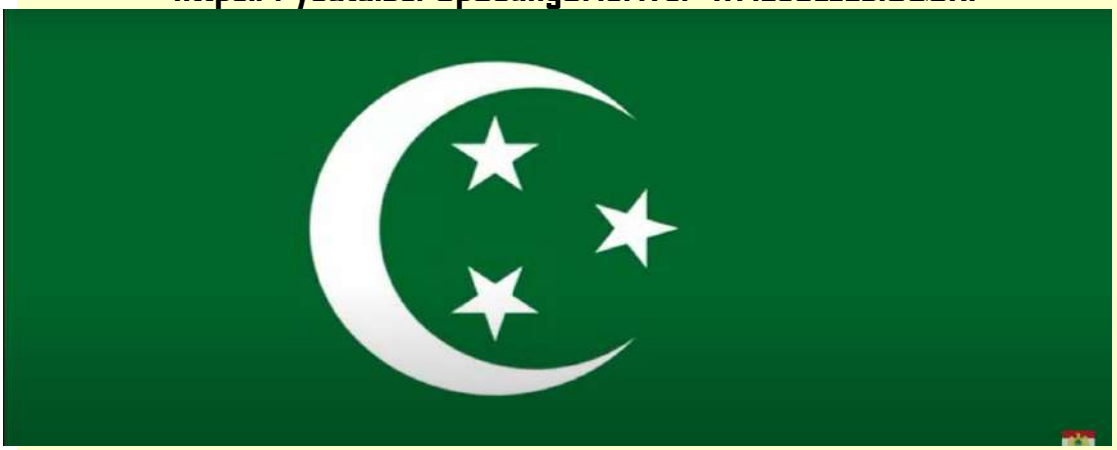

الفصل الثالث

حتمية التحول الديمقراطي

إعادة بعث أمة عظيمة

كوبري قصر النيل 1890

كان الخامس والعشرين من يناير 2011 يوماً فارقاً في التاريخ المصري الحديث حيث أسقط شباب مصر وشعبها حاجز الخوف وانتفض الجميع على حكم الرئيس المنتحي الاستبدادي اللاديمقراطي الذي سيطر على الوطن ثلاثين عاماً، وكان نداء الشعب الثائر هو "الشعب يريد إسقاط النظام" وليس مجرد إسقاط رئيس النظام. ومع مرور الوقت بدا واضحاً أن هدف الثورة الأساسي لم يتحقق بعد حيث لم تتوفر الرؤية الواضحة والآليات اللازمة لإسقاط النظام المنتحي بكل أفراده ومؤسساته وسياساته والتهيئة للانتقال السلمي إلى النظام الديمقراطي المستهدف.

وجاء الحادي عشر من فبراير 2011 ليشهد تخلي الرئيس المنتحي عن منصبه وتكليف المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شئون البلاد والذي أعلن عن تعطيل دستور 1971 وحل مجلسي الشعب والشورى وتكليف أحمد شفيق بالاستمرار في رئاسة الحكومة.

ومنذ صدور بيان المجلس الأعلى للقوات المسلحة في الثالث عشر من فبراير دخلت البلاد في حالة من عدم الوضوح وتضارب التوجهات على النحو التالي:

1. توجه المجلس الأعلى للقوات المسلحة لإجراء تعديلات محدودة في دستور 1971 والإسراع بعقد الانتخابات التشريعية يليها الانتخابات الرئاسية ملتزماً بإنهاء الفترة الانتقالية في ستة اشهر، على أن يتم وضع دستور جديد بعد ذلك[14].
2. إصرار شباب الثورة ومعهم قطاعات عريضة من أطياف المعارضة على رفض حكومة أحمد شفيق- رغم تعديلها – والمطالبة بوضع دستور جديد ثم إجراء الانتخابات الرئاسية أولاً، يلي ذلك الانتخابات التشريعية.

[14] كان من المقرر انتهاء الفترة الانتقالية في آخر سبتمبر 2011 وها نحن في آخر يناير 2012 ولم تنته بعد والمخطط أن تمتد حتى انتخاب رئيس الجمهورية في 30 يونيو 2012.

3. برز أصوات لممثلين من قطاعات الأعمال يؤكدون على أولوية استعادة الأمن وتنشيط الاقتصاد، ويروجون لفكرة استمرار المجلس الأعلى للقوات المسلحة في تحمل مسئوليات إدارة شئون البلاد وإطالة الفترة الانتقالية لتصل إلى عام أو عامين.
4. وعلى طول الفترة منذ الخامس والعشرين من يناير وحتى بدايات شهر يوليو 2011، عانت البلاد من غياب ملحوظ للشرطة وانتشار حالة من الانفلات الأمني وتعرض المواطنين لاعتداءات مختلفة واستمرار إغلاق المدارس والجامعات لفترة طويلة، واستمرار التظاهر لتأكيد الإصرار على تنفيذ مطالب الثورة كلها، فضلاً عن حالة جديدة من الانفلات الأمني وعودة الاحتجاجات والمطالب الفئوية وظهور عمليات البلطجة مجدداً.
5. وتفاقمت الأمور بتعدد حالات مهاجمة مقار جهاز أمن الدولة في توقيت واحد بعدة مدن والاستيلاء على مستندات مهمة خلاف ما تم إتلافه أو حرقه بواسطة مجهولين، ثم انفجار حالة من الفتنة الطائفية بسبب هدم كنيسة أطفيح قرب حلوان وما تبعها من مظاهرات آلاف المسيحيين.
6. ورغم حسم موضوع حكومة أحمد شفيق المرفوضة شعبياً بعد أن قبل المجلس الأعلى للقوات المسلحة استقالته صباح الخميس الثالث من مارس 2011 وتكليف د. عصام شرف وزير النقل الأسبق بتشكيل الحكومة فإن القضية المحورية كانت هي غياب، أو عدم وضوح، خطة معلنة متوافق عليها وطنياً لإدارة عملية استعادة الأوضاع الطبيعية للوطن والتحول الديمقراطي وضمان تحقيق أهداف الثورة.
7. وقد نتج عن هذا الوضع حالة من القلق على مسار الثورة، في نفس الوقت الذي نشطت فيه عناصر من النظام المنحي وفئات تتلقى تمويلاً من جهات خارجية توحدت أهدافهم في مناوئة الثورة ومحاولة إخراجها عن مسارها بترويج الشائعات واختلاق الأزمات

وإثارة المطالب الفئوية ومحاولة شق الصف الوطني وإحداث الوقيعة بين الشعب والقوات المسلحة، وكذا إذكاء نار الفتنة الطائفية بين المصريين انفسهم.

8. وكانت النتيجة لكل هذا تصاعد التوتر المجتمعي مما ساهم في استمرار الانفلات الأمني وتعويق استعادة الثقة بين الشعب والشرطة وتزايد شعور المواطنين بافتقاد الأمان، ثم تكرر وقوع مصادمات دامية واعتصامات في ميدان التحرير وأحداث تدمير في المنشآت العامة ،كان أشدها إيلاما على النفس حريق المجمع العلمي المصري في شارع الشيخ ريحان، تصدت لها قوات الشرطة والشرطة العسكرية واخيراً جنود الجيش باستخدام العنف غير المبرر والقوة المفرطة مما ترتب تأخير استعادة الأوضاع الطبيعية وتنشيط الاقتصاد الوطني من أجل مواصلة المسيرة نحو التحول الديمقراطي.

9. وكانت المشكلة الأساسية التي اعترضت مسيرة نحو تحقيق غاياتها هو عدم التوافق على خارطة للطريق بين شباب الثورة والقوى السياسية الوطنية يلتف حولها المواطنون ويتخذونها محاسبة المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي كلفه الرئيس المتنحي بإدارة شئون البلاد وبايعه الشعب وسلم له شباب الثورة قيادة المسيرة نحو الديمقراطية.

✕ الاختيار الخطأ

1. في ضوء الإعلان الدستوري الصادر عن المجلس الأعلى للقوات المسلحة يوم الأحد 13 فبراير 2011 والذي قرر تعطيل دستور 1971 والاقتصار على تعديل بعض المواد وليس إعداد دستور جديد كما كان الشعب يأمل ويطالب، فإن المجلس الأعلى للقوات المسلحة كان له اختيار تم بموجبه تغيير لجنة التعديلات الدستورية وتشكيل لجنة جديدة برئاسة المستشار طارق البشري وضمت صبحي صالح المحامي وعضو جماعة الإخوان المسلمون والدكتور عاطف البنا وغيرهم.

2. وكانت نتيجة أعمال اللجنة صياغة تعديلات على المواد أرقام 76، 77، 88، 93 و189 من دستور 1971 وإلغاء المادة 179 منه، وتم استفتاء الشعب على تلك التعديلات يوم 19 مارس 2011 كانت نتيجته موافقة 77% تقريباً من الذين شاركوا في الاستفتاء، وكان اختيار المجلس الأعلى للقوات المسلحة الموافقة على خارطة الطريق التي أعدها المستشار البشري المتمثلة في إجراء الانتخابات التشريعية قبل وضع دستور جديد وانتخاب رئيس جديد للجمهورية ، ومن ثار جدل واسع المدى بين أفضلية البدء بدستور جديد أو الانتخابات التشريعية. وكان الخطأ هو تبديد وقت ثمين في تعديلات دستورية والاستفتاء عليها ثم الاضطرار إلى إصدار إعلان دستوري يوم 30 مارس احتوى على 60 مأخوذة من الدستور المعطل من بينها المواد التي جرى عليها الاستفتاء.
3. كان رأي كثير من الأحزاب والقوى السياسية الليبرالية والمؤمنة بالدولة المدنية أن مصر الثورة لا تتقدم بالقدر الكافي وبالسرعة المأمولة نحو تحقيق أهدافها في الديمقراطية والحرية والعدالة من خلال إدارة عملية التحول الديمقراطي وإنهاء المرحلة الانتقالية بتسليم الحكم إلى سلطة مدنية منتخبة ديمقراطياً.
4. وكانت القضية الجوهرية في أعقاب إجراء الاستفتاء هي الخلاف الذي نشأ بين فريقين من المصريين، الفريق الأول يستمسك بكل قوته بما أسفر عنه الاستفتاء على تعديلات بعض مواد دستور 1971 المعطل وما انتهى إليه من تقرير إجراء الانتخابات التشريعية في غضون ستة أشهر من تاريخ الاستفتاء الذي أجري في التاسع عشر من مارس 2011، يلي ذلك أن تجتمع الأعضاء المنتخبون في مجلسي الشعب والشورى بدعوة من المجلس الأعلى للقوات المسلحة، خلال ستة أشهر من انتخابهم، لانتخاب جمعية تأسيسية من مائة عضو، تتولى إعداد دستور جديد للبلاد في موعد غايته ستة أشهر من تاريخ تشكيلها، ثم يتم الاستفتاء عليه بعد خمسة عشرة يوماً من إعداده. ويؤكد المناصرون لهذا الرأي، وهم

يتمثلون بالدرجة الأولى في جماعة الإخوان المسلمين وجماعات السلفيين والأحزاب ذات المرجعية الدينية وعناصر الحزب الوطني الديمقراطي المنحل، أن الإسراع بإجراء الانتخابات التشريعية على النحو المشحي هو أمر ضروري لاستعادة الاستقرار للوطن وإيجاد حكومة منتخبة تستطيع إدارة شئون البلاد تكون قادرة على اتخاذ قرارات مهمة ومحورية لا تملك الحكومة الانتقالية الحالية القدرة على اتخاذها .

5. وعلى الجانب الآخر تحتشد الأحزاب ذات التوجه الليبرالي وأغلب ائتلافات واتحادات شباب الثورة للمطالبة بحتمية إعداد الدستور الجديد للبلاد أولاً ثم إجراء الانتخابات الرئاسية يليها الانتخابات التشريعية باعتبار ذلك هو المنطق الدستوري والقانوني والسياسي الصحيح الذي يؤسس لدولة ديمقراطية حديثة، ويتجنب سيطرة فصيل معين له أغلبية في مجلسي الشعب والشورى في وضع دستور لا يعبر عن إجماع وطني وتوافق كل طوائف الشعب. وقد أيد هذا الرأي أغلب المشاركين في اجتماعات الحوار الوطني ومؤتمر الوفاق القومي، كما عبر عن تأييده لهذا التوجه عناصر مهمة في الحكومة مقدمتهم الدكتور عصام شرف الذي صرح في مناسبات كثيرة تفضيله لوضع الدستور أولاً والدكتور جودة عبد الخالق وزير التضامن الاجتماعي والعدالة الاجتماعية الذي ألقى كلمة واضحة في الاجتماع الثاني لمؤتمر الوفاق القومي مؤكداً أن إجراء الانتخابات التشريعية قبل إعداد الدستور هو قلب للأوضاع الطبيعية يماثل " وضع العربة أمام الحصان" .

https://youtu.be/Z3pvLFPvmY8?si=-SbjbaPOh2jHMSsL

6. وساند المجلس الأعلى للقوات المسلحة الرأي الأول حيث أكد اللواء ممدوح شاهين، عضو المجلس، أكثر من مرة أن الانتخابات التشريعية ستجري في موعدها المقرر في سبتمبر القادم، ويستند في ذلك إلى ما سبق أن أعلنه المجلس من رغبته في ألا تطول الفترة الانتقالية عن ستة أشهر. وقد بدأت تلك الفترة فور تخلي الرئيس المتنحي عن منصبه وتكليفه المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة شئون البلاد الذي أصدر الإعلان الدستوري الأول في 13 فبراير الماضي ونص فيه على أن يتولى المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة شئون البلاد بصفة مؤقتة لمدة ستة أشهر أو انتهاء انتخابات مجلسي الشعب والشورى ورئيسا للجمهورية، الأمر الذي كان من المفترض معه أن تنتهي الفترة الانتقالية في العاشر من يوليو القادم، ثم عاد المجلس الأعلى للقوات المسلحة ليصدر الإعلان الدستوري الثاني في 30 مارس متضمناً 63 مادة جاء بالمادة 41 منه أن " تبدأ إجراءات انتخاب مجلسي الشعب والشورى خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا الإعلان"، كما جاءت المادة 61 من الإعلان الدستوري لتنص على أن " يستمر المجلس الأعلى للقوات المسلحة في مباشرة الاختصاصات المحددة في هذا الإعلان وذلك لحين تولي كل من مجلسي الشعب والشورى لاختصاصاتهما، وحتى انتخاب رئيس الجمهورية ومباشرته مهام منصبه كل في حينه". وبذلك فقد امتدت الفترة الانتقالية عملياً لأجل غير محدد، حيث لم تحدد موعد إجراء الانتخابات الرئاسية، وهو ما تخالف ما كان المجلس قد ألزم نفسه به في إعلانه الدستوري الأول[15].

[15] تم أخيراً في أوائل شهر ديسمبر 2011 اختصار الجدول الزمني لتسليم المجلس العسكري للسلطة ليكون 30 يونيو 2012 بدلاً من مارس 2013.

7. ويرى كثير من فقهاء الدستور وأساتذة القانون أن الدستور هو التعبير الأصيل عن المبادئ والقيم والأسس التي يقوم عليها المجتمع وتتحدد وفقاً له مؤسسات الدولة وسلطاتها وطبيعة العلاقات بينها والذي تجب أن تتم الانتخابات التشريعية وفقاً له. ومن القضايا التي تثار في شأن أفضلية وضع الدستور الجديد أولاً، قضية نظام الحكم الذي سيرتضيه الشعب في الدستور الجديد وهل سيكون نظاماً برلمانياً أم رئاسياً أو مزيج من النظامين؟ وهل سيكون البرلمان الجديد من مجلس واحد أم مجلسين؟ وفي حالة استمرار مجلس الشورى في تركيبة البرلمان حسب الدستور الجديد، هل سيتم تعيين ثلث الأعضاء بواسطة رئيس الجمهورية أم ستتغير تلك النسبة؟ وهل سيستمر تعيين رئيس الجمهورية لعشرة أعضاء بمجلس الشعب؟ وهل سيتضمن الدستور الجديد نصاً بتخصيص نسبة للعمال والفلاحين في عضوية المجالس التشريعية والمجالس الشعبية المحلية أم سيتم العدول عنها؟ ويتساءل الكثيرون ماذا لو ألغى الدستور الجديد نسبة العمال والفلاحين وماذا سيكون عليه موقف البرلمان المنتخب في هذه الحالة؟

8. إن متغيرات غير معلومة تحتمل أن تكون فرضت على المجلس الأعلى للقوات المسلحة التحلل من بعض ما تم الاستثناء عليه من تعديلات لمواد دستور 1971، وبنفس المنطق كان يجب على المجلس الأعلى النظر في إعادة ترتيب خطوات التحول الديمقراطي والخروج من الفترة الانتقالية مراعاة للمصلحة العامة وذلك بتقديم وضع الدستور الجديد على إجراء الانتخابات التشريعية.

9. لقد ساند المجلس الأعلى للقوات المسلحة ثورة الشعب وتعهد بحمايتها وضمان تحقيق أهدافها، وكان الأمل في أن يتقبل المجلس دعوة طوائف متزايدة من الشعب المصري لإقرار

المنطق الدستوري الصحيح ووضع البلاد على طريق آمن ومضمون للتحول الديمقراطي السليم، وبذلك يكون قد أوفى بالوعد وحقق للوطن انتقالاً آمناً إلى مرحلة الديمقراطية.

https://youtu.be/WsYpFPL5pHc?si=AUzATCFul22d1eMT

✓ أفضلية إعداد دستور جديد للبلاد

1. في ضوء الإعلان الدستوري الصادر عن المجلس الأعلى للقوات المسلحة يوم الأحد 13 فبراير 2011 والذي قرر تعطيل دستور 1971 والاقتصار على تعديل بعض المواد وليس إعداد دستور جديد كما يطالب أغلب المواطنون، يتضح أن مؤدى ذلك ، أنه فيما عدا تعديل المواد 76،77 و88 ، سوف تجرى الانتخابات الرئاسية القادمة في حدود الدستور القائم والذي صيغ بمنطق النظام الرئاسي مع تركيز صلاحيات هائلة في يد رئيس الجمهورية الأمر الذي أتاح له السيطرة الكاملة على جميع سلطات الدولة ومؤسساتها وأدى إلى تحول الدولة إلى حكم الفرد الواحد يسانده حزب سيطر على الحكم على مدى ثلاثين عاماً بتزوير الانتخابات وإفساد الحياة السياسية واستخدام الأداة الأمنية المفرطة في

قسوتها للتعامل مع كل مطالب الإصلاح والتطوير، كما تخافت أدوار باقي سلطات الدولة سواء التنفيذية أو التشريعية وحتى السلطة القضائية لم تسلم من تدخلات أثارت مطالب القضاة بضرورة تحقيق استقلال القضاء.

2. والمفهوم من توجه المجلس الأعلى للقوات المسلحة أن تجرى الانتخابات الرئاسية أولاً ثم يكون على الرئيس المنتخب الدعوة إلى انتخاب جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد، وحيث لا يوجد ضمان أن يلتزم الرئيس بالتوجه نحو إعداد الدستور الجديد وفق النظام البرلماني الذي تتوافق عليه الأمة، لهذا فإنه كان من الأفضل استمرار الفترة الانتقالية لوضع دستور جديد للبلاد انطلاقاً من مشروع دستور 1954 وغيره من مشاريع الدساتير التي قام بإعدادها كثير من المنظمات الحقوقية ومنظمات حقوق الإنسان على أساس النظام البرلماني وتأكيد التوجهات الديمقراطية التي يتوافق عليها جميع الأحزاب والقوى السياسية وتعبر عنها مطالب ثورة الشباب والشعب في 25 يناير 2011.

3. وقد كان من الأسرع والأفضل تكليف اللجنة الدستورية بوضع مشروع دستور جديد للبلاد تجري استفتاء الشعب عليه، وفي هذه الحالة يكون من اللازم توسيع تشكيل اللجنة بضم ممثلين للأحزاب والقوى السياسية وممثلي شباب 25 يناير ومنظمات المجتمع المدني. ومما يؤكد أفضلية هذا البديل هو صعوبة إجراء انتخابات تشريعية الآن ولفترة قد تمتد شهوراً لحين استعادة الأوضاع الطبيعية في البلاد وخاصة إعادة تأهيل جهاز الشرطة ومراجعة ما قد يكون أصاب أجهزة السجل المدني وغيرها من مؤسسات الدولة ذات العلاقة بالعملية الانتخابية من أضرار نتيجة أحداث الحرق والتدمير التي تمت أيام الانفلات الأمني، مما لا يسمح بالاطمئنان إلى سلامة ونزاهة أي انتخابات تجرى بسرعة.

4. وبرغم تكليف الدكتور عصام شرف وزير النقل الأسبق بتشكيل حكومة جديدة في الثالث من مارس 2011 واستمرارها لمدة تقارب عشرة أشهر حاولت جاهدة أن تتقدم على طريق التعامل مع مشكلات الانفلات الأمني وانهيار جهاز الشرطة وتصاعد الاعتصامات والإضرابات المطالبة بكثير المطالب الفئوية التي طال إهمالها على سنوات القهر وغياب الديمقراطية ، وإلى حين تقديم استقالتها[16] فقد ظلت القضية المحورية في المشهد السياسي للثورة المصرية هي غياب ، أو عدم وضوح ، خطة معلنة متوافق عليها وطنياً لإدارة عملية استعادة الأوضاع الطبيعية للوطن والتحول الديمقراطي وضمان تحقيق أهداف الثورة، حيث انفرد المجلس الأعلى للقوات المسلحة بتقرير هذه الخطة دون مشاركة من الحكومة او الشعب.

https://youtu.be/IBVEFxyOn1k?si=cVRFV_s1ITSQvklv

5. وبرغم إصرار المجلس الأعلى للقوات المسلحة على تنفيذ خطته في إجراء الانتخابات أولا، إلا أنه قد تأجل موعدها من 30 سبتمبر إلى 28 نوفمبر 2011 ، ومُنت دعوة مجلس الشعب الجديد إلى الانعقاد يوم 23 فبراير 2012 مع وضوح الاتجاه إلى التعجيل بانتخابات مجلس

[16] تقدمت حكومة الدكتور عصام شرف باستقالتها يوم 20 نوفمبر 2011 عقب أحداث العنف الأمني مع المتظاهرين في شارع محمد محمود .

الشورى. ولا تزال القضية المحورية هي الاتفاق على معايير وإجراءات اختيار الأعضاء المائة للجمعية التأسيسية لوضع لدستور الجديد حيث أغفلت المادة 189 من التعديلات الدستورية ذكرها .

6. ويوم تحقق الشعب أهداف خطة التحول الديمقراطي، سيكون من حقه جني ثمار الثورة وتحقيق أحلامه في دولة ديمقراطية مدنية عادلة، حيث يتم تفعيل المقومات الأساسية للنظام الديمقراطي من دستور جديد وتشريعات حديثة عادلة وانتخابات نزيهة تحوطها الضمانات الحقيقية والإشراف القضائي الكامل، كل ذلك في مجتمع مزدهر اقتصادياً وعملياً تسوده العدالة الاجتماعية.

7. ويعتبر الوصول لتلك المرحلة من حركة التحول الديمقراطي النقطة الفاصلة بين نظام مبارك والنظام الديمقراطي الجديد، وتمثل وفاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة بعهده أن تحمي الثورة ويضمن تحقيق أهدافها . وستكون مشاركة الشعب إيجابية في مباشرة حقوقه السياسية هي العنصر الفاعل في تحقيق الديمقراطية الحقة في البلاد .

مبادرة لإدارة عملية التحول الديمقراطي

إن إدارة عملية التحول الديمقراطي يجب أن تمر في إطار توافق مجتمعي لضمان نقل السلطة إلى رئيس جديد منتخب وحكومة مدنية منتخبة ديمقراطياً في جمهورية حديثة في إطار دستور جديد وبيئة تشريعية ونظامية مواتية للتطوير الديمقراطي.

أهداف التحول الديمقراطي بعد 25 يناير 2011

1. تحتوي خطة التحول الديمقراطي لتحقيق أهداف الثورة على مسارات متوازية تتضمن تحديد ومتابعة تنفيذ المتطلبات التشريعية والقانونية والتنظيمية لإعداد البنية الأساسية للنظام الديمقراطي الجديد.

2. كما تشتمل الخطة على أهم الإجراءات المطلوبة للتخلص من آثار نظام الرئيس المنتحي وتهيئة الوطن للانتقال إلى نظام حكم ديمقراطي ركائزه المحورية هي إقامة دولة ديمقراطية مدنية، دولة الحرية وسيادة القانون، وقوامها دستور جديد يؤسس لجمهورية حديثة تكون السيادة فيها للشعب يتمتع فيها بالعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص وحقوق المواطنة. وثمة ركيزة أساسية للدولة المصرية الحديثة هي استقلال القرار الوطني.
3. تتبنى خطة التحول الديمقراطي برنامجا وطنياً للتنمية السياسية لتأكيد مضمون التحول الديمقراطي باعتباره عنصراً محورياً في كافة سياسات وتوجهات وفعاليات وقرارات منظمات الدولة وكافة هيئات ومؤسسات المجتمع، وتنسيق الفاعليات المجتمعية جميعاً بالتوافق مع توجهات وأهداف الثورة. ويتضمن برنامج التنمية السياسية آليات للتواصل بين الحكومة والأحزاب والقوى السياسية والمجتمعية والمواطنين عموماً بغرض تأمين الحشد المجتمعي لضمان تحقيق أهداف الثورة بما تحقق التنسيق والتقريب بينها في تفاهم وطني على أهداف التنمية السياسية ومسيرة التحول الديمقراطي، وتيسير التوافق المجتمعي على وثيقة المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان المصري والمقومات الأساسية للدولة.
4. وتؤدي عملية التنمية السياسية إلى نشر فكرة الديمقراطية في تجلياتها المختلفة وحفز قطاعات المجتمع على الممارسة الديمقراطية، ومساندة وحفز الممارسة الديمقراطية في منظمات المجتمع من الاتحادات الطلابية ونوادي هيئات التدريس والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني، واقتراح البرامج والمشروعات المساعدة على دعم الممارسة الديمقراطية والانطلاق الاقتصادي والنهضة الوطنية الشاملة.

5. ومن أهم عناصر خطة التحول الديمقراطي تحديد ومتابعة تنفيذ الإجراءات السياسية والتشريعية والتنظيمية اللازمة لإلغاء عناصر وسياسات ومؤسسات النظام المنتحي المتناقضة مع توجهات وأهداف الثورة، واقتراح ومتابعة تنفيذ كافة الإجراءات التشريعية والاقتصادية والتنظيمية الضرورية لاستعادة الأوضاع الطبيعية في البلاد.

مسارات خطة التحول الديمقراطي

1. تقع الخطة في عدة مسارات متفاعلة ومتكاملة تبدأ، كما كل تجارب التحول الديمقراطي الناجحة، بإسقاط النظام القديم وتنتهي باستعادة مناخ الحرية في ظل نظام جديد يرسي دعائم الديمقراطية والعدالة الاجتماعية ويكرس المساواة بين المواطنين على قاعدة سيادة القانون. وقد تم إعداد خطة التنمية السياسية والتحول الديمقراطي لتكون بمثابة خارطة طريق للعمل الوطني للوصول إلى تحقيق أهداف الثورة.

وسوف نستعرض مسارات خطة التحول الديمقراطي فيما يلي:

أولا: مسار الخروج من نظام مبارك

1. كان الهدف من المسار إنهاء نظام مبارك تماماً وسد الثغرات التي يمكن أن ينفذ منها عناصر من ذلك النظام الذي أسقطه ثوار 25 يناير، وتجنب نشأة أو تطور ما يسمى " بالثورة المضادة"، وتطهير البيئة الوطنية من آثار الاستبداد والفساد السياسي والاقتصادي ومعوقات التطور الديمقراطي. وتقع مسئولية إنجاز إجراءات الخروج من نظام مبارك على المجلس الأعلى للقوات المسلحة بالدرجة الأولى ومعاونة الحكومة الانتقالية وتعاون المواطنين بشكل عام للمساهمة في كشف مواطن الفساد والمفسدين.
2. حيث تم إجراء الاستفتاء يوم 19 مارس 2011، فإنه كان على المجلس الأعلى للقوات المسلحة أن يوضح مسار إدارة الشأن الوطني خلال الفترة الانتقالية من خلال إصدار إعلاناً دستورياً مؤقتاً يتضمن الأحكام التي قد تكون انتهت إليها نتائج الاستفتاء فضلاً عن المحاور الأساسية لنظام الحكم خلال الفترة الانتقالية ، وصدر ذلك الإعلان يوم 30 مارس 2011.

3. ولكن ما تلى ذلك من أحداث جاء مخيباً لتطلعات المواطنين ثوار التحرير حيث لم تكلف الحكومات التي شكلت بعد الثورة بتقديم برامج عمل واضحة لتسيير الأعمال خلال الفترة الانتقالية يستجيب لمطالب وأهداف الثورة.

4. ورغم إحالة الرئيس المتنحي المحاكمة منذ الثالث عشر من أبريل فقد اقتصر الأمر على مسائلته عن تهمة التحريض على قتل الثوار والاتهامات بالكسب غير المشروع بينما خلت قائمة الاتهام جرائم إفساد الحياة السياسية والاستبداد، وحكم البلاد بقانون الطوارئ طوال ثلاثين عاماً، وتمكين قيادات حزبه والمقربين إليه من رجال الأعمال للتربح واستلاب أموال الوطن، والتفريط في موارد الوطن بتصدير البترول والغاز إلى العدو الصهيوني، والموقف التابع والمؤيد لإسرائيل في حربها على غزة وحصاره للشعب الفلسطيني انحيازاً للموقف الإسرائيلي.

5. ورغماً عن إخضاع أفراد أسرة الرئيس المتنحي للمساءلة القانونية للتحقيق في مصادر ثرواتهم، فلم تتم محاسبتهم على أعمال الإفساد السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وكذلك تمت إحالة معاوني الرئيس المتنحي ورموز نظامه وفي مقدمتهم رئيسي مجلسي الشعب والشورى المنحلين ورئيس ديوان رئيس الجمهورية المتنحي فقد الاتهامات محصورة في وقائع كسب غير مشروع خلت قوائم الاتهام من جرائم إفساد الحياة السياسية وتزوير الانتخابات ودعم الاستبداد والفساد، ولم تصدر أحكام في أغلب تلك المحكمات تعزل قانون العزل السياسي عليهم الذي طالبت به جميع القوي السياسة الوطنية.

6. إن الخروج من نظام مبارك كان يقتضي إجراءات حاسمة للوفاء بمطالب الشعب وشباب الثورة ولكن الإنجاز الذي تحقق كان غير ملموس ولا يرقى إلى مستوى توقعات شعب الثورة التي كانت تشمل إلغاء حصر الشهداء والمصابين والمفقودين من المواطنين في أحداث ثورة 25 يناير 2011 وتكريمهم وتعويض أسرهم وتخليد ذكرى الشهداء، ولكن تلك

القضية لا تزال غير محسومة بما يرضي الثوار، فضلاً عن الأعداد المتزايدة من الشهداء والمصابين جراء أحداث ماسبيرو وموقعة محمد محمود وشوارع مجلس الوزراء وقصر العيني والشيخ ريحان.

7. وكان من المرفوض الإفراج الفوري عن جميع المعتقلين السياسيين ومن صدرت بحقهم أحكام قضائية في قضايا سياسية من محاكم عسكرية أو استثنائية، وتشكيل لجان قضائية لحصر ومراجعة أوضاع المعتقلات التابعة لوزارة الداخلية وغيرها من الأجهزة الأمنية واتخاذ إجراءات تصفيتها نهائياً وتجريم عمليات الاعتقال بدون حكم قضائي.

8. كذلك كان ضرورياً إعادة هيكلة وزارة الداخلية واستبعاد جميع القيادات التي شاركت في الاعتداء على متظاهري ثورة 25 يناير، وحل جهاز أمن الدولة ومحاكمة قياداته وأعضاءه المتهمين بجرائم التعذيب وإفساد الحياة العامة.

9. وأيضاً كان من المحتم تشكيل هيئة قضائية مستقلة من قضاة محكمة النقض للتحقيق في كافة حالات ووقائع الفساد السياسي وعمليات تزوير الانتخابات، وتكليف نيابة الشئون المالية وهيئة الرقابة الإدارية والجهاز المركزي للمحاسبات والنيابة العامة بتزويد الهيئة بكل ما لديها من ملفات تتعلق بفساد رؤساء الوزارة والوزراء المتنحين والمحافظين الحاليين والمتنحين والقيادات في الوحدات المحلية وأعضاء الحزب الوطني الديمقراطي وقيادات المؤسسات الصحفية القومية وأجهزة الإعلام الحكومية وغيرهم من المسئولين في النظام المتنحي، وإحالة من يثبت تورطه في إفساد الحياة السياسية إلى القضاء.

10. وكان من الطبيعي إعفاء جميع المحافظين وسكرتيري عموم المحافظات ورؤساء الوحدات المحلية وانتخاب غيرهم، وعلى الرغم من تغيير 20 محافظاً بتاريخ 14 إبريل وتبعهم عدد آخر في سبتمبر، إلا أن الاختيارات كانت غير مرضية وثارت مشكلة نتيجة رفض أهل

قنا المحافظ الذي صدر قرار بتعيينه على خلفية أنه ضابط شرطة شارك في أعمال تعذيب وكونه مسيحياً .

11. وكان من المنتظر حل المجالس الشعبية المحلية وتحديد موعد إجراء انتخابات جديدة بعد الانتهاء من صياغة قانون جديد للحكم المحلي في ضوء ما يقرره الدستور الجديد للبلاد بشأن نظام الحكم المحلي وتشكيلات المجالس المحلية الشعبية على أن تجرى الانتخابات المحلية الجديدة بعد الانتخابات الرئاسية والتشريعية وتشكيل مجلس الشعب والذي أنه لولا صدور حكم محكمة القضاء الإداري بحل تلك المجالس لكانت مستمرة حتى الآن!

12. وق توقع الناس حل الحزب الوطني الديمقراطي الذي تعالت به مطالب الثوار وجموع الشعب منذ اليوم الأول للثورة ولكن تأخر تنفيذ حل الحزب ، الذي أسهم بقدر وافر في إفساد الحياة السياسية والترويج لفكرة توريث الحكم، إلى حين اصدرت المحكمة الإدارية العليا يوم السبت 16 إبريل 2011 حكمها بحل الحزب ومصادرة أمواله ومقاره وإعادتها إلى الدولة.

13. وكانت مراجعة أوضاع الأجهزة الرقابية أمراً متوقعا لتطهيرها من العناصر التي يثبت تواطؤها وتورطها في تنفيذ مخططات النظام المتهي ضد مصالح المواطنين، وتحديث قياداتها بعناصر وطنية ، وتكليف القوات المسلحة بتأمين مقارها وما نها من مستندات وتنظيم التعامل نها .

14. وكانت توقعات ثوار ميدان التحرير تشمل تكليف لجنة قضائية لتقييم أداء الجهاز المركزي للمحاسبات وفحص الاعتراضات الموجهة لمواقف رئيس الجهاز قبل 25 يناير والتوصية بالرأي، وتشكيل لجان قضائية من أعضاء المحاكم الاقتصادية وخبراء من الجهاز المركزي للمحاسبات ونيابة الشئون المالية وهيئة الرقابة الإدارية تتولى مراجعة اتفاقيات البحث

عن البترول والغاز للتأكد من سلامة الإجراءات التي اتبعت في إقرارها والكشف عن أي حالات للفساد أو تقاضي عمولات لكبار لقيادات قطاع البترول مع وقف تصدير الغاز الطبيعي للدولة الصهيونية وغيرها من الدول، وإعادة تخطيط الصادرات بالأخذ في الاعتبار الاحتياجات الوطنية وإعادة تحديد اسعار التصدير حسب المستويات العالمية.

15. وكذا مراجعة جميع عمليات الخصخصة والتحقيق فيما يكون قد شابها من مخالفات أو إهدار للمال العام واتخاذ إجراءات استرداد حقوق الدولة وإعادة هيكلة وتطوير إدارة شركات قطاع الأعمال العام، ومراجعة جميع القروض والمنح التي تم الحصول عليها من الدول والمنظمات الدولية والتحقق من مجالات استخدامها وموقف سدادها، ومراجعة جميع قرارات بيع وتخصيص أراضي الدولة منذ 1981 وحتى الآن، وتلقي شكاوى المواطنين وبلاغاتهم بشأن الفساد في تخصيص أراضي الدولة أو بيعها بالأمر المباشر، والتحقيق فيها وإحالة المخالفات إلى القضاء لمحاسبة كل من حصل على أراض بأقل من أسعارها الحقيقية أو من خالف شروط البيع بتغيير الغرض من الزراعة إلى الاستثمار العقاري وتحميلهم بفروق الأسعار.

16. وكانت ثمة إجراءات مهمة وضرورية منها تحويل مجلس القضاء الأعلى سلطة تعيين النائب العام وتأكيد استقلال القضاء بنقل التفتيش القضائي من وزارة العدل إلى مجلس القضاء الأعلى. وتطوير اتحاد الإذاعة والتليفزيون ليصبح هيئة إعلامية وطنية مستقلة على نمط هيئة الإذاعة البريطانية BBC، وتطهيرها من جميع عناصر النظام المنتحي وتنظيم عملية اختيار غيرهم باستطلاع آراء العاملين بها أو الالتجاء إلى نظام لانتخاب القيادات الجديدة وفق إجراءات ومعايير يصدر بها مرسوم بقانون من المجلس الأعلى للقوات المسلحة. وتطهير المؤسسات الصحفية القومية من القيادات الفاسدة وأذناب النظام البائد،

ودراسة خطوات وإجراءات تحويلها إلى شركات مساهمة أو تعاونيات وإخراجها من ملكية الدولة.

17. وكان من المفترض رفع الحراسة المفروضة على بعض النقابات المهنية ودعوة جميع النقابات المهنية لإعادة ترتيب أوضاعها على أسس ديمقراطية وشفافة، وإعادة تشكيل مجالسها وتشكيلاتها الداخلية تحت إشراف قضائي كامل، وحل مجلس إدارة الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، ومجالس إدارات النقابات العامة العمالية التابعة له، وكذلك مجالس إدارات اللجان النقابية وإعادة انتخابها تحت إشراف قضائي كامل، والذي صدر حكم القضاء بحله لحدوث مخالفات في انتخابات دورة 2006. أيضاً كان من الطبيعي حل مجلس إدارة الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية ومجالس إدارة الجمعيات والمؤسسات التابعة وإعادة انتخابها تحت إشراف قضائي كامل.

18. حل مجالس الاتحادات الطلابية في جميع الجامعات وإجراء انتخابات جديدة شفافة تحت إشراف الطلاب وأعضاء هيئات التدريس وممثلين للمنظمات الحقوقية ووسائل الإعلام. [تجري انتخابات الاتحادات الطلابية ببعض الجامعات]. منع التدخلات الأمنية والإدارية ضد نوادي هيئات التدريس بالجامعات وإعادة تشكيلها بانتخابات شفافة تحت إشراف قضائي وممثلين للمنظمات الحقوقية ووسائل الإعلام.

19. وأيضاً كان المطلوب تفعيل قانون محاكمة الوزراء وقانون الكسب غير المشروع لمحاسبة كل المسئولين الذين أثروا على حساب الشعب واستغلوا مناصبهم لتحقيق مصالحهم الشخصية.

ثانيا: استعادة الأوضاع الطبيعية للبلاد

1. كانت إجراءات هذا المسار تهدف استعادة الأمن في مختلف المحافظات والمدن، وإعادة فرض هيبة الدولة بإعمال القانون استعادة الأمن في كافة المناطق والتأكيد على قيام الشرطة بدورها كاملا، والعمل على تحقيق مصالحة وطنية بين الشعب وأفراد الشرطة بالإسراع في محاكمة ومحاسبة المتسببين في حالة الانفلات الأمني أيام الثورة وقتل وإصابة المواطنين المشاركين في الثورة، والمسئولين عن فتح السجون وإطلاق نزلائها ليعيثوا في الوطن فساداً وترويعاً.
2. وكان المستهدف مراجعة أوضاع هيئة الشرطة من حيث صلاحية القيادات وكفاءة شاغلي الوظائف الرئيسية على مختلف المستويات وعدالة تحديد الرواتب وأسس توزيع المكافآت والحوافز ومدى التزام الموضوعية والعدالة الشفافية في تلك الأمور اتخاذ إجراءات حاسمة لتحسين الأوضاع المالية والاجتماعية لأفرادها وتحقيق العدالة بينهم وإزالة التفاوت الرهيب بين ما تحصل عليه الكبار من قيادات الشرطة وبين ما تحصل عليه غالبية أفراد الشرطة، ودراسة وتقييم ظروف العمل وكفاءة الإعداد والتدريب. كما كان الهدف تأكيد سلطة القضاء في الرقابة على أعمال أجهزة الأمن ورجال الشرطة. وكذا استعادة ثقة المواطنين المفقودة في الدولة وأجهزتها، وتأكيد أن المصريين جميعاً أمام القانون سواء.
3. كما اشتملت خطة إعادة الأوضاع إلى طبيعتها حصر كافة حالات الدمار والتخريب التي تعرضت لها الأجهزة والهيئات الحكومية وأقسام الشرطة والسجون وغيرها من الجهات الحكومية والأهلية والخاصة ووضع برامج سريعة بتوقيتات زمنية لإصلاحها وتأهيلها لإعادة تشغيلها، مع تعويض المتضررين من المواطنين عما أصابهم من أضرار.
4. كما استهدف هذا المسار ضخ جرعات مالية تنشيطية للتخفيف من آثار البطالة وتوقف الأعمال لفترة منذ الخامس والعشرين من يناير، من دون تحميل الثورة وزر ذلك،

والعمل على تعويض المتضررين من سياسات النظام المنتحي وما أصابهم من فقر وبطالة وسوء خدمات والاضطرار إلى سكنى العشوائيات حتى يعودوا مواطنين منتجين وإيجابيين، وتشكيل هيئة مستقلة من قضاة المحاكم الاقتصادية لدراسة المطالب والشكاوى الفئوية للمواطنين الذين عانوا من الفقر والبطالة وسوء المعاملة في النظام المنتحي، وإعلان برنامج زمني للانتهاء من تلك الدراسة ومراحل الاستجابة للمطالب المشروعة.

5. وكان من المستهدف إعلان نظام تحديد الحد الأدنى والحد الأقصى للأجور بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة والقومية والمحليات وقطاع الأعمال العام، مع وضع برنامج زمني لتنفيذ النظام تدريجياً في ضوء موارد الدولة، وممارسة الحكومة لدور فعال في الرقابة على الأسواق وضبط أسعار السلع والخدمات الأساسية للملايين المصريين الفقراء وذوي الدخل المحدود، ومكافحة حالات الاحتكار.

6. كما استهدفت إجراءات هذا مراجعة الإنفاق الحكومي للحد من عجز الموازنة العامة وترشيد الدعم خاصة بالنسبة للمواد البترولية ومراجعة كل أشكال الدعم التي تحصل عليها المستثمرون في أسعار الأراضي أو الكهرباء أو الغاز أو التيسيرات الجمركية والضريبية وربطها جميعاً بالقيمة المضافة المتحققة من تلك الاستثمارات، وإعادة تفعيل نظام العلاج على نفقة الدولة مع وضع ضوابط دقيقة لضمان استفادة المستحقين فعلاً وعدم التلاعب في الاعتمادات المخصصة، وقصر التعامل مع المستشفيات الحكومية والمستشفيات التعليمية الحكومية ومستشفيات التأمين الصحي.

7. وفي مجال البحث عن موارد جديدة للدولة بمراجعة الهيكل الضريبي و مراجعة موقف الحسابات والصناديق الخاصة بالمحليات ومختلف وزارات وأجهزة وهيئات الدولة وتوجيه مواردها في لتنشيط الاقتصاد الوطني وتسريع تعافيه.

ثالثا: إعداد البنية الأساسية للنظام الديمقراطي الجديد

يهدف هذا المسار إلى إعداد المقومات الرئيسة لنظام الحكم الديمقراطي الذي قامت الثورة من أجله وتتمثل أساساً في وضع دستور جديد للبلاد وكان تفعيل وثيقة المبادئ الأساسية لدستور الدولة المصرية الحديثة عنصراً رئيسياً في خطة التحول الديمقراطي لتحدد المبادئ المتعلقة بالحريات والحقوق العامة والقيم الإنسانية اللصيقة الإنسان المحمر بأن يتضمنها الدستور الجديد، إضافة إلى معايير اختيار أعضاء الجمعية التأسيسية لوضع الدستور.

ويبدو التكامل بين خطة التحول الديمقراطي وعملية التنمية السياسية في العمل على تحقيق نقلة ثقافية في وعي المواطن المصري بشأن تلك المبادئ الأساسية المطلوب تضمينها في الدستور بحيث يكون على بينة من حقوقه وحرياته وعلى علم بواجباته الدستورية حريصاً على التمسك بها والدفاع عنها ضد من تحاول الإفتات أو الالتفاف عليها. كما كان اقتراح معايير

إن إجراءات هذا المسار الثاني كانت تستهدف المساعدة في استعادة الأوضاع الأمنية والاقتصادية والمجتمعية إلى حالة إيجابية تستثمر الزخم الناشئ عن الثورة بما يسمح للمجتمع المصري أن يتوجه بكل طاقاته لبناء دولة الحرية والمواطنة وسيادة القانون والمضي قدماً في طريق التحول الديمقراطي.

ولكن من أسف أن تلك الأهداف لم يتحقق شيء يذكر – إلا النجاح في تطبيق نظام انتخاب رؤساء الجامعات وعمداء الكليات رغم مقاومة عدد من رؤساء الجامعات المحسوبين على الحزب الوطني المنحل – والنتيجة أن أصبحت مصر في موقف لا يمت بأي صلة مع ثورة 25 يناير وساءت العلاقات بين جموع الشعب وبين الحكومة والمجلس الأعلى للقوات المسلحة القائم على إدارة شئون البلاد وتعالت الأصوات المطالبة بتسليم الحكم للسلطة في أقرب وقت!

لاختيار أعضاء الجمعية التأسيسية لوضع الدستور جزآ رئيسياً من وثيقة المبادئ الأساسية للدستور، وفي مراحل مناقشة وثيقة المبادئ الأساسية للدستور تم تعديل مقترحات معايير اختيار أعضاء الجمعية التأسيسية بالمزج بين أعضاء مجلسي الشعب والشورى المنتخبين وممثلين لأطياف الشعب من خارج المجلسين. وسوف نعرض في الفصل القادم قصة وثيقة المبادئ الأساسية للدستور وتطورات والخلافات التي أثيرت بشأنها .

من ناحية أخرى كان تطوير البنية التشريعية من أكثر المطالب أهمية لتهيئة البيئة الصالحة للانطلاق في مسيرة التحول الديمقراطي. وكانت في مقدمة التشريعات المطلوب تطويرها تلك المنظمة لشئون الانتخابات، وقوانين مباشرة الحقوق السياسية ، الأحزاب السياسية بما يتيح حرية تأسيس الأحزاب بمجرد الأخطار، وقانون اللجنة العليا للانتخابات، وقانوني مجلس الشعب ومجلس الشورى، قانون السلطة القضائية، وقانون تنظيم الصحف بما تحقق إطلاق حرية إصدار الصحف.

وكان المطلوب فصل الإدارة العامة للانتخابات وكل ما يتعلق بإجراءاتها عن وزارة الداخلية وإلحاقها باللجنة العليا للانتخابات وإلغاء جداول الانتخابات الحالية وإعادة تكوينها على أساس قاعدة بيانات الرقم القومي، وتطوير العمليات الانتخابية باستخدام تقنيات الاتصالات والمعلومات.

إضافة إلى ذلك كان المطلوب استحداث تشريعات لتنظيم إنشاء دور العبادة، عدم التمييز ودعم المواطنة الوحدة الوطنية، على أن تطرح مشروعات القوانين الجديدة للحوار الوطني وبعد الوصول إلى توافق عام حولها يتم إصدارها بمراسيم من المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

وكان المطلوب ايضاً تحويل المؤسسات الصحفية القومية إلى شركات مساهمة تقتصر المساهمة فيها على العاملين بها والأشخاص الطبعيين المصريين، مع تحديد حد أقصى لقيمة الأسهم التي يمتلكها أي فرد، وإطلاق حرية تأسيس القنوات الفضائيـــــة.

إن ما تحقق من أجل إعداد البنية الأساسية للنظام الديمقراطي الجديد هو قليل جداً بكل المقاييس، وما تحقق لا يخلو من تعقيدات وتشوهات قللت تأثيره على مستقبل الديمقراطية في مصر. فالدستور الجديد لم يتم وضعه وهناك خلافات شديدة حول تشكيل الجمعية التأسيسية التي ستكلف بوضعه، وقوانين الأحزاب ومباشرة الحقوق السياسية ومجلسي الشعب والشورى والنظام الانتخابي تعاني من تعقيدات. أما العنصر الإيجابي فهو تنفيذ حكم القضاء بإلزام الحكومة بتمكين المصريين في الخارج من مباشرة حقهم في التصويت في الانتخابات التشريعية.

رابعا: الدخول في النظام الديموقراطي

يوضح هذا المسار، الذي يبدأ كان من المفروض تفعيله فور تولي حكومات ما بعد 25 يناير 2011 ودون انتظار، جهود الدولة ومنظمات المجتمع وأفراد الشعب جميعاً في تطوير ثقافة محايبة للفكر الديمقراطي ونشرها على كافة المستويات بدءاً من طلاب المدارس والجامعات وصولاً إلى جميع طوائف وشرائح المجتمع.

كذلك كان الغرض من مسار الدخول في العملية الديمقراطية تهيئة المواطنين وحفزهم على نفض آثار العهد الاستبدادي وتشجيعهم على الممارسة الديمقراطية في محيط الأسرة والعمل والشارع وفي كافة المواقف والتجمعات الإنسانية، حتى إذا جاءت اللحظة الحاسمة، لحظة الاستفتاء على الدستور الجديد وانتخاب رئيس الجمهورية لعصر الديمقراطية والحرية، ودعي المواطنون للمشاركة في الانتخابات التشريعية والمحلية، يكون المواطن المصري جاهزاً ومشاركاً إيجابيا ومساهما في بناء مصر الجديدة.

وكان مقدراً أن يكون دعم القضاء المستقل من أساسيات تكريس الديمقراطية لضمان الحقوق وتطبيق القانون وحماية الحريات، لإنجاح جهود الثورة في الانتقال إلى الحكم الديمقراطي وسيادة القانون ومحاسبة المسئولين عن التجاوزات وإهدار القوانين والتعدي على حقوق المواطنين.

وكان التخطيط لهذا المسار يتضمن إجراءات طرح مشروع الدستور الجديد للحوار الوطني ثم إجراء الاستفتاء الشعبي للموافقة عليه، إجراء الانتخابات الرئاسية، إجراء الانتخابات التشريعية. [بافتراض أن تلك الانتخابات لم تتم أولا قبل وضع الدستور] ثم تشكيل حكومة ديموقراطية من الحزب [الأحزاب] الفائز بالأغلبية في الانتخابات التشريعية. يعقب ذلك إجراء الانتخابات المحلية.

وكان مهماً في هذه المرحلة تفعيل المبادئ الأساسية التي من المفترض أن يتضمنها الدستور الجديد حول الحقوق والحريات المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين، وفي مقدمتها حرية العقيدة وممارسة الشعائر الدينية وإنشاء دور العبادة لجميع الأديان السماوية، وحرية التعبير وتداول المعلومات، والإبداع الأدبي والفني والبحث العلمي، وحرية تكوين الأحزاب والجمعيات، وحق التظاهر والإضراب السلميين في حدود النظام والآداب العامة، والحق في الحرية والأمان الشخصي وسلامة الجسد، والالتزام بكافة العهود والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وتأكيد عدم التفرقة أو التمييز بين المواطنين بسبب الدين أو العرق أو العقيدة أو النوع أو أي معيار آخر.

وسوف القاعدة الصلبة التي تضمن استمرار الممارسة الديمقراطية هي إعادة هيكلة المنظومة الوطنية للتعليم وإدماج مفاهيم الديمقراطية وأسس السلوك الديمقراطي في صلب العملية التعليمية، وتأصيل قيم المواطنة والوحدة الوطنية. وينكامل مع هذه الجهود في بناء

الشخصية المصرية جهود مماثلة من أجل إطلاق الحريات الأكاديمية وتأكيد استقلال الجامعات وإعادة هيكلة المنظومة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

وكانت إجراءات هذا المسار تتضمن إطلاق حرية وسائل الإعلام وحرية تداول المعلومات، وإطلاق الحريات النقابية.

وسيكون من أساسيات العمل الوطني من أجل تدعيم واستمرار الديمقراطية الأخذ الأساليب التالية:

1. تصميم نماذج للممارسة الديمقراطية في المؤسسات التعليمية بتشجيع الطلاب في تكوين اتحادات، جمعيات، أسر وغيرها من أنماط التنظيم الديمقراطي للمشاركة في فعاليات المؤسسة التعليمية.
2. تطوير ودفع التنظيمات الديمقراطية [مجالس الآباء بالمدارس، مجالس الأمناء بالجامعات ومنظمات البحث العلمي، اتحادات الملاك أو اتحادات الشاغلين في الوحدات السكنية، المجالس العرفية لتأكيد السلام الاجتماعي وفض المنازعات على مستوى الحي أو المنطقة السكنية، اللجان النقابية في منظمات الأعمال في مختلف منظمات المجتمع وحفزها للمشاركة في دراسة المشكلات واتخاذ القرارات في تلك المنظمات.
3. اعتماد أسلوب الانتخابات، بقدر الإمكان، في شغل الوظائف القيادية في أجهزة الدولة والوحدات المحلية والهيئات العامة والجامعات ومراكز البحث العلمي وغيرها من منظمات المجتمع.
4. تشجيع أساليب وأنماط القيادة الجماعية من خلال المجالس المنتخبة في مختلف منظمات المجتمع.
5. تمكين منظمات المجتمع المدني وإتاحة مساحة كافية لمناقشة المشكلات والقضايا الوطنية وحفزها على المشاركة في حلها وعلاج الآثار السالبة المترتبة عليها .

6. تأكيد أسلوب الحوار المجتمعي في دراسة القضايا الوطنية المحورية والحرص على بناء التوافق الوطني واحترام ما يتم الاتفاق عليه، واعتماد أساليب استطلاع الرأي وفق المعايير العلمية للتعرف على آراء المواطنين في كل ما تستهدفه من نظم أو تتخذه من قرارات.
7. الحرص على الشفافية الكاملة في شرح الأوضاع وتوضيح السياسات وأسباب القرارات التي تلجأ إليها أجهزة الدولة وغيرها من منظمات المجتمع.
8. دعم شبكة الضمان الاجتماعي واتخاذ إجراءات حاسمة للتخفيف من حدة الفقر وتحسين الخدمات.
9. دعم جهود ومشروعات مكافحة الأمية واعتماد تقنيات متطورة في تعليم الكبار وحماية من تمحى أميتهم من الارتداد إلى الأمية.
10. تيسير استخدام خدمات الإنترنت وتخفيض تكاليف الاشتراك فيها ومنع أي ممارسات لتقييدها أو حجبها إلا ما يتعارض مع القيم الأخلاقية أو يتصادم مع تقاليد المجتمع.
11. تطوير الأجهزة الحكومية وتحديث أساليب العمل بها والتوسع في استخدام تقنيات الاتصالات والمعلومات لتيسير تعاملات المواطنين معها وتوفير الشفافية والوضوح في إجراءات وشروط الحصول على الخدمات بما يمنع مجالات الرشوة أو الاحتياج إلى الواسطة وغيرها من الأساليب غير الديمقراطية.

كان الأمل أن تمضي ثورة 25 يناير في مسيرة التنمية السياسية والتحول الديمقراطي على أساس توافق وطني يجمع شباب الثورة وطوائف الشعب جميعهم متحدين في الغايات والأهداف كما كانوا خلال الأيام الثمانية عشرة الأولى للثورة المجيدة . ولكن جرت الأمور على غير ما يأمل المطالبون بالتغيير، ولكن ستحقق الثورة أهدافها وستشرق الشمس من جديد بعد أن تحقق الشعب سيحقق الشعب هدفه في التحول الديمقراطي.

خامساً: الانطلاق إلى التنمية الوطنية الشاملة

يبين هذا المسار إجراءات الانطلاق لتحقيق التنمية الوطنية الشاملة في مناخ الحرية والديمقراطية وتعويض الفرص التي ضيعها النظام البائد باعتبار أن الانطلاق في نهضة اقتصادية ومجتمعية شاملة هي الضمان الحقيقي لاستدامة الثورة وحماية مكتسبات الشعب، وسد الطرق على كل من يريد العودة بمصر إلى الوراء.

إن النمو الاقتصادي القائم على استثمار الفرص والإمكانيات المتاحة لمصر، وفي مقدمتها المصريون أنفسهم، والمرتكز على أسس العدالة الاجتماعية هو أمل المصريين جميعاً لنهضة مستمرة تنتقل بالوطن إلى آفاق مستقبل أفضل لهم ولأبنائهم وأحفادهم من بعدهم.

تنطلق إجراءات هذا المسار في عملية تنمية وطنية شاملة تعوض ما تسبب فيه النظام البائد من إهدار من موارد الوطن والفرص نتيجة الضائعة نتيجة الممارسات السيئة والسياسات الفاشلة والفساد واسع النطاق والزواج الباطل بين السلطة والمال. وتتبلور هذه الإجراءات في مراجعة أوضاع الجهات التالية وتطويرها بما يتوافق وأهداف الثورة ومتطلبات تحقيقها:

1. الجهاز المصرفي، بإعادة هيكلته وفق المعايير الدولية، وإعادة تشكيل مجالس إدارات بنوك القطاع العام في ضوء التقييم الموضوعي لأداء القيادات المصرفية الحالية.
2. الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية، بإعادة هيكلتها وفصل أموالها عن وزارة المالية.
3. بنك الاستثمار القومي، بتقييم أداءه وإعادة هيكلته وضبط أداءه في حدود الغاية التي أنشئ من أجلها.
4. الجهاز الإداري للدولة، بتقييم أداءه وإعادة هيكلته في ضوء قانون التنظيم العام للدولة.
5. الوحدات المحلية، بتقييم أداءها وإعادة هيكلتها في ضوء قانون الحكم المحلي الجديد.

6. هيئات المرافق العامة في مجالات الكهرباء والمياه والصرف الصحي والنقل البري والبحري والسكك الحديدية ، بتقويم أداءها وإعادة هيكلتها في هدف تطوير الخدمات العامة ورفع مستوى كفاءتها .
7. إعادة هيكلة المنظومة الوطنية للتعليم قبل الجامعي، وتطوير الجامعات وتأكيد استقلالها العلمي والمالي والإداري.
8. إعادة هيكلة المنظومة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجـــي .
9. إعادة تفعيل المشروع القومي لتنمية وتعمير سينـــــــــاء .
10. تخطيط وتنفيذ استراتيجية شاملة للتنمية الصناعيـــــــــة .
11. تخطيط وتنفيذ استراتيجية شاملة للتنمية الزراعية واستصلاح الأراضي .
12. تخطيط وتنفيذ استراتيجية شاملة لتنمية وتعمير الصحارى المصريـــة .
13. مراجعة وتقويم مسار المشروعات التي بدأها النظام السابق على غير الأسس الاقتصادية أو التقنية الصحيحة وكذلك موقف المشروع النووي المصري واتخاذ القرار الصحيح في ضوء استراتيجية كاملة لتنمية مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة .

إن النجاح في مواجهة تحديات ما بعد 25 يناير والتفاعل الجاد مع مطالب الشعب في الحرية والديمقراطية يتطلب الانطلاق بسرعة وبصورة غير تقليدية في اقتحام تلك المشكلات والتحديات وتجنب أساليب العمل التقليدية. إن الموقف المتأزم سياسياً وأمنياً واقتصادياً ومجتمعياً تحتم التعامل مع جميع تلك القضايا والتحديات بشكل متزامن حتى يمكن تحقيق خطة التحول الديمقراطي والدخول بعصر جديد يرتفع إلى مستوى تطلعات الشعب. إن إنجاز أهداف الثورة تحتاج إلى منطق جديد وإلا سيجد الشعب نفسه مضطراً إلى الاحتشاد مرة أخرى في ميدان التحرير وكافة ميادين مصر المحروسة.

https://youtu.be/g4PeuvcRt00?si=mKj22Y513bPs19ks

–https://youtu.be/iXL90z0AFRU?si=nykkaUTroSXN-wu

https://youtu.be/BhEBZGfdrhU?si=1yQ_rKhvPZ_TpMAT

https://youtu.be/BhEBZGfdrhU?si=0N71FFaxTipgTYWV

الفصل الرابع

التجربة التونسية في التحول الديمقراطي

سيدي بوسعيد – تونس

صفاقس

ملامح التجربة التونسية

كانت بداية ثورات الربيع العربي من تونس الشقيقة التي انهار النظام الديكتاتوري لزين العابدين بن علي في الرابع عشر من يناير 2011 وتبعه انهيار نظام حسني مبارك الذي أسقطته ثورة شعب مصر في الخامس والعشرين من ذات الشهر.

وقد تكررت ذات مشاهد التلاحم الشعبي في الثورتين التونسية والمصرية. منها مشهد اللجان الشعبية التي قامت بتلقائية لتحمي الأحياء والمنشآت العامة والمواطنين بغض النظر عن هوياتهم إلا كونهم مواطنين انتفضوا ضد الطغيان. مشهد آخر تكرر في ميدان التحرير بالقاهرة وفي شارع الحبيب بورقيبة في تونس حيث كان ملايين المصلين يجتمعون للصلاة المسلمين منهم في حماية إخوانهم المسيحيين مصر والإخوة في تونس يصلون في مواجهة وزارة الداخلية التي تمثل رمز السلطة المهترئة. والمشهد الثالث فكان ثوار مصر وتونس يتغنون بأغاني الفرح والابتهاج في تنوع جميل وتلقائي.

ولكن السبل اختلفت بين الثورتين المصرية والتونسية، فحين اختار المجلس الأعلى للقوات المسلحة في مصر البدء بتعديل جزئي لدستور 1971 تلاه إجراء الانتخابات التشريعية مع تأجيل وضع الدستور الجديد وانتخاب رئيس جديد للجمهورية، كان الاختيار التونسي انتخاب مجلس وطني تأسيسي وضع دستوراً مؤقت جرى في ظله انتخاب رئيس جديد للجمهورية مع تكليف المجلس الوطني بوضع الدستور الدائم ليجري استفتاء الشعب عليه.

ولكن قدرا من التشابه في الحالتين المصرية والتونسية تحقق مع أحداث الانتخابات. ويرصد الكاتب التونسي محمد الجابلي[17] تلك الحالة في تونس "قبل الحملة الانتخابية حين بدأ الاستعداد الحزبي لمشهد جديد يعلن فهما مختلفا لاستحقاقات الثورة يشتعل بين الأحزاب كما

[17] محمد الجابلي – تونس الجديدة: بين استحقاقات الثورة ورياح العولمة، جريدة القدس العربي - 19 ديسمبر 2011.

يشتعل بين الحقائق والمزايدات الكثيرة التي حاد بعضها عن تلك الاستحقاق من خلال تحريف مقصود للمباراة في تلك الحملة، فالبعض استعمل المال والبعض الآخر وظف الإعلام فيما سعى الآخر لتوظيف العقيدة. . .حتى التبس الأمر على جموع الناخبين، وازدادت مساحة التطلع فيما تقلصت مساحات الإنجاز، وانبرت بعض الأحزاب في الارتقاء من الحلم المشروع والتطلع المشفوع الى ضرب من الأوهام منها ما يقارب الاستحالة".

وثمة مشاهد مشتركة بين الثورتين التونسية والمصرية نتجت عن الانتخابات، ففي تونس تحول حزب حركة النهضة من الملاحقة والاغتراب الى سدة الحكم، وأعتقد أن الفاعلين في الحركة بلا شك قد اغتبطوا لهذا الجديد لكن غبطتهم سرعان ما داخلها كثير من الخوف من القادم، كما حدث ذلك لحزب الحرية والعدالة المنبثق عن جماعة الإخوان المسلمون وكذلك الأحزاب التي تعبر عن جماعات السلفيين الذين فازوا بأغلبية مقاعد مجلس الشعب.

ولكن يبدوا أن التشابه بين المشهدين التونسي والمصري في أعقاب الانتخابات لم يتوقف عند حد الفوز وإنما يتعداه إلى مشاعر خوف غير معلن نتيجة لأمرين[18]؛ "الأول عدم التهيؤ لهذا الاستحقاق الجديد، والثاني خطورة والتباس الملفات المطروحة وتراكمها في شتى المستويات الاقتصادية والاجتماعية والعالمية".

الدروس المستفادة من الثورة التونسية

1. أن القهر والاستبداد وانعدام العدالة الاجتماعية هي وقود الثورات كما كانت ثورة الشعب التونسي في بدايتها ، في السابع عشر من ديسمبر 2010 ، تضامنا مع الشاب محمد البوعزيزي الذي قام بإضرام النار في جسده في نفس اليوم تعبيرًا عن غضبه على بطالته.
2. إن الغضب من تحيز الشرطة وأجهزة الأمن ضد المواطنين وامتهان كرامتهم هو عامل مساعد على تأجج الثورة وزيادة الغضب الشعبي ضد الحكام الذين يسلطون قوى الأمن

[18] محمد الجابلي، مرجع سابق.

ضد الشعب، وهذا وما حدث في حالة محمد البوعزيزي الذي مُنعت مصادرة العربة التي يبيع عليها بضاعته من قبل الشرطية فادية حمدي وقد أدى ذلك إلى اندلاع شرارة المظاهرات وخروج آلاف التونسيين الرافضين لما اعتبروه انتشار البطالة وعدم وجود العدالة الاجتماعية وتفاقم الفساد داخل النظام الحاكم.

3. أن حالات الغضب الشعبي لا تقتصر على سبب الغضب المباشر، بل تمتد مظاهر الغضب لتشمل مدن عديدة في الدولة وينتج عنها سقوط العديد من القتلى والجرحى من المتظاهرين نتيجة تصادمهم مع قوات الأمن حتى تتفاقم الأوضاع وتصل إلى درجة لا يستطيع الأمن السيطرة عليها .

4. أن محاولات الحكام الطغاة في احتواء ثورات الشعوب والالتفاف على المطالب بالتغيير لا تجدي، فقد حاول الرئيس التونسي الهارب زين العابدين بن علي الالتفاف على مطالب المحتجين ، وكذلك فعل مبارك قبل تنحيه بإقالة عدد من الوزراء بينهم وزير الداخلية وتقديم وعود لمعالجة المشاكل التي نادى بحلها المتظاهرون، كما أعلن عزمه على عدم الترشح لانتخابات الرئاسة عام 2014 كما تم فتح المواقع المحجوبة على شبكة الانترنت بعد 5 سنوات من الحجب، بالإضافة إلى تخفيض أسعار بعض المنتجات الغذائية تخفيضاً واضحاً .

5. تميزت التجربة التونسية بحسم الاختيار في التحول الديمقراطي بإبعاد الجيش عن العمل السياسي والاعتماد على السياسيين في تحمل مسئولية المرحلة الانتقالية بعد سقوط نظام بن علي، فقد تم إعلان الوزير الأول محمد الغنوشي في نفس اليوم عن توليه رئاسة الجمهورية بصفة مؤقتة وذلك بسبب تعثر أداء الرئيس لمهامه وذلك حسب الفصل 56 من الدستور، مع إعلان حالة الطوارئ وحظر التجول. لكن المجلس الدستوري قرر بعد ذلك بيوم اللجوء للفصل 57 من الدستور وإعلان شغور منصب الرئيس، وبناءً على

ذلك أُعلن في يوم السبت15 يناير 2011 تولي رئيس مجلس النواب فؤاد المبزع منصب رئيس الجمهورية بشكل مؤقت إلى حين إجراء انتخابات رئاسية مبكرة خلال فترة من 45 إلى 60 يومًا .

6. أنه على خلاف اقتناع أنصار الرئيس المنتحي مبارك[19] بأن مصر مختلفة عن تونس بمعني عدم قابلية الثورة التونسية إلى الانتقال مصر ، فقد شكلت الثورة التونسية المفجر الرئيسي لسلسلة من الاحتجاجات في عدد من الدول العربية كانت مصر أولها في 25 يناير 2011 !

7. من الملاحظ تأخر رد الفعل من الرؤساء الذين تثور شعوبهم ضدهم فقد كان أول رد رسمي للرئيس التونسي زين العابدين بن علي على الاحتجاجات الشعبية في خطاب متلفز بثته القناة الرسمية تونس 7 ، دان فيه "أعمال الشغب" وقال إنها تضر بصورة تونس لدى المستثمرين وتعهد بتطبيق القانون "بكل حزم" ضد المأجورين والمتطرفين" ، وذلك ما حدث مع الرئيس المنتحي مبارك حين تأخر رده على أحداث 25 يناير في حديث بثه التليفزيون مساء 28 يناير وكان مخيبا للآمال.

8. وكما اعتاد الطغاة في الاستجابة المتأخرة لرغبات شعوبهم، قام بن علي في 30 ديسمبر 2010 بتعديل وزاري محدود، كما قرر رفع القيود الإدارية المفروضة على التونسيين الراغبين في السفر والعمل في ليبيا ومعمر القذافي يأمر بمعاملتهم كمواطنين ليبيين. كما أعاد الكرة ووجه خطاباً ثانياً يوم 10 يناير واعداً الشعب الثائر بخلق 300 ألف فرصة عمل جديدة لاحتواء نسب البطالة المرتفعة لدى حاملي الشهادات. وفي محاولة أخيرة قرر بن علي يوم 12 يناير 2011 عزل وزير الداخلية وتعيين وزيراً جديداً بينما واصلت قوات الأمن قمع الثوار كما تم انتشار الجيش في العاصمة تونس وأغلب المدن الكبرى، ووزير الداخلية الجديد يفرض حظراً للتجول ليلي في مدن تونس الكبرى ولأجل غير محدد.

---

[19] حسب تصريح أحمد أبو الغيط وزير الخارجية في حكومة مبارك الأخيرة .

9. وفي يوم 13 يناير ألقي بن علي خطابه الثالث الذي قدم فيه تنازلات كثيرة ورغم تصاعدت وتيرة العنف ووصل المتظاهرون الى مبان حكومية ومراكز حساسة.
10. كدأب الطغاة وجهت الشرطة أسلحتها ضد المتظاهرين في العاصمة تونس مستخدمة الرصاص الحي وسقوط أكثر من 35 قتيلا في مدينتي القصرين وتالة من المحامين المحتجين.
11. شهد يوم 14 يناير2011 مظاهرة كبرى بشارع الحبيب بورقيبة ضمت ابناء العاصمة وضواحيها، وكانت هناك مظاهرات في مدن اخرى، ولكن مظاهرة العاصمة كان لها الفضل الأكبر في فرار بن علي عندما هدد المتظاهرون بالذهاب الى قصر قرطاج.
12. على العكس من أسلوب المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي تولى مسؤولية إدارة شؤون البلاد في اختيار إجراء الانتخابات التشريعية قبل وضع الدستور الجديد للبلاد وانتخاب رئيس للجمهورية ، فإن النموذج التونسي كان أقرب للمنطق الثوري باختيار انتخاب مجلس وطني تأسيسي مهمته وضع الدستور الجديد، وأصدر ذلك المجلس التأسيسي عقب انتخابه دستوراً مؤقتاً لتنظيم السلطات العمومية تم في ضوءه انتخاب رئيس للجمهورية بواسطة المجلس التأسيسي ذاته إلى أن يتم وضع الدستور الجديد واستفتاء الشعب عليه

نص مشروع قانون التنظيم المؤقت للسلطات العمومية في تونس

تضمن هذا المشروع المقترح من قبل أحزاب الأغلبية في المجلس التأسيسي (حركة النهضة/المؤتمر/التكتل) 22 فصلا موزعة تحت عدد من الأبواب كالأحكام العامة والسلطة التأسيسية والتشريعية والتنفيذية التي تناولت في قسمها الأول مهام رئيس الجمهورية وشروط ترشحه في حين تناول القسم الثاني سبل تشكيل الحكومة.

نص المشروع

إن المجلس الوطني التأسيسي المنتخب يوم 23 أكتوبر 2011

وفاء منه لمبادئ ثورة 14 جانفي 2011

وبعد الاطلاع على قرار المجلس القومي التأسيسي المؤرخ في 25 جويلية 1957 والقاضي بإعلان الجمهورية وبعد الاطلاع على المرسوم عدد 14 لسنة 2011 المؤرخ في 23 مارس 2011 المتعلق بالتنظيم المؤقت للسلطات العمومية وخصوصا الفصلين 1 و18 منه.

وباعتباره السلطة الشرعية الأصلية والمكلفة من الشعب التونسي بإعداد دستور يحقق أهداف الثورة التونسية وبالإشراف على إدارة شؤون البلاد لحين إقرار الدستور وإرساء مؤسسات دائمة.

يصدر باسم الشعب التونسي القانون التالي المنظم للسلطات العمومية:

الباب الأول: أحكام عامة

الفصل 1:

ينظم تنظيم السلطات العمومية بالجمهورية التونسية تنظيما مؤقتا وفقا لأحكام هذا القانون الى حين وضع دستور جديد ودخوله حيز التنفيذ ومباشرة المؤسسات المنبثقة عنه لمهامها .

الفصل 2:

تبقى النصوص القانونية التي لا تتعارض مع هذه القانون سارية المفعول وينتهي العمل بأحكام المرسوم عدد 14 لسنة 2011 المؤرخ في 23 مارس 2011 وكل القوانين التي تتعارض مع هذا القانون.

الفصل 3:

يتولى المجلس الوطني التأسيسي بالخصوص المهام التالية:

* وضع دستور جديد للجمهورية التونسية
* ممارسة السلطة التشريعيـــــــــــــــة
* انتخاب رئيس الجمهورية وإعفاؤه من مهامه عند الاقتضاء.

*الرقابة على عمل الحكـــــــــومة

الفصل 4:

تمارس المحكمة الإدارية ودائرة المحاسبات صلاحياتهما طبقا للقوانين والترتيب الجاري بها العمل والمتعلقة بضبط تنظيمهما ومشمولات أنظارهما والإجراءات المتبعة لديهما .

الباب الثاني: السلطة التأسيسية

الفصل 5:

يصادق المجلس الوطني التأسيسي على الدستور فصلا فصلا بالأغلبية المطلقة من أعضائه ثم تتم بعد ذلك المصادقة على الدستور برمته بأغلبية الثلثين من أعضاء المجلس .

وعند تعذر الحصول على الأغلبية المذكورة تتم قراءة ثانية خلال شهر على الأكثر من حصول القراءة الأولى وتتم حينها المصادقة على الدستور بالأغلبية المطلقة من أعضاء المجلس .

الباب الثالث: السلطة التشريعية

الفصل 6:

يمارس المجلس الوطني التأسيسي السلطة التشريعية طبقا لهذا القانون

للحكومة أو خمسة عشر عضوا على الأقل من المجلس الوطني التأسيسي حق اقتراح مشاريع القوانين.

يصادق المجلس الوطني التأسيسي على القوانين الأساسية بالأغلبية المطلقة من أعضائه.

ويصادق على القوانين العادية بأغلبية الأعضاء الحاضرين على ألا تقل نسبة الموافقين عن ثلث أعضاء المجلس الوطني التأسيسي.

الفصل 7:

تتخذ شكل قوانين أساسية النصوص المتعلقة خاصة بـ:

*المصادقة على المعـــــاهدات

*تنظيم القضـــــــــــــــاء

*تنظيم الإعلام والصحافة والنشر

*تنظيم الأحزاب السياسية وتمويلها والجمعيات والمنظمات غير الحكومية

*تنظيم قوات الجيش الوطنـــــي

*تنظيم قوات الأمن الداخلـــي

*النظام الانتخابـــــــــــي

*حقوق الإنسان والحريات العامة

تتخذ شكل قوانين عادية النصوص المتعلقة بـ:

*الأساليب العامة لتطبيق الدستور ما عدا ما يتعلق منها بالقوانين الأساسية

*الجنسية والحالة الشخصية والالتزامات

*الاجراءات أمام مختلف أصناف المحاكم

*ضبط الجنايات والجنح والعقوبات المنطبقة عليها وكذلك المخالفات الجزائية اذا كانت مستوجبة لعقوبة سالبة للحرية.

*العفو التشريعي

*ضبط قاعدة الأداء ونسبه وإجراءات استخلاصه ما لم يعط تفويض في ذلك الى رئيس الحكومة بمقتضى قوانين المالية أو القوانين ذات الصبغة الجبائية:

*نظام إصدار العملة

*القروض والتعهدات المالية للدولة

*الضمانات الاساسية الممنوحة للموظفين المدنيين

ويضبط القانون المبادئ الأساسية لـ:

*نظام الملكية والحقوق العينية،

*التعليـــــــــــــم

*الصحة العموميـــــــــة

*قانون الشغل والضمان الاجتماعي

وتتخذ النصوص المتعلقة ببقية المجالات شكل أوامر ترتيبية صادرة عن رئيس الحكومة.

الفصل 8:

للمجلس التأسيسي، في الحالات الاستثنائية المنصوص عليها بالفصل الحادي عشر في نقطته السادسة بموافقة أغلبية أعضائه، أن يفوض اختصاصه التشريعي أو جزء منه لرئيس الحكومة.

الباب الثالث : السلطة التنفيذية

القسم الأول: رئيس الجمهورية

الفصل 9:

يشترط في رئيس الجمهورية أن يكون تونسيا مسلما غير حامل لجنسية أخرى مولودا لأب ولأم تونسيين.

يتخلى رئيس الجمهورية وجوبا عن أي مسؤولية حزبية كما يتخلى عن عضويته بالمجلس الوطني التأسيسي إن كان عضوا به وذلك بمجرد انتخابه للمنصب ويؤدي القسم الآتي نصه أمام المجلس التأسيسي:

"أقسم بالله العظيم أن أحافظ على استقلال الوطن وسلامة ترابه ونظامه الجمهوري وأن أحترم قانون التنظيم المؤقت للسلط العمومية وتشريع البلاد وأن أرعى مصالح الوطن رعاية كاملة".

الفصل 10:

تختار المجلس الوطني التأسيسي رئيس الجمهورية بالانتخاب السري على قاعدة الاغلبية المطلقة من الأعضاء بين مرشحين يقوم بترشيح كل منهم خمسة عشر عضوا على الأقل من المجلس الوطني التأسيسي، وذلك مباشرة بعد المصادقة على هذا القانون.

ولا تجوز لأي عضو من أعضاء المجلس الوطني التأسيسي أن يرشح أكثر من شخص واحد.

وفي حالة عدم حصول أي من المرشحين على الأغلبية المطلقة من أعضاء المجلس في الدورة الأولى تعاد دورة ثانية بين المرشحين الحاصلين على الرتبة الأولى والثانية على قاعدة الأغلبية، وفي حالة تساوي عدد الأصوات بين المرشحين يقدم الأكبر سنا.

الفصل 11:

تختص رئيس الجمهورية بالمهام التالية:

1. تمثيل الدولة التونسية
2. ختم ونشر القوانين التي يصدرها المجلس التأسيسي في أجل أقصاه خمسة عشر يوما من تاريخ الإيداع لدى مصالحه وإذا رفض الرئيس الختم والنشر يعاد المشروع الى المجلس الذي يصادق عليه من جديد وفقا لصيغة المصادقة الأولى وفي هذه الحالة يتم نشره ويدخل بذلك حيز التنفيذ.
3. تعيين رئيس الحكومة وفقا للفصل الخامس عشر من هذا القانون، وتؤدي الحكومة اليمين أمامه.
4. القيادة العليا للقوات المسلحة على ألا تتم التعيينات والإعفاءات في الوظائف العسكرية العليا الا باقتراح وموافقة رئيس الحكومة.
5. إشهار الحرب وإعلان السلم بعد موافقة ثلثي أعضاء المجلس الوطني التأسيسي.

6. إعلان الأحكام والتدابير الاستثنائية إذا طرأت ظروف تعطل السير العادي لدواليب السلط العمومية وذلك بعد استشارة رئيس الحكومة ورئيس المجلس الوطني التأسيسي وعدم معارضتهما في ذلك.
7. ختم المعاهدات المصادق عليها من المجلس الوطني التأسيسي في أجل أقصاه خمسة عشر يوما من تاريخ الإيداع لدى مصالحه وإذا رفض الرئيس الختم تعاد المعاهدة الى المجلس الذي يصادق عليها من جديد وفقا لصيغة المصادقة الاولى وتدخل بذلك حيز التنفيذ.
8. ممارسة العفو الخاص.
9. قبول اعتماد ممثلي الدول الأجنبية لديه واعتماد الممثلين الديبلوماسيين للدولة في الخارج باقتراح من رئيس الحكومة وموافقته.
10. تعيين الموظفين السامين في الدولة باقتراح من رئيس الحكومة وموافقته.
11. تعيين مفتي الجمهورية باقتراح من رئيس الحكومة وموافقته.
12. وما يصدر عن رئيس الجمهورية يأخذ شكل قرارات رئاسية.

الفصل 12:

المقر الرسمي لرئاسة الجمهورية تونس العاصمة وضواحيها إلا أنه يمكن في الظروف الاستثنائية نقله مؤقتا إلى أي مكان آخر من تراب الجمهورية.

الفصل 13:

يمكن للمجلس الوطني التأسيسي أن يعفي رئيس الجمهورية من مهامه بموافقة أغلبية الثلثين من أعضاء المجلس الوطني التأسيسي على الأقل بناء على طلب يقدم لرئيس المجلس عن ثلث الأعضاء على الأقل. وعلى المجلس في أجل خمسة عشر يوما أن ينتخب رئيسا وفقا للصيغ الواردة بالفصل العاشر من هذا القانون. وينولى رئيس المجلس الوطني التأسيسي مهام رئاسة الجمهورية طيلة الفترة الممتدة من الإعفاء الى انتخاب رئيس جديد.

الفصل 14:

لرئيس الجمهورية إذا تعذر عليه القيام بمهامه بصفة وقتية أن يفوض سلطته الى رئيس الحكومة لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر.

وأثناء مدة هذا التعذر الوقتي الحاصل لرئيس الجمهورية تبقى الحكومة قائمة الى أن يزول هذا التعذر ولو تعرضت الحكومة الى لائحة لوم.

ويُعلم رئيس الجمهورية رئيس المجلس التأسيسي بتفويضه المؤقت لسلطاته.

وعند تجاوز مدة التعذر ثلاثة أشهر أو عند حصول شغور في منصب رئيس الجمهورية لعجز تام أو لوفاة أو لاستقالة يتولى رئيس المجلس الوطني التأسيسي مهام رئيس الجمهورية مؤقتا الى حين انتخاب رئيس جمهورية جديد في أجل أقصاه خمسة عشر يوما وفقا للصيغ الواردة بالفصل العاشر.

القسم الثاني: الحكومة

الفصل 15:

يكلف رئيس الجمهورية مرشح الحزب الحاصل على أكبر عدد من المقاعد في المجلس الوطني التأسيسي بتشكيل الحكومة.

يقوم مرشح الحزب المكلف طبق الفقرة الأولى بتشكيل الحكومة وينهي نتيجة أعماله الى رئيس الجمهورية في أجل لا يتجاوز واحدا وعشرين يوما من تاريخ تكليفه.

وعلى رئيس الجمهورية إحالة ملف تشكيل الحكومة على رئيس المجلس الوطني التأسيسي فور بلوغه اليه.

يتولى رئيس المجلس الوطني التأسيسي الدعوة الى جلسة عامة في أجل أقصاه ثلاثة أيام من تاريخ توصله بملف تشكيل الحكومة لمنحها الثقة بالأغلبية المطلقة من الأعضاء.

عند تجاوز أجل 21 يوما دون تشكيل الحكومة أو في حالة عدم الحصول على ثقة المجلس الوطني التأسيسي يقوم رئيس الجمهورية بإجراء مشاورات مع الأحزاب والائتلافات والكتل النيابية لتكليف الشخصية الأقدر على تشكيل حكومة بنفس الشروط وفي نفس الآجال المشحية.

الفصل 16:

يمكن الجمع بين عضوية الحكومة وعضوية المجلس الوطني التأسيسي غير أنه لا يجوز في هذه الحالة لعضو الحكومة أن يكون عضوا بمكتب المجلس أو بأحد اللجان القارة.

الفصل 17:

تختص الحكومة بممارسة السلطة التنفيذية باستثناء ما تمّ إسناده لرئيس الجمهورية.

وتسهر الحكومة على تنفيذ القوانين التي يصدرها المجلس الوطني التأسيسي ولرئيسها إصدار الأوامر ذات الصبغة الترتيبية والفردية التي يمضيها بعد مداولة الحكومة وإعلام رئيس الجمهورية.

وتختص رئيس الحكومة علاوة على ما سبق بـ:

1. رئاسة مجلس الوزراء
2. إحداث وتعديل وحذف الوزارات وكتابات الدولة والدواوين والمؤسسات والمنشآت العمومية والمصالح الإدارية وضبط اختصاصاتها وصلاحياتها بعد مداولة الحكومة وإعلام رئيس الجمهورية.
3. تأشير القرارات الوزارية
4. اقتراح إسناد الوظائف العليا المدنية بالتشاور مع الوزير المعني.
5. تعيين محافظ البنك المركزي بعد التشاور مع الحكومة وإعلام رئيس الجمهورية.

الفصل 18:

تسهر الحكومة على إدارة أعمال الدولة وعلى ضمان السير العادي للمرافق العمومية وتسيير دواليب الإدارة والقوة العامة.

يسهر الوزراء كل حسب القطاع الراجع إليه بالنظر على تسيير الإدارة المركزية والإشراف على المؤسسات والمنشآت العمومية والإدارات والمصالح الجهوية والمحلية تحت إشراف رئيس الحكومة وطبقا للقوانين والتراتيب الجاري بها العمل.

الفصل 19:

يمكن التصويت على لائحة لوم للحكومة أو لأحد الوزراء بعد طلب يقدم لرئيس المجلس الوطني التأسيسي من ثلث الأعضاء على الأقل.

ويشترط لسحب الثقة موافقة أغلبية الثلثين من أعضاء المجلس على الأقل.

وفي صورة سحب الثقة من الحكومة فإنها تعتبر مستقيلة انطلاقا من ذلك التاريخ ويكلف رئيس الجمهورية في الحال من يراه لتشكيل حكومة جديدة تتقدم للحصول على ثقة المجلس الوطني التأسيسي في نفس الآجال وبنفس الشروط المنصوص عليها بالفصل الخامس عشر من هذا القانون.

وفي صورة سحب الثقة من أحد الوزراء فإنه يعتبر مستقيلا انطلاقا من ذلك التاريخ ويكلف رئيس الحكومة شخصية أخرى مكانه تتقدم للحصول على ثقة المجلس في نفس الآجال وبنفس الشروط المنصوص عليها بالفصل السادس عشر من هذا القانون ويسري ذلك على صورة الشغور.

وعند حصول شغور في منصب رئيس الحكومة لعجز تام أو لوفاة يتولى رئيس الجمهورية تكليف مرشح الحزب الحاصل على أكبر عدد من المقاعد في المجلس الوطني التأسيسي للقيام بمهام رئيس الحكومة.

القسم الثالث: الجماعات المحلية

الفصل 20:

تمارس المجالس البلدية والنيابات الخصوصية والمجالس الجهوية والهياكل التي يمنحها القانون صفة الجماعة المحلية، مهامها حسبما يضبطه القانون والمراسيم ذات العلاقة إلى حين مراجعتها من المجلس الوطني التأسيسي.

الباب الرابع: السلطة القضائية

الفصل 21:

تمارس السلطة القضائية وظائفها باستقلالية تامة. وتتكون من بين القضاة هيئة عليا مؤقتة للإشراف على القضاء العدلي يرأسها رئيس المجلس الوطني التأسيسي دون أن يكون له صلبها حق التصويت وتحدد المجلس الوطني التأسيسي شروط تركيبها ومهامها. وتشرف الهيئة على شؤون القضاء العدلي وتحل مباشرة محل المجلس الأعلى للقضاء في كل مهامه إلى حين انتخاب مجلس أعلى للقضاء.

ويكلف المجلس الوطني التأسيسي بإصلاح المنظومة القضائية.

الباب الخامس: في تنازع الاختصاص

الفصل 22:

ترفع النزاعات المتعلقة باختصاص رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة إلى المجلس الوطني التأسيسي الذي يبت في المنازعة بقرار من أغلبية أعضائه بعد أخذ رأي الجلسة العامة للمحكمة الإدارية بناء على طلب يرفع إلى المجلس الوطني التأسيسي ممن له مصلحة في أجل سبعة أيام.

الفصل الخامس

مستقبل الوطن مع الديمقراطية

مدينة المنصورة الجديدة

مدينة العلمين الجديدة

الديمقراطية دعامة بناء المستقبل

1. بعد نجاح شباب مصر وشعبها في إزاحة رأس النظام الفاسد وإسقاط ما تراكم على مدى ثلاثين عاماً من الاستبداد والديكتاتورية ونهب موارد الوطن وسلب أبناءه حقوقهم، تشتعل الساحة المصرية بالعديد من القضايا والتحديات التي تستهدف إعادة ترتيب البيت المصري على أسس جديدة تهيئ للانتقال إلى حالة الديمقراطية والحرية والعدالة، وهي الأهداف التي تنادى بها الثوار في ميادين تحرير مصر كلها خلال الثمانية عشرة يوماً المجيدة، والتي لا يزالون يحتشدون في أيام الجمعة من أجل الضغط لتحقيقها وتقويت الفرص على المتربصين بالثورة وإفشال محاولاتهم لإشغال الثورة والحكومة والمجلس الأعلى للقوات المسلحة بقضايا فرعية كي يتحول الجميع عن مسار تحقيق الأهداف الوطنية الكبرى.
2. وفي خضم هذا الانشغال بمشاكل الفترة الحالية التي تعارفنا على تسميتها بالفترة الانتقالية، فإن اهتماماً موازياً يجب أن ينصرف إلى المستقبل لرسم صورة مصر كما نريدها، وبناء التوافق المجتمعي حول طرق تحقيق تلك الصورة وضمان عدم الانحراف عنها.
3. ومن أجل الإعداد للمستقبل، يصبح ضرورياً قراءة الواقع وتحليل العوامل الفاعلة فيه والتي أوصلت الحالة المصرية إلى ما هي عليه الآن. وتوضح تلك القراءة أنه من غير الممكن ولا المقبول استمرار الأحوال على ما هي عليه بكل ما وصلت إليه من التردي والتدهور الوطني وتفاقم درجة عدم الرضا والسخط بين أغلبية المواطنين الذين لا يحصلون على نصيبهم العادل من ثروة الوطن والدخل الناتج عن استثمارها نتيجة سياسات وممارسات العهد البائد على مدى ثلاثة عقود.
4. كما تبين دراسة الواقع المصري ضرورة البحث عن سبل جديدة ومنطلقات مبتكرة لتطوير الحالة المصرية لتحقيق التنمية المستدامة القائمة على العلم واكتشاف الموارد واستثمار الفرص وإقامة العدالة الاجتماعية وضمان الأمن والسلام الاجتماعي.

5. ويدرك الدارسون للحالة المصرية، خاصة من الباحثين عن فرص الاستثمار الواعد، أن بمصر موارد ومناخ لها فرص لم يكشف عنها ولم تستثمر أو توظف بالقدر الذي يسهم في حل مشكلاتها وتأمين نمو الوطن وتقدمه من دون الالتجاء إلى طلب المنح والمعونات من الدول الأجنبية والاعتماد على الاستيراد لسد احتياجات الاستهلاك المحلي من منتجات يمكن إنتاجها محلياً لو تغير أسلوب "إدارة الوطن".

6. ومن المهم أن يتوافق الباحثون عن مستقبل الوطن ورسم خارطة الطريق للوصول به إلى غايات الثورة وآمال الشعب على حقيقة ما أوصلنا إليه حكم مبارك طوال سنوات ثلاثين حيث لم تحقق جهود التنمية والإصلاح الاقتصادي خلال العقود الثلاثة الأخيرة نتائج ترتفع إلى مستوى التطلعات لرفع مستويات المعيشة وإنجاز نقلة ملحوظة في القدرات الإنتاجية والعدالة الاقتصادية والاجتماعية. كذلك لا تزال مصر تعاني من مشكلات أساسية وتقليدية تحررت منها كثير من الدول النامية التي صاحبتنا أو تبعتنا في مسيرة التنمية، وتدور تلك المشكلات أساساً حول الثلاثي الشهير الفقر، الجهل، والمرض.

7. وفي ضوء هذا الواقع يتطلب النهوض بالوطن والانطلاق به إلى المستقبل المأمول استثمار العلم الحديث والتقنيات العالية ومواكبة المستويات المتعالية من الإبداع العلمي والتقني وما تحققه للمجتمعات المتقدمة من مستويات معيشية وأوضاع اجتماعية وثقافية متطورة لتحقيق إنجازات غير عادية في أسرع وقت يتماشى مع طبيعة عصر الفمتو/ثانية الذي نعيشه.

8. كذلك تحتم الانتقال إلى المستقبل ضرورة إحداث نقلة نوعية في البناء المجتمعي وعناصر الحياة وأدواتها ومستويات الرفاهة العامة للجيل الحالي والأجيال القادمة، وابتكار نموذج تنموي غير تقليدي يهيئ لانطلاقة تنموية مستدامة تستثمر طاقات الوطن والمواطنين في إطار ديمقراطي يحقق تكافؤ الفرص والعدالة في توزيع الدخل بين المواطنين.

9. ولن يتأتى كل ذلك إلا في إطار تعميق الممارسة الديمقراطية الواعية ليشارك المواطنون من خلالها في إعادة صياغة المجتمع ورفع مستوى الحياة وضمان مستقبل أفضل للأجيال القادمة،

10. إن بناء مصر المستقبل لا بد أن يتأسس على استثمار كل المتاح من فرص لم تتكن على عهد النظام المنتحي محلاً للاستثمار والتنمية بقدر ما كانت مجالاً للنهب المنظم والتبديد غير العاقل. إن الله قد حبا مصر بنعم ومزايا هي مواردها الحقيقية للتنمية والتقدم، تتمثل في مورد بشري ضخم يصل إلى أكثر من خمسة وثمانين مليون[20] إنسان منهم نحو 50% في الفئة العمرية أقل من 15 سنة إلى 44 سنة أي فئة العمل والإنتاج. ونحو 12 % في الفئة العمرية من 45 سنة إلى 59 سنة، أي هو هيكل بشري شاب قادر على العمل والعطاء لو أحسن تعليمه وتدريبه والمحافظة على صحته.

11. كما تتمتع مصر بتكوينات شبابية متطلعة إلى التغيير ومتنوعة لتقنيات الاتصالات والمعلومات الحديثة وقادرة على التواصل الفعال مع الغير محلياً وخارجياً نجحت في تحقيق أعظم ثورة شعبية في العالم.

12. وتضم الطاقة البشرية المصرية ثروة علمية مهولة من أساتذة الجامعات والباحثين في مراكز البحوث، ونسبة كبيرة منهم قد أنهوا دراساتهم العليا في أوروبا وأمريكا، وما يزيد عن ستة ملايين مصري يعيشون ويعملون في الخارج ويمثلون قوة تأثير محتملة في تطوير مسار التنمية المستدامة في مصر.

[20] وصل عدد سكان مصر اليوم 27 نوفمبر 2024 إلى 117,302,792

13. وتتجلى قيمة الثروة البشرية المصرية في ذلك المخزون الثقافي والأدبي والفني وتجليات المبدعين المصريين عبر سنوات طويلة والتي كانت مصدراً للإلهام للشعوب العربية والإفريقية لعقود طويلة.

14. ومن ثروات مصر الكبرى موقعها العبقري عند ملتقى قارات أفريقيا، آسيا وأوروبا الذي يطل على البحرين الأبيض المتوسط والبحر الأحمر، والامتداد المصري جنوباً في السودان، والعلاقات التاريخية والروابط مع بلدان العالم العربي والإفريقي والإسلامي.

15. ومن مصادر الثروة المصرية الأرض وتبلغ 238 مليون فدان منها أرض زراعية نحو 9.7 مليون فدان ، وبرغم كل المشكلات المتعلقة بمستقبل المياه في مصر، فإنها تتمتع بمصادر متنوعة ومتعددة منها المصادر، المياه الفيضية وتصل عبر نهر النيل، ومياه الأمطار والسيول، والمياه الجوفية. ويبلغ إجمالي تلك الموارد نحو 72.36 مليار م3.

16. ونقترب أكثر من إدراك حقيقة ثروة مصر إذا أضفنا إلى كل ما سبق قناة السويس أحد أهم الممرات المائية الدولية، وشبه جزيرة سيناء، وما تختزنه أراضي مصر من الموارد المعدنية، البترول، الفوسفات، الحديد، المنجنيز ومنتجات المحاجر من الجرانيت والبازلت والرخام والحجر الجيري ورمل الزجاج.

17. وفضلاً عن كل ما سبق فقد أفاء الله على مصر نعمة المناخ المعتدل بصفة عامة على مدار العام. فصل الصيف الجاف الحار وفصل الشتاء المعتدل قليل الأمطار، وثروة لا تنقطع من الإشعاع الشمسي الذي يمثل مصدراً مهماً للطاقة يمكن استخدامه في توليد الكهرباء.

18. وتمثل السواحل والشواطئ على امتداد البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر. والمحميات الطبيعية مصدراً آخر للثروة المصرية، وكذلك المخزون الهائل من الآثار الفرعونية والمسيحية والإسلامية التي تعتبر ركيزة مهمة للنشاط السياحي وما تدره من عوائد اقتصادية.

19. إن المستقبل المصري واعد اعتماداً على التكوين الحضاري المتميز للشعب المصري وخصائصه البعيدة عن العنف والقادرة على التفاعل مع الغير واستيعاب وتمثل المستجدات الثقافية والتقنية. ولا يجب أن ننحصر في مشكلات اليوم وما يبدو من صعوبة الأوضاع الاقتصادية التي ورثناها عن عهد مبارك البائد، بل يجب أن نعمل وبقوة على استثمار كل ما لدينا من مصادر القوة والثروات البشرية والطبيعية وكافة مظاهر "القوة الناعمة" للانطلاق بالاقتصاد والمجتمع والوطن إلى آفاق المستقبل الرحب.

20. وإذا كنا قد انشغلنا في السنة الأولى للثورة بقضايا الحوار الوطني والوفاق القومي وهل تكون الأولوية لوضع الدستور الجديد أم لإجراء الانتخابات التشريعية، وكلها قضايا مهمة ومحورية، إلا أننا يجب كذلك أن ننشغل بالتخطيط لمستقبل مصر والإعداد لتوفير أفضل الفرص واختيار أضمن السبل للوصول إلى ذلك المستقبل المستهدف.

21. من المهم أن تبادر الأحزاب والقوى السياسية إلى توضيح برامجها لتحقيق المستقبل المصري ليس بالشعارات ولكن بالأفكار والمشروعات المدروسة. كما أتمنى أن تتكامل القوى السياسية والمنظمات المدنية كلها وتتداعى إلى تنظيم مؤتمر "مستقبل مصر" تتناول محاوره الملامح الاقتصادية والمجتمعية والثقافية والعلمية والتقنية لمصر المستقبل على قاعدة واضحة وراسخة من الديمقراطية والحرية والعدالة.

الديمقراطية طريق التنمية الوطنية الشاملة المستدامة

1. إن الخروج من الحالة المصرية الراهنة والانطلاق إلى وضع أفضل يحقق الارتفاع بمستويات الإنجاز الوطني ويؤكد فرص التنمية المستدامة لا بد أن يرتكز على قيم الديمقراطية التي تحرر الإنسان المصري وتتيح له فرص انطلاق إلى آفاق الحرية والابتكار والإبداع في مجالات الحياة.

2. إن الإنسان المتحرر من قيود الحكم الدكتاتوري والمنطلق في أجواء الحرية وسيادة القانون والمتمتع بالعدالة الاجتماعية قادر على التعامل بإيجابية مع الظروف المحلية والإقليمية والعالمية، واكتشاف الفرص والمهددات القائمة والمحتملة، وتحديد مواطن القوة والضعف في البناء الوطني.
3. كذلك يبدع المواطنون الأحرار في البحث عن الوسائل والموارد والطاقات والإمكانيات التي يستطيعون بجهودهم وإبداعاتهم استثمارها للإنتاج وتحقيق معدلات عالية من الرفاهة الاقتصادية والاجتماعية.
4. إن ظروف القهر والاستبداد قبل ثورة الخامس والعشرين من يناير لم تنجح في إدارة التنمية والإصلاح الاقتصادي خلال العقود الثلاثة الأخيرة، ولم تحقق نتائج ترتفع إلى مستوى التطلعات لرفع مستويات المعيشة وإنجاز نقلة ملحوظة في القدرات الإنتاجية والعدالة الاقتصادية والاجتماعية. ولكن مع تقدم الوطن في مسيرة الديمقراطية سوف تتصاعد معدلات التنمية وتتوالى إنجازات الشعب المتحرر مستخدماً التقنية العالية لتحقيق إنجازات غير عادية في أسرع وقت يتماشى مع طبيعة عصر العلم وإبداعاته الذي نعيشه، ومحققاً نقلة نوعية في البناء المجتمعي وعناصر الحياة وأدواتها ومستويات الرفاهة العامة للجيل الحالي والأجيال القادمة.
5. إن المد الديمقراطي سيمكن المصريين من مواكبة المستويات المتعالية من الإبداع العلمي والتقني وما تحققه للمجتمعات المتقدمة من مستويات معيشية وأوضاع اجتماعية وثقافية متطورة. وفي مناخ الحرية سيتمكن المصريون من ابتكار نموذج تنموي غير تقليدي يهيئ لانطلاقة تنموية مستدامة تستثمر طاقاتهم في إطار ديمقراطي يحقق تكافؤ الفرص والعدالة في توزيع الدخل بينهم.

6. إن تعميق الممارسة الديمقراطية الواعية سوف تسمح للمواطنين بفرص أكبر من التعليم الراقي والثقافة العلمية بما يمكنهم من إعادة صياغة المجتمع ورفع مستوى الحياة وضمان مستقبل أفضل للأجيال القادمة.

المورد البشري هو أساس المد الديمقراطي في مصر

1. المصريون قاموا بثورتهم على المشحي مطالبين بالحرية والعدالة الاجتماعية، ومنهم تكوينات شبابية متطلعة إلى التغيير ومستوعبة لتقنيات الاتصالات والمعلومات الحديثة وقادرة على التواصل الفعال مع الغير محلياً وخارجياً، وطاقات علمية مهولة من أساتذة الجامعات والباحثين في مراكز البحوث، وملايين المهنيين المختصين في جميع مجالات العمل والإنتاج، وما يقرب من عشرة ملايين مصري يعيشون ويعملون في الخارج.
2. والمصريون هم الطاقة التي تغذي مسيرة التغيير والتحول الديمقراطي، وهم يمثلون قوة التأثير في تطوير مسار التنمية في مصر مدركين ضرورة خلق وتدعيم مجتمع ديموقراطي متطور على نمط وأسس نابعة من ظروف مصر ويمكن أن يكون نموذجا لغيرها من الدول النامية.
3. والمصريون يتمتعون بتكوين حضاري متميز قادر على التفاعل مع الغير واستيعاب وتمثل المستجدات الثقافية والتقنية. ويدرك المصريون أنهم قادرون على تحديات بناء الديمقراطية بالعمل على توحيد الأمة في كيان منسجم ومتعاون ومتصالح مع نفسه، حيث إنهم في قارب واحد ومصيرهم مرتبط معا. كذلك يدرك المصريون أهمية تطوير منظومة وطنية متكاملة للبحث العلمي والتطوير التقني تستثمر المتاح من عقول وقدرات العلماء والباحثين المصريين في الداخل والخارجي.
4. والمصريون، في مناخ الديمقراطية، سيعملون على تحقيق نهضة شاملة في منظومة التعليم المصرية على كافة المستويات تتوفر فيها معايير الجودة ومتطلبات الاعتماد الدولية، وترقى

إلى صاف المنظومات التعليمية العالمية. وهم سيحققون طفرة في الإنتاج الزراعي والصناعي بما يوفر كل احتياجات المواطنين ويتيح فرصاً متزايدة لتصدير المنتجات المصرية ، المطابقة للمواصفات العالمية ، إلى كافة أسواق العالم.

5. والمصريون في مجتمع الديمقراطية ، سيعتمدون بالضرورة على العلم والمعرفة، بما يتميز به من الابتكار والنظرة المستقبلية، لا يركن فقط أن يكون مستهلكا للتقنية المستوردة، بل تكون له مساهماته في تطوير وتنمية الحضارة العلمية والتقنية للمستقبل، وسوف يتمكن المصريون من تطوير أنماط من النظم والتقنيات والهياكل الإدارية المتطورة وفق معايير الجودة والتميز.

6. والمصريون قادرون في جو الحرية والديمقراطية على إعداد وتنمية أجيال من القادة المتمرسين في علوم الإدارة واستراتيجياتها فضلاً عن التعمق في مجالات التخصص العلمية والمهنية المختلفة.

https://youtu.be/pOfZGuoD8aA?si=4AFrJDYikvuh8e9b

https://youtu.be/i-oq6MfOEUA?si=fyEzhoGoJcQNevBo

الفصل السادس

قراءات عن التحول الديمقراطي في مصر

الانتقال الديمقراطي: قراءة في تجربة مصرية جديدة[21]

لم تكن ثورة الخامس والعشرين من يناير أول ثورة مصرية تثير قضية الديمقراطية، وقد لا تكون الأخيرة. فقد حاولت قوى سياسية واجتماعية مصرية في أكثر من مرة أن تنجز تجربة متكاملة للتحول الديمقراطي، إلا أن محاولاتها لم تكتمل لدواع مختلفة.

إبراهيم عرفات

24 يناير 2013

مفاتيح وسدود

لم تكن ثورة الخامس والعشرين من يناير أول ثورة مصرية تثير قضية الديمقراطية، وقد لا تكون الأخيرة. فقد حاولت قوى سياسية واجتماعية مصرية في أكثر من مرة أن تنجز تجربة متكاملة للتحول الديمقراطي، إلا أن محاولاتها لم تكتمل لدواع مختلفة.

كانت المقدمات كل مرة تبشر بأن مصر ربما امتلكت المفاتيح اللازمة لفك شفرة الاستعصاء الديمقراطي، لكن المسار سرعان ما كان ينعقد لتظهر عوائق أشبه بسدود وقفت حائلا أمام انضمام مصر إلى مجموعة الديمقراطيات الحديثة.

فالثورة العرابية استهلها الجيش في فبراير/شباط 1881 ثم اكتملت في سبتمبر/أيلول من نفس العام بمشاركة كافة فئات المجتمع احتجاجا على سوء الأحوال المعيشية وتنديدا بالتدخل الأجنبي. وطرحت تلك الثورة على الخديوي مطالب محددة من بينها مطلب ديمقراطي صريح هو تشكيل مجلس شورى للنواب على غرار الديمقراطيات الأوروبية. لكن سرعان ما جثم الاحتلال البريطاني على مصر بعد أقل من عام ليفرض على المصريين الاهتمام لفترة طويلة بقضية الاستقلال وتقديمها على قضية الإصلاح السياسي.

---

[21] الانتقال الديمقراطي: قراءة في تجربة مصرية جديدة | مركز الجزيرة للدراسات

ثم جاءت ثورة 1919 لتتصدى للاحتلال، وأسفرت جهودها بعد ثلاث سنوات عن إلغاء الحماية البريطانية، الأمر الذي شجع المصريين على الضغط من أجل بناء دولة ديمقراطية حديثة، وهو ما تجسد في وضع دستور 1923 الذي دشن حتى 1952 أكثر مراحل مصر الحديثة اقترابا من الممارسة الديمقراطية.

غير أن هذه الفترة شابها عيوب أبرزها تفشي مظاهر الظلم الاجتماعي. تلك المظاهر التي حاولت حركة الضباط في 1952 التصدي لها. لكن العسكر لم ينسوا في بداية حركتهم مسألة الديمقراطية، فمن بين المبادئ الستة التي تعهدوا بتحقيقها كان مبدأ إقامة حياة ديمقراطية سليمة. لكن ثلاثة عوامل جعلت الانتقال الديمقراطي من 1952 وحتى 2011 متعثرا، أولها أن العسكر بطبعهم لا يرحبون بالديمقراطية، والثاني انحياز ثورة 1952 وحتى عام 1970 إلى العدالة الاجتماعية على حساب الحرية السياسية، والثالث الدخول في مغامرات خارجية برّرت تعطيل الديمقراطية. ومع أن نظامي السادات ومبارك أعطيا الأمل مع بدايتهما في إمكانية الانتقال إلى الديمقراطية إلا أن الخميرة الفكرية للرجلين وشبكات المصالح الداخلية التي اعتمدا عليها والتحالفات الخارجية التي ارتبطا بها تفاعلت مع بعضها فأحبطت الأمل في إنجاز أي تحول ديمقراطي حقيقي في عهدهما.

ولما وقعت ثورة 2011 بدا أن مصر أمام مرحلة سياسية تختلف عن كل ما سبقها. لكن عامين من الثورة كشفا عن أن الانتقال إلى الديمقراطية قد لا يسير بشكل أفضل عما سارت عليه الأمور من قبل. فالثورة أنجزت أشياء وعجزت عن إنجاز أشياء أخرى. فقد نقلت الحكم من العسكريين إلى المدنيين. وأخرجت المضطهدين سياسيا إلى السطح بل ومكنتهم من تقلد المسؤولية. وخلقت حالة حراك سياسي كبيرة نقلت قطاعات كبيرة من المصريين من الاهتمام بحياتهم الخاصة إلى الاهتمام بالحيز العام.

لكن التجربة تقف عند مفترق طرق، وأمامها فرص كبيرة وتواجهها تحديات هائلة. هي تجربة، أو بالأحرى عملية، بدأت ولا يعرف أحد متى أو كيف ستنتهي، تجري في طريق تظلله آمال وتحفه عقبات. آمال ما زالت تلوح بقدرة مصر على كسر هذه المرة الحلقة المفرغة لتصبح دولة ديمقراطية، وعقبات قد تؤخر التحول الديمقراطي طويلا أو تجعله إن ولد يولد مشوها. وتحاول هذه القراءة تقييم هذه العملية برصد الفرص التي تساندها والأغلال التي تعوقها. وكأي تجربة ديمقراطية فإن تقييم التقدم والتراجع في الحالة المصرية يعتمد على ثلاث مجموعات من المعايير: أ) استيفاء الجانب المؤسسي أو الأبنية الديمقراطية، ب) احترام الجانب الإجرائي بالتطبيق المحايد لآليات الديمقراطية، ج) تطوير الجانب الثقافي بنشر القيم الديمقراطية على مستوى النخبة والقوى السياسية وفي علاقة الدولة والمجتمع.

فالديمقراطية بإيجاز حاصل جمع: أ) أبنية (دستور، برلمان، أحزاب، سلطات عامة متمايزة الأدوار، مؤسسات إعلامية حرة، منظمات مجتمع مدني مستقلة، محاكم... إلخ). ب) آليات تنظم وتضمن عمل هذه الأبنية (انتخابات، استفتاءات، قواعد لفض المنازعات، ضوابط مقررة لتداول السلطة، وحدود زمنية لشغل الوظائف العامة... إلخ). ج) وهو الأهم، حالة ذهنية أو أسلوب حياة تلزم المرء بالتصرف وفق قيم لا يستطيع أن ينتهكها ليس فقط للعقوبات التي قد تقع عليه لو خالف النظام العام ولكن لقناعته والتزامه الأخلاقي بتلك القيم ومن بينها (القبول بالهزيمة، الفهم النسبي وليس المطلق للحقائق، التسامح، المساواة، القبول بالآخر، نبذ العنف... إلخ)

وفي هذه المجالات الثلاثة تبدو التجربة المصرية ....

برغم تقدم حقيقة محفوفة بظلال كثيفة من الشك في قدرتها على الوصول بالانتقال الديمقراطي إلى نقطة اللاعودة Democratic Irreversibility ففي أية تجربة انتقالية توجد احتمالات لحدوث انتكاسة ديمقراطية لا تقل بحال من الأحوال عن احتمالات تحقيق انتعاشه

ديمقراطية. وفي هذه القراءة وقفتان: الأولى مع أبرز ما تحقق بعد عامين من تقدم على طريق الانتقال الديمقراطي، والثانية مع أهم المعوقات التي تعترض التجربة. وعلى ضوء هاتين الوقفتين تنتهي المقاربة بإشارة إلى ظلال الريبة التي ما تزال تلقي بنفسها على المآل الذي يمكن أن تنتهي إليه هذا التجربة.

الوعود والآمال

خمس مكتسبات يمكن تسجيلها للمحاولة المصرية الجديدة على طريق الانتقال الديمقراطي هي على النحو التالي:

كسر ثقافة الخوف

فالديمقراطية لا تنهض بمنظومة قيم تتملق الحاكم أو تخشى الحكم أو تتوارى عن المواجهة. ومنذ 2004 عندما تأسست حركة كفاية ثم مع الدور المتزايد لوسائل الإعلام المستقلة بدأ وعي المصريين يزداد ليتفاعل مع مظالم غير المحدودة مفجرا بعد سبع سنوات ثورة يناير. ولم تفلح محاولات إعادة بناء حاجز الخوف من جديد لا خلال المرحلة الانتقالية الأولى التي تولاها العسكر ولا المرحلة الانتقالية الثانية التي ارتفع فيها صوت تيار الإسلام السياسي. وإذا كان كسر ثقافة الخوف بدأ على يد أفراد أو مجموعات صغيرة مثل بعض الصحفيين والقضاة وأساتذة الجامعات، إلا أن مظهره القاطع تمثل في نزول المصريين باستمرار إلى الشارع والبقاء في الحيز العام سواء الإعلامي أو المكاني حيث يعزز التحام الفرد بالمجموع من شعوره بالثقة ويدفعه إلى ممارسة النقد علانية. وخلال عامين بدأت منظومة جديدة من القيم السياسية الجريئة تتكون. ومع أنها لم تكتمل بعد ومع أنها تشط أحيانا عن اللياقة إلا أنها تعتبر -لا سيما لدى شرائح الشباب- مكتسبا رئيسيا تجعل محاولات تطويع المصريين سياسيا من جديد أمرا صعبا ومكلفا.

إعادة التوازن إلى علاقة الدولة بالمجتمع

فمع كسر حاجز الخوف بدأت علاقة الدولة بالمجتمع تتغير وتستعيد بعض توازنها المفقود. صحيح أن التوازن المطلوب لم يكتمل بسبب حالة السيولة التي ما زالت تعيشها مصر، إلا أن علاقة الجانبين شهدت نقلة نوعية كسرت نمطية تاريخية تعاظمت في ظلها قوة الدولة، وانكفأ بسببها المجتمع. فالدولة المصرية النهرية المركزية فقدت منذ عقود بريقها عند المصريين، لكنها ظلت تتصرف مع المجتمع على أنه طيع في يدها بفضل ما لديها من فائض في أدوات القهر جعلتها تحاول تكريس إحساس المواطن إزاءها بالدونية والضعف. لكن المجتمع المصري تغير، فلعدة عقود وهو يعتمد على نفسه بعد أن تركته الدولة الرسمية دون أن تلبي له احتياجاته مما أضطره إلى تكوين دولة بديلة صنعها بنفسه كبرت بالتدريج لتتحدى دولة القهر الرسمية التي لم تشبع للمجتمع مطالبه. وأحد شروط الانتقال الديمقراطي أن تتحول الدولة من مؤسسة حابسة للمجتمع إلى مؤسسة حارسة له. فالدولة الديمقراطية وإن حافظت على وجودها ملموساً في المجتمع إلا أنها ليست مخولة باختراق تكويناته الأولية أو التلاعب بتفاعلاته التلقائية. وخلال العامين الماضيين وجدت الدولة المصرية نفسها أمام مجتمع مختلف بلغت به الجرأة أحياناً حد الانفلات. كما قبلت في تطور لافت للنظر أن يشكل المجتمع مؤسساته مثل الأحزاب والجمعيات والصحف بتلقائية تخالف كثيراً التعسف الذي كان يجرى من قبل. وبرغم محاولات جهاز الدولة استعادة هيمنته من جديد تحت غطاء استرداد هيبة الدولة إلا أن فئات واسعة من المجتمع المصري أظهرت نضوجاً ملحوظاً بتفرقتها بين هيبة الدولة وهيمنتها، حيث تطالب الدولة باستعادة هيبتها بالوقوف حكماً محايداً بين الجميع وترفض هيمنتها من خلال استحواذ تيار واحد فارضا نفسه على الجميع.

بدء تفكيك البنية العسكرية للسلطة

فرئيس الدولة وغالبية أعضاء التشكيلات الوزارية التي تعاقبت خلال العامين الماضيين، بالإضافة إلى معظم المحافظين ورؤساء الأجهزة القومية جرى تكليفهم من خارج صفوف القوات المسلحة. ساهم في ذلك أن المؤسسة العسكرية عجزت عن إدارة المرحلة الانتقالية ما سهل على القيادة المدنية المنتخبة إعادة تشكيل المجلس الأعلى للقوات المسلحة وإجراء تغييرات في منظومة مؤسسة الدفاع. وما جرى إلى الآن ليس تفكيكاً كاملا لبنية الهيمنة العسكرية على السياسة المصرية، لكنه تراجع مهم أكد وصول شرعية 1952 إلى نهايتها، وهو تحول تاريخي قد يفتح الباب لتطوير شرعية سياسة جديدة قوامها التداول السلمي للسلطة بين المدنيين، لو توافقوا.

ظهور نخب جديدة متمايزة

فعلى عكس النخبة القديمة التي جاء معظمها من التنظيم الطليعي خلال العهد الناصري، فإن ما جرى مع ثورة يناير يمثل قطيعة مع هذا المصدر. فقد ظهرت نخب سياسية إسلامية سبق قمعها، ونشطت عناصر من نخب المعارضة القديمة، كما ظهرت وجوه عائدة من الخارج. هذا التمايز النخبوي لم يكن فقط أيديولوجيا وإنما كان تمايزا في الخلفيات المهنية والمناطقية والموقف السياسي إزاء ترتيبات المرحلة الانتقالية. وبرغم حالة الاستقطاب التي وقعت فيها النخب الجديدة إلا أن تمايزها في المواقف يعتبر عاملا مساعدا في دفع الانتقال الديمقراطي. فليس مطلوبا في التحول الديمقراطي بناء نخبة متماسكة، وإنما يفيده أكثر أن تكون متنوعة. أضف إلى ذلك أن النخب الجديدة تمحورت حول كتلتين: التيار الإسلامي وجبهة الإنقاذ، وبرغم أن الأخيرة تضم أطيافا متنوعة، إلا أن حاجتها إلى بناء معارضة قوية استعداداً للانتخابات البرلمانية القادمة قد يساعد على ضمان درجة أعلى من نزاهة العملية الانتخابية وقد يكفل لها نسبة تمثيل برلمانية جيدة تعزز من توازن القوى على الساحة السياسية.

زيادة منسوب الممارسة السياسية

فخلال أربعة وعشرين شهرا خرج المصريون لممارسة السياسة بأشكال مختلفة، شملت التصويت في استفتاءين، وانتخاب مجلس للشعب وآخر للشورى، وجولتين لانتخابات الرئاسة، والترتيب بعد أسابيع قليلة للنزول مرة أخرى لانتخاب مجلس جديد للنواب. والممارسة الانتخابية جزء من المران الديمقراطي، من خلالها يتعرف المواطن على قيمة صوته ويصبح أكثر عرضة للتثقيف السياسي. كذلك ومن خلال الانضمام للأحزاب والمشاركة في التظاهرات وتنظيم الوقفات الاحتجاجية، وباتساع حجم المجتمع السياسي المصري في العالم الافتراضي تولدت مظاهر للحيوية السياسية تعبر عن اتساع الحيز العام وعودة المجتمع لموازنة الدولة.

غير أن هذه المكتسبات الخمسة لا تكفي لتحقيق الانتقال الديمقراطي. فهناك مقومات أخرى لم تتوفر بعد، يمثل غيابها أغلالا قد تحد فرصة التجربة في النجاح.

القيود والأغلال وهي عديدة يتمثل أهمها في التحديات التالية:

إدارة الانتقال الديمقراطي بقوى سكونية :فالانتقال الديمقراطي فعل لا يقبل السكون، ولا يكتمل لو وقعت إدارته في يد قوى سكونية، لأنها بطبيعتها تتلكأ في تلبية شروط الانتقال الديمقراطي من قبيل تشارك المسؤولية وتداول السلطة والتسامح الواسع. فالقوى والمؤسسات السكونية لا تحب الحركة، وإنما تفضل الثبات، ولا تميل إلى التغيير وإنما الاستمرار، ولو اضطرتها الظروف إلى الحركة فتفضل أن تكون بطيئة، ولو استطاعت ستجعلها في وضع محلك سر. ولطبيعتها المحافظة، تعتبر قوى السكون العدو الصامت للتحول الديمقراطي، تدعي في العلن أنها مع الديمقراطية بينما تحاول في العمل أن تلجمها، تزعم أنها تريد للانتقال الديمقراطي أن ينطلق بسرعة، لكن ليس بسرعة الحركة Kinetic Speed وإنما بسرعة الثبات Idle Speed وفي الحالة المصرية فإن قوى السكون أبرزها اثنان: المؤسسة العسكرية والقوى الدينية، الأولى ما زالت حريصة على حماية مصالحها القديمة،

والثانية باتت تحصد ثمارا أكبر مما قدمته للثورة فضلا عن أنها تضع شروطاً على الممارسة والحريات الديمقراطية تكاد تفرغها من محتواها.

التخبط الإجرائي :وقد مثل وما زال يمثل عائقاً ملحوظا أمام انطلاق ديمقراطي آمن في مصر. فمنذ إسقاط حسني مبارك وحتى إقرار دستور جديد والخلاف لم ينقطع بين التيارين المدني والديني حول إجراءات بناء النظام السياسي الجديد، بدأ بالجدل حول الدستور أولاً أم الانتخابات أولاً وانتهى بتباين حول التصويت بنعم أم لا على الدستور. خلافات لم يتم إدارتها بطريقة مؤسسية وإنما اتسعت ليجري حسمها أحياناً بالضغط الميداني في الشوارع والساحات. وهذا ما اتضح مع إصدار الرئيس مرسي في نوفمبر 2012 إعلاناً دستورياً أثار لغطاً وتخبطاً وصل إلى اتهام الرئاسة بإهانة مؤسسات الدولة والاعتداء على السلطة القضائية. ويعود هذا التخبط إلى ثلاثة أسباب: أ) وعي مشوش بمنهجية الانتقال الديمقراطي ظهرت في الإغراق في كلام فضفاض عن الديمقراطية دون أن يقابله تصرفات مماثلة. ب) عدم التزام القيادة بوضوح بالقواعد الديمقراطية حيث لم تخف أن الرئيس مرسي حتى في مفردات خطابه السياسي كان يخاطب عشيرته وليس مجتمعه ناهيك عن إجراءات بدا فيها الحيازة للجماعة أكثر من المجتمع. ج) جهود كثيرة بذلتها القوى السياسية لكنها لم تكن تراكمية، ما جعل تلك القوى تتصارع خارج قواعد اللعبة الديمقراطية بل وخارج المؤسسات أصلاً. وبدلاً من أن تضيف كما يجري في الديمقراطيات إلى بعضها أصبحت تعارض وتعوق بل وتنفي أحياناً بعضها.

العامل الخارجي :وساعدت على تمدده حالة الاستقطاب التي سمحت للقوى الخارجية بالتسلل للتأثير على علاقات القوى السياسية المصرية ببعضها . وقد برز الخارج خلال العامين الماضيين كعامل في زعزعة الثقة بين التيارات السياسية المصرية التي تبادلت الاتهامات فيما بينها بالعمالة لقوى أجنبية. وبرغم تباين أهداف القوى الخارجية تجاه ما يجري في مصر إلا أن ثمة

ملمحاً مشتركاً تجمعها حيال الانتقال السياسي فيها بشكل عام والانتقال الديمقراطي بشكل خاص. فهذه القوى، العربية منها والدولية، لا تريد لمصر أن تنهار سياسياً فتصبح عبئاً على منطقة مليئة بالأعباء، كما لا تريد لها أن تنطلق لتصبح نموذجاً في جوار إقليمي أكثر من فيه لديه حساسية تاريخية تجاه الدور المصري. بمعنى آخر، الخارج لا يتحمل سقوط مصر سياسياً أو انهيارها اقتصادياً أو اضطرابها اجتماعياً. ولهذا يساعدها بقدر الكفاية. لكنه لا يساعدها للمدى الذي تحتاجه لبناء استقرار سياسي تقوم على أساسه حياة ديمقراطية سليمة.

الانتفاخ أو التضخم الأنوي

:وهو عائق أظهره سلوك القوى السياسية الجديدة، فمع الانتقال الديمقراطي أصبح من الصعب أن يقمع تيار فكري أو سياسي غيره بالكامل. لكن غياب القمع استبدل بزيادة الاستعلاء وحالة ملحوظة من الانتفاخ الذاتي وتضخم الأنا، سواء الفردية أو التنظيمية. وإذا كان التحول إلى الديمقراطية تحتاج إلى تفاعلات سياسية تقوم على الندية والتكافؤ واتصال لا ينقطع بين مختلف أطراف المعادلة السياسية، تبدو على النقيض من ذلك تصرفات ومواقف القوى السياسية المصرية تجاه بعضها، إذ ما زالت تفكر بطريقة قديمة قوامها الاعتقاد بامتلاك الحقيقة المطلقة وعدم جدارة الآخرين بالمشاركة في تحمل المسؤولية. بعبارة أخرى، ما يزال التواصل مع الآخر والتنازل للآخر في مصر دون المستوى. وقد تسبب الانتفاخ السياسي في الحيلولة دون دعوة قوى سياسية إلى الحوار أو رفض تلك القوى للحوار لو دعيت إليه، وهو ما عطل التوافق على الدستور وما زال يهدد فرص التوافق على تعديله كما هو مقرر بعد الانتخابات النيابية القادمة. ويزيد من تلك العقبة اعتبارات عديدة من بينها دور الإعلام الذي أصاب قطاعا ليس محدودا من الرموز السياسية بشعور مبالغ فيه من النرجسية. كما صاحب حالة الانتفاخ هذه ظهور كثير من الوجوه محدودة الكفاءة أو السياسيين

"الكَسْ" الذين نزلوا بمستوى الممارسة السياسية إلى المعاندة والمكايدة بعيدا عن الحوار والحجة والبحث عن حلول وسط كما تقتضي التقاليد الديمقراطية.

استمرار تداخل الخاص بالعام

فتولي الحكم لا يعني الهيمنة على كل النظام السياسي أو السيطرة على الدولة. وقد أثير طيلة العامين الماضيين مخاوف مدعمة بكثير من القرائن حول ما سمي "بأخونة الدولة"، وتعتبر من معوقات أي تحول ديمقراطي آمن. فإذا كان من حق الإخوان المسلمين أن يتنافسوا كغيرهم على السلطة وأن يتولوا إدارة الدولة إلا أن عقد الإدارة، وهو ما لم يُفهم بعد، ليس بعقد ملكية. فهو لا يجيز استبدال جهاز الخدمة المدنية الاحترافي غير التابع سياسيا لحزب أو تيار بعناصر إخوانية تكرر من جديد تجربة مصر في الستينيات وما بعدها عندما تحولت مؤسسات الدولة إلى تشكيلات تابعة للحزب الحاكم تعمل لخدمة الحاكم لا المحكوم.

الوضع الاقتصادي :وهو من أبرز عوائق الانتقال الديمقراطي، حيث تحد البنية المالية الهشة للدولة من القدرة الرضائية للنظام الجديد كما تفتح الباب للقيل والقال حول طريقة توزيع الموارد المحدودة لمحاباة فئة على أخرى أو مشروع على آخر.

وبسبب تفاقم المشكلة الاقتصادية باتت الصراعات السياسية تجري على طريقة إدارة الاقتصاد نفسها وليس بالضرورة على أساس تقييم موضوعي لأساليب وأدوات العمل المقترحة، وإنما بهدف استغلال الأوضاع الاقتصادية المأزومة كورقة ضغط ووسيلة لتصفية الحسابات بين الخصوم.

تآكل قدرات الدولة

فقد مرت مصر وما تزال نتيجة التخبط الذي اكتنف المرحلة الانتقالية بتحد لا يعوق التحول الديمقراطي وحده وإنما يعوق نشاط إن لم يكن تواجد الدولة ذاته. فبعد أن كان الخوف في مصر من الدولة أصبح الخوف الآن عليها . وبسبب تآكل قدرات الدولة تخشى من أن

الانتقال إلى الديمقراطية بدلاً من أن يكون حلاً لمشكلات تعانيها مصر قد يصبح سبباً في مشكلات أكبر تنتظرها . فخلال العامين الماضيين كشفت حالة السيولة المصاحبة للمطالبة بالديمقراطية عن تآكل في أهم قدرات الدولة المصرية. فقدرتها الاستخراجية عجزت عن تدبير الموارد اللازمة لإعادة إطلاق الحياة الاقتصادية، وقدرتها التوزيعية لم تنصف الطبقات المعدمة والفقيرة بل وشرائح من الطبقة الوسطى، وقدرتها التنظيمية عجزت عن ضبط فوضى السلاح والتراخيص والتعدي على المال العام. ولو استمر تآكل قدرات الدولة وزاد انفلات المجتمع فقد لا تتوفر قاعدة الاستقرار اللازمة لبدء عملية ديمقراطية تتجاوز الشكل إلى الجوهر.

الأيديولوجية

ففي أي تجربة للانتقال الديمقراطي تجري نبذ الاعتماد على فكرة واحدة إلى طرح بدائل فكرية تجري الانتقاء فيما بينها بحرية. وقد كان واضحا في كل الدول التي لحقت بموجات التحول الديمقراطي في شرق ووسط أوروبا مثلا أنها كانت تبعد عن الأيديولوجيات وتبحث عن أنسب البرامج السياسية لظروفها، وأنها كانت تنتقل من سيطرة حزب واحد يتبنى عقيدة سياسية بعينها يرى أنها الحقيقة المطلقة إلى تعدد حزبي يقر بالنسبية ويقوم على تعديل السياسات العامة بحسب مقتضيات الحال. والواضح في مصر أن تجربتها الديمقراطية تواجه بعقبة الأيديولوجية، وبالتحديد الأيديولوجية الدينية التي يعبر بعض من يتبناها عن مفهوم مناقض تماماً للديمقراطية برغم أنه أكثر من استفاد من إجراءاتها . مفهوم يحاول أن يملي فكرة جاهزة وقاهرة يصر على تطويع الواقع من أجلها وليس تطويع الفكرة بناء على الواقع.

ظلال على المآل

على ضوء هذه الفرص وتلك القيود يبقى السؤال: إلى أين يمكن أن تنتهي التجربة المصرية الجديدة ؟ قد يكون التاريخ أحد مفاتيح الإجابة، وفي هذا الصدد يُذكر أن محمد علي حاكم

مصر في مطلع القرن التاسع عشر اطلع على ترجمة لجانب من كتاب "الأمير" لمكيافيللي لعله يجد في فنون السياسة الأوروبية ما يعينه على التخلص من خصومه وإخلاء الساحة من معارضيه. لكن بعد أن قُرأ عليه فصلين أمر بوقف الترجمة لأنه يعرف من الحيل أكثر مما عرفه أمراء أوروبا.

ومع اختلاف عصر محمد علي عن عصر محمد مرسي إلا أن ثمة سمةً تكاد تكون ثابتة في السياسة المصرية هي ميل من يتولى أمرها إلى اعتبار الحكم عرشا أهدي إليه وبطانته، وأن السياسة ميدان يتعين إخلاؤه باستثناء من ينتمي إلى البلاط ورجاله. وعبر التاريخ السياسي المصري الحديث والمعاصر لم يكن الحاكم يفاضل بين تفريغ الساحة السياسية من الجميع أو إتاحتها للجميع، وإنما كان يفاضل بين طرق التفريغ الممكنة.

حتى التاريخ القديم شهد ذلك، وكان الفرعون يطمس إنجازات غيره على المسلات وحوائط المعابد في تطبيق مبكر للهندسة السياسية التي استمرت في مصر حتى اليوم. ولم يكتف محمد علي بتشويه سيرة المماليك بل سعى لإبادتهم. أما ثورة 1952 فأبعدت وشوهت كفاءات العصر السابق وفرغت البلد حتى تحكمها العسكر. وبعد عامين من ثورة يناير، اتضح أن الشخصية السياسية المصرية ما زالت تنزع إلى الانفراد وليس المشاركة، وإلى تهميش المخالفين وليس تقاسم الساحة بين الجميع. ووضح كذلك أن القيادة الجديدة ورثت من زمن حسني مبارك ثلاثة أنواع من الفراغ: فراغ الشخصيات، وفراغ المؤسسات، وفراغ السياسات. ووجود هذه الفراغات يضر بإمكانية التحول الديمقراطي، خاصةً وأن الطريقة التي تملأ بها لا تكشف عن احترام عميق لقواعد الممارسة الديمقراطية.

أما فراغ الشخصيات فتمثل في غياب صف ثان من الكوادر المؤهلة القادرة على تحمل أعباء الولاية العامة. فراغ تعمق في فترة مبارك واتضح أكثر عندما حاول الرئيس مرسي شغله بكوادر إخوانية ثبت أنها لم تكن لا بالعدد ولا بالإعداد الكافيين. وقد جرى من

جديد الاعتماد في سد فراغ الشخصيات على أهل الثقة من نفس التيار الحاكم وليس على أهل الكفاءة ولو جاءوا من تيارات منافسة. وهو ما يضرب فكرة المشاركة في إدارة جهاز الدولة في الصميم ويكشف عن حرص زائد على الانفراد بالسلطة وليس تدويرها أو تقاسم أعبائها.

وبالنسبة لفراغ المؤسسات فقد كشفته ثورة 25 يناير بالكامل وأظهرت أن البرلمان والأحزاب والقضاء والشرطة وأجهزة الإدارة كان وجودها مثل عدمه بعد أن استحوذ عليها تيار واحد ليفسدها جميعاً. وبدلاً من أن تجري تكوين المؤسسات بعد الثورة على أسس مهنية بعيداً عن التسييس، كثرت شكاوى المعارضة وملاحظات المراقبين المحايدين من أخونة الدولة واعتداء التيار الإسلامي على مؤسساتها لتعطيلها أو إجبارها على التصرف بما يرضي ثوابت هذا التيار. ومن الطبيعي لو استمر تفريغ مؤسسات الدولة لمصلحة تيار واحد أن تتكرر أخطاء الماضي لتنشأ "ديمقراطية زينة" فيها مؤسسات لكنها شكلية.

وأخيرا فراغ السياسات، وهو مقياس لغياب فعالية نظام الحكم في عيون المواطنين وعدم رضائهم عما يقوم به. فالنظام الديمقراطي يتميز بسرعة استجابته لمطالب المجتمع. أما في مصر وخلال العامين الماضيين فلم يشعر المصريون بفراغ أكبر من فراغ السياسات. فقطاعات حيوية مثل الصحة والتعليم والنقل والتوظيف والأمن والضرائب عانت من عدم امتلاك الحكومة لبرامج عمل واضحة، ومن عدم وصول فوائدها إلى القاعدة الجماهيرية العريضة. وأسوأ ما في فراغ السياسات أنه يدفع من جديد إلى الشعور بالإحباط الذي إما أن يؤجج الغضب أو يدفع البعض إلى الانسحاب من الفضاء العام معيدا قطاعا من الجمهور إلى السلبية. وفي ظل هذه الفراغات والتحديات فإن فرصة الانتقال الديمقراطي في مصر وإن لم تكن مستبعدة على ضوء ما تحقق من مكتسبات إلا أنها ليست سهلة على خلفية ما تراكم من صعوبات.

التحول الديمقراطي في النظام السياسي المصري

دكتور خيري أبو العزايم فرجاني

المقدمـــــة

لقد شكلت قضية التحول الديمقراطي مبحثاً رئيسياً في علم السياسة منذ سبعينيات القرن الماضي وقد ظهر عدد كبير من الكتب والدراسات والتقارير التي تناولت هذه القضية علي مستويات نظرية وتطبيقية (كمية وكيفية) مختلفة .

وقد طرحت أدبيات التحول الديمقراطي العديد من المفاهيم والمقولات النظرية والمداخل المنهجية والتحليلية ودراسات مقارنة لمقارنة هذه الظاهرة ، كما اهتمت بفحص ومناقشة طائفة واسعة من القضايا والمتغيرات ذات الصلة بعملية التحول الديمقراطي سواء من حيث مدخلاتها (الأسباب) ، أو أنماطها (طرق الانتقال) ، أو مخرجاتها (طبيعة النظم السياسية في مرحلة ما بعد الانتقال)[22] .

وقد جاء هذا التراكم الأكاديمي الضخم مقترناً بما سُمي بـ " الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي " ، والتي انطلقت منذ منتصف سبعينيات القرن الماضي من جنوب أوروبا (البرتغال ، إسبانيا ، اليونان) ، ثم امتدت خلال عقدي الثمانينات والتسعينيات لتشمل العديد من بلدان أمريكا اللاتينية وآسيا وإفريقيا وشرق ووسط أوروبا ، فيما بقي العالم العربي ينظر إليه علي أنه يمثل استثناء ضمن هذه الموجه[23] .

([22]) حول بعض المفاهيم التي طرحت بهذا الخصوص انظر :

Svjian Gvo. Democratic Translation : A critical , Issues & studies , vol. 35 , No. 4 (July , August , 1999) . P. 135 ; David collier and steven Levitsky " Democracy with Adjectives : conceptual Innovative Research " . World Politics, Vol. 44 , No. 3 (April , 1997) , P. 433 .

([23]) Samuel , P. Huntington , The third wave : Democratization in the Late twentieth century (Noman : university of Oklahoma press , 1991) : Mary Fran T. Malone (ed) , Achieving Democracy : Democratization in Theory and practice New York : The continuum International publishing .

وعلي الرغم من وجود طفرة هائلة في الأدبيات المتعلقة بظاهرة التحول الديمقراطي علي المستوي العالمي ، ووجود مراكز بحثية ودوريات علمية متخصصة في دراسة قضايا الديمقراطية والتحول الديمقراطي في المناطق المختلفة من بلدان العالم إلا أن البحوث والكتابات العربية التي أهتمت بهذه الظاهرة ما زالت قاصرة سواء علي المستوي النظري أو علي مستوى الدراسة المقارنة ، فهي ما زالت بصفة عامة قليلة إن لم تكن نادرة [24] .

وقد برز مفهوم التحول الديمقراطي في الثلاثة عقود الأخيرة من القرن العشرين ، حيث شهد العالم موجة ثالثة من التحول الديمقراطي انطلقت من "البرتغال ، وإسبانيا ، واليونان " عام 1974 .

ولم تقف عند هذا الحد بل توسعت لتصل إلي " أمريكا اللاتينية ، وبعض الدول الآسيوية " في سنوات الثمانينات ، ثم واصلت انتشارها إلي " أوروبا ، والإتحاد السوفيتي، وبعض الدول الأفريقية " مع نهاية الثمانينات وبداية التسعينيات .

وإذا كانت عملية التحول الديمقراطي قد نمت في دول مختلفة فإن أساليبها ووسائلها كانت كذلك متعددة ، كما تداخلت في بعض مراحلها الديمقراطية مع خصائص السلطوية مما أفسح المجال لإمكانية انتكاسة عملية التحول الديمقراطي أو التراجع عنها ، وخاصة في حالة ضعف المقومات الداعمة لهذا التحول ، ومنها علي سبيل المثال : درجة التزام النخبة الحاكمة ، أو الجناح المؤثر فيها بهدف الديمقراطية ، ومدي وجود قوي ديمقراطية فاعلة تناضل بأساليب سليمة من أجل تطبيق المشروع الديمقراطي ، فضلاً عن توافر المتطلبات الاقتصادية

---

[24] د . حسين توفيق إبراهيم : "الانتقال الديمقراطي في العالم العربي : في ضوء التجارب العالمية " ، ص 43

والاجتماعية الداعمة للتحول الديمقراطي ، علاوة علي وجود بعض العوامل الدولية المساعدة علي ذلك [25] .

في الواقع أنه لا يوجد تعريف محدد ومتفق عليه لمفهوم التحول الديمقراطي ونجد أن الأدبيات الأولي للتحول الديمقراطي في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي افترضت أن معني التحول الديمقراطي كان دالاً علي نفسه أو واضحاً بذاته ، ويعني تحول نظام سياسي من نظام غير ديمقراطي إلي حكومة مسئولة هي عملية التحول الديمقراطي [26] .

وبصفة عامة فإن التحول الديمقراطي مَصطلح يطلق علي عملية الانتقال من الحكم السلطوي إلي الحكم الديمقراطي ، حيث تتراجع النظم السلطوية والشمولية مفسحة المجال أمام نظم أخري تستند في شرعيتها إلي القاعدة الشعبية العريضة عبر انتخابات حرة يشارك فيها الجميع دون استثناء لتكون هي الوسيلة الوحيدة للوصول إلى السلطة [27] .

من هنا نجد أن الدراسات ركزت جل اهتمامها علي الآليات والطرق التي تؤدي للديمقراطية ، وتمت التفرقة بين مرحلة الانتقال أو بداية بناء الديمقراطية والتي تكون الديمقراطية غير أكيدة وبين مرحلة تعزيز الديمقراطية والتي تكون خلالها الديمقراطية هي الخيار الأمثل [28] . . وبتطور عمليات التحول اتضح أنه بينما تمكنت بعض البلاد من التحول إلي الديمقراطية بنجاح ، انهارت أخري ، فيما وقعت مجموعة ثالثة في فئة الديمقراطيات الخلافية ، مما أدي إلي حدوث نقلة في الاهتمام الأكاديمي إلي تحديد هذه العوامل التي تجعل الديمقراطيات الجديدة

---

[25] (Samuel Huntington , The third wave , op. cit., p.p. 12 and George Sorenson m Democracy and Democratization (Boulder : Western press 1993) , P.1 , and W. Provisor , Analyzing the world Essays from comparative politics (Cambridge : Shenk Ma. Publishing , Press , 1978) , p. 144 .

[26] Guillen O, Dinnell and Phillippe . Schmitter transition from Authoritarian Rule tentative conclusion about uncertain Democracies (Baltimore Johns Hopkins university , press , 1988) , p.6.

[27] حسنين توفيق إبراهيم، " التحول الديمقراطي والمجتمع المدني في مصر : خبرة ربع قرن في دراسة النظام السياسي المصري ، 1981 – 2005 ،(القاهرة : مكتبة الشروق الدولية ، 2006 ، ص 21

[28] D, Jean Grugel , Democratization : a critical Introduction " , op. cit., p. 44 .

تسنمس، والعوامل التي تؤدي بالمخالفة إلي الهشاشة والضعف . فأصبح الرسوخ الديمقراطي هو المحور الأساسي للبحث في التسعينيات من القرن الماضي، ومن هنا تحول اهتمام الأدبيات للتركيز علي المفاهيم التي ارتبطت بآليات التحول وسبل ترسيخه [29] .

وتهدف هذه الدراسة إلي التعرف علي مفهوم التحول الديمقراطي ، وعوامل وأساليب هذا التحول، فضلاً عن سمات وأنماط هذا التحول ، بالإضافة إلي مؤشرات ومراحل التحول في بلدان العالم المختلفة ، مع توضيح العلاقة بين التحول الديمقراطي ومنظمات المجتمع المدني . مع التطبيق علي النظام السياسي المصري ، بالإضافة إلي التعرف علي سمات وخصائص النظام الديمقراطي .

تعريف التحول الديمقراطي :

يقصد بعملية التحول الديمقراطي : " الانتقال من نظام غير ديمقراطي إلي آخر ديمقراطي خلال فترة زمنية محددة ، يترافق معها إرساء مجموعة من القواعد والإجراءات التي تنظم العلاقة بين الحكام والمحكومين ، مما يمكن المحكومين من القدرة علي رفض أو قبول أولئك الذين في السلطة ، فضلاً عن رقابتهم . وفي المقابل يلتزم المحكومون بطاعة الحكام والالتزام بقراراتهم في إطار مجموعة من القواعد المرعية [30] . إن لفظ التحول يشير إلي حالة التغيير أو التنقل؛ أي تغيره من حال إلي حال أو من مكان إلي مكان ، وكلمة التحول قابلها

([29]) هدي ميتكس : " الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية في دول العالم الثالث" ، في علي الدين هلال ومحمود إسماعيل (محرران) اتجاهات حديثة في علم السياسة (القاهرة : المجلس الأعلى للجامعات ، 1999) ، ص : 4 .

([30]) هالة جمال ثابت : " التحول الديمقراطي في أوغندا (1986 – 1996) ، رسالة ماجستير ، (جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 1999م) ، ص 10 .

في الإنجليزية والفرنسية Transition وتعني المرور أو الانتقال من حالة معينة أو مرحلة معينة أو مكان معين إلي حالة أو مرحلة أو مكان آخر [31] .

وعندما يرتبط مفهوم التحول بالديمقراطية فإننا نعني . . تغيير شكل المجتمع من نظام غير ديمقراطي إلي نظام ديمقراطي ، وعلي الرغم من التعريف المبسط للفظ اللغوي ، فإن مفهوم التحول الديمقراطي في مجمله يكتنفه قدر كبير من الغموض وصعوبة التعامل ؛ ولعل السبب في ذلك هو تعدد الزوايا التي يمكن النظر إليه من خلالها [32] .

ومن ثم، فليس هناك تعريف جامع يتفق عليه الباحثون للتحول الديمقراطي، فهناك تعريفات عديدة ومتنوعة يمكن الإشارة إليها .

يعرفه " تشارلز أندريان " بأنه : " التحول من نظام إلي آخر ، أي تغير النظام القائم وأسلوب صنع السياسة الذي يتبناه النظام ، وسمة التغير بين النظم وعمليه التحول يعني تغييرات عميقة في الأبعاد الأساسية الثلاثة في النظام " البعد الثقافي ، البعد الهيكلي، والسياسات " . وهذه التغيرات ناتجة عن وجود تناقضات بين هذه الأبعاد الثلاثة، مما يؤدي إلي عجز النظام القائم علي التعامل معها في ظل الإطار والأسلوب القديم [33] .

وهو ايضاً كما يري البعض " مجموعة من المراحل المتميزة تبدأ بزوال النظم السلطوية، يتبعها ظهور ديمقراطيات حديثة تسعي لترسيخ نظمها ، وتعكس هذه العملية إعادة توزيع القوة بحيث يتضاءل نصيب الدولة منها لصالح مؤسسات المجتمع المدني ، بما يضمن نوعاً من التوازن بين

([31]) بلقيس أحمد منصور : " الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي في اليمن (1991 – 2001م) " ، رسالة ماجستير ، (جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية)، ص 15 .

([32]) د. إيمان أحمد عبد الحليم : " التحول الديمقراطي والأمن القومي مع التطبيق علي مصر والعراق، 1991 – 2005م " ، رسالة ماجستير ،(جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 2008م) ، ص 7 .

([33]) المرجع السابق : ص 8

كل من الدولة والمجتمع ، بما يعني بلورة مراكز عديدة للقوي وقبول الجدل السياسي [34] .

ويعرف أيضاً علي أنه" عملية اتخاذ قرار يساهم فيها ثلاث قوي ذات دوافع مختلفة ، وهي " النظام، والمعارضة الداخلية ، والقوي الخارجية " وتحاول كل طرف إضعاف الأطراف الأخرى، وتتحدد النتيجة النهائية وفقاً للطرف المنتصر في هذا الصراع [35] .

بينما يعرف " روسو " عملية التحول الديمقراطي بأنها عملية اتخاذ قرار فيها ثلاث قوي ذات دوافع مختلفة ، وهي" النظام ، والمعارضة الداخلية ، والقوي الخارجية " وتحاول كل طرف إقصاء الأطراف الأخر . . وتتحدد النتيجة النهائية لاحقاً ، بالنظر في المتغير في هذا الصراع [36]

ويشير مفهوم التحول الديمقراطي إلي التحول والانتقال من النظام السلطوي إلي النظام الديمقراطي ، وهي عملية معقدة للغاية تشير إلي التحول في الأبنية والأهداف والعمليات التي تؤثر علي توزيع وممارسة السلطة السياسية [37] .

ويعرف " جوزيف شومبيتر " عملية التحول الديمقراطي بأنها عملية تطبيق القواعد الديمقراطية ، سواء في مؤسسات لم تطبق بها من قبل ، أو امتداد هذه القواعد لتشمل أفراداً أو موضوعات لم تشملهم من قبل .

وطبقاً لذلك فإن عملية التحول الديمقراطي تشير إلي تضمين أو إعادة تضمين ممارسات التعددية الحزبية والتنافسية المؤسسية في الجسد السياسي ، ويشمل ذلك تعديلات " دستورية

([34]) المرجع السابق : ص12

([35])المرجع السابق : ص 20

([36]) د. نجلاء الرفاعي اليومي : " التحول الديمقراطي في كوريا الجنوبية " ، في د. عبد العزيز شادي ، مدحت أيوب (تحرير) التحولات السياسية في كوريا ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، مركز الدراسات الآسيوية ، 2002م ، ص 7 .

([37])نجلاء الرفاعي اليومي : " التحول عن النظم السلطوية في جمهورية كوريا وتايوان " ، رسالة ماجستير ، (جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية) ، ص 8 .

، وتنظيمية ، وقيمية، وفكرية، وثقافية " ، كما يتضمن إعادة توزيع السلطة والنفوذ ، وتوسيع دائرة المشاركة فيها ، وبروز قوي ومراكز مختلفة [38] .

ويقصد أيضاً بعملية التحول الديمقراطي : " هي تلك الإجراءات والعمليات التي يمكن لأي نظام سياسي أن يتبعها للوصول إلي النظام الديمقراطي ، وهذه الإجراءات والعمليات هي المرحلة الانتقالية بين نظام سياسي وآخر [39] .

وتعرف أيضاً بأنها : الانتقال من نظام غير ديمقراطي إلي آخر ديمقراطي خلال فترة زمنية محددة ، يترافق معها إرساء مجموعة من القواعد والإجراءات التي تنظم العلاقة ما بين الحكام والمحكومين [40] .

ويعرف " شنيدر " الدولة الديمقراطية بأنها : الدولة التي تبنت واحداً أو أكثر من العديد من خصائص وسمات الديمقراطية مثل" انتخابات دورية حرة ونزيهة ، الاقتراع المباشر وعلي نطاق واسع ، فرض قيود دستورية علي سلوك المسئولين ، وضع ضوابط وشروط لحماية الحريات المدنية ، . . .الخ) [41] .

هذا ويجمع دارسو عملية التحول الديمقراطي بأنها : العملية التي تعني الانتقال من نظم ذات طبيعة سلطوية ، أو شبه سلطوية إلي نظم ديمقراطية، ويعني هذا تطبيق عدة خطوات أو تبني عدة سياسات تؤكد هذا التحول لعل أهمها " احترام الدستور ، سيادة القانون ، حرية الرأي

([38]) مبارك مبارك أحمد عبدالله : " التغير في القيادة السياسية والتحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية في السبعينات " ، رسالة ماجستير ، (جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 2006 م) ، ص 27 .

([39]) أميرة إبراهيم حسن دياب : " التحول الديمقراطي في المغرب ودور المؤسسات الملكية ، (1992–1998) " ، رسالة ماجستير ، (جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 2002م) ، ص 20 .

([40]) جلاء الرفاعي اليومي : " التحول عن النظم السلطوية في جمهورية كوريا وتايوان " ، المرجع السابق ، ص 8 .

([41]) مبارك مبارك أحمد عبدالله : " التغير في القيادة السياسية والتحول الديمقراطي في النظم العربية في التسعينات " ، مرجع سابق ، ص 29 .

والتعبير، حرية الصحافة والإعلام، التعددية السياسية والحزبية، استقلال القضاء، احترام حقوق الإنسان، . . . إلخ" [42] كما توصف مرحلة التحول، بأنها الفترة اللازمة للانتقال من النظام السلطوي إلي النظام الديمقراطي التي يشهد المجتمع خلالها العديد من الصراعات، ليس فقط من أجل إرضاء المصالح لمن يقودون عملية التحول أو إرضاء مصالح من يمثلونهم، بل أيضاً تحديد قواعد اللعبة السياسية والفاعلية من الأفراد والجماعات والقوي المختلفة التي يسمح لها بدخول المعترك السياسي .

نخلص من ذلك، إلي أن عملية التحول الديمقراطي تهدف إلي تغيير النظام السلطوي بنظام قائم علي الديمقراطية وذلك عن طريق " إما السلطة السياسية أو، حركات المعارضة، أو قوي خارجية " ، بصرف النظر عن الوسيلة المؤدية لذلك سواء سلمية أو غير ذلك، وتشمل عملية التحول الديمقراطي ثلاث نقاط رئيسية هي :-

1. انتقال من وضع استبدادي إلي آخر ديمقراطي .
2. تتم من خلال عملية تدريجيـــــــــــــــة .
3. وسيلة للوصول للديمقراطية وليست هي الديمقراطية [43] .

وعموماً فإن التحول الديمقراطي هو مسار قد يتعرض لانتكاسات عديدة، وتتحكم فيه العديد من العوامل سواء من البيئة الداخلية أو الخارجية .

وعملية التحول الديمقراطي هي مرحلة انتقالية بين حدي نقيض، تجمع خصائص النظام غير الديمقراطي والنظام الديمقراطي، وفي المرحلة الأولي لهذا التحول تكون الغلبة لخصائص مرحلة ما قبل التحول في حالة ما إذا كان التحول تحدث بشكل متدرج، وليس من خلال تحول جذري بقلب الأمور رأساً علي عقب، ويتحول النظام السياسي من نظام غير

([42]) Jennifer M. Lind , Democratization and stability in East Asia , op. cit., p. 5 .

([43]) مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية : " دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي بعد الثورة " ، ص 87 .

ديمقراطي إلي نظام ديمقراطي ، وتلك إحدى طرق التحول الديمقراطي [44] . وقد استندت معظم تجارب التحول الديمقراطي التي شهدتها دول أوربا الشرقية علي هذا النمط من التحول ، بينما شهدت دول أخري عملية تحول تدريجي [45] .

ولكن هذا لا يعني أن عملية التحول الديمقراطي خطية ، فقد لا يترتب علي انهيار النظام السلطوي إقامة نظام ديمقراطي ، وإنما صورة أخري من صور النظام السلطوي ، فالديمقراطية لابد لها من مقومات حتي تتواجد ، كما أن الظروف التي تؤدي إلي ظهور الديمقراطية قد لا يترتب عليها تحقيق التماسك والتدعيم للنظام الديمقراطي [46] .

إذن التحول الديمقراطي هو . . بمثابة عملية انتقال إلي نظام يأخذ بالتعددية السياسية ويعترف بوجود معارضة للنظام الحاكم ، ويتضمن حرية الرأي والتعبير في قضايا وموضوعات لم يكن مسموحاً بمناقشتها من قبل ، ويؤمن بالمشاركة الشعبية بحيث يكون من حق المحكومين تغيير الحكومة بالطرق السلمية وعلي فترات منتظمة من خلال انتخابات دورية حرة تنافسية ونزيهة ، كما تقع عليهم مسئولية الرقابة علي من هم في السلطة عبر مجلس تشريعي منتخب ، وفي المقابل يتمتع الحاكم بطاعة المحكومين [47] .

وقد تشترك بعض الدول في القيام بالتحول الديمقراطي . . إلا أنها تختلف في درجة التحول وشدته ودرجة الإيمان بأهميته ومدي الاستمرارية فيه ، فهناك دول قطعت شوطاً طويلاً

([44]) أحمد منيسي:" البحرين: من الإمارة إلي المملكة : دراسة في التطور السياسي الديمقراطي" (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، 2003م) .

([45]) أميرة إبراهيم حسن دياب : التحول الديمقراطي في المغرب ودور المؤسسة الملكية ، 1992- 1998م (جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2000 ، ص12) .

([46]) جلاء الرفاعي اليومي: " التحول عن النظم السلطوية في جمهورية كوريا وتايوان ، رسالة ماجستير (جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 1997م) .

([47]) المرجع السابق ، ص 20 .

علي طريق التحول الديمقراطي، وهناك دول أخري ما تزال في المرحلة الأولي من التحول ، قد تشرع بعض الدول بإدخال إصلاحات جزئية علي النظام السياسي بإنشاء مجالس للشوري ، لكنها لا تصل إلي حد ترسيخ الديمقراطية [48] .

التحول الديمقراطي والمفاهيم المرتبطة به :

في إطار تحديد مفهوم التحول الديمقراطي سعت العديد من الأدبيات السياسية إلي محاولة تأصيل عدد من المفاهيم التي ارتبطت بالتحول الديمقراطي مثل " الليبرالية السياسية ، الانتقال الديمقراطي ، الرسوخ الديمقراطي " .

العلاقة بين الليبرالية والتحول الديمقراطي :

في إطار تحديد مفهوم التحول الديمقراطي سعت العديد من الأدبيات السياسية إلى محاولة تأصيل عدد من المفاهيم التي ارتبطت بالتحول الديمقراطي، كالليبرالية السياسية ، والانتقال الديمقراطي ، والرسوخ الديموقراطي ، ومن ثم، حرصت مختلف الأدبيات في تناولها لمفهوم التحول الديمقراطي علي التمييز بين كل من " الليبرالية ، الانتقال الديمقراطي ،والترسيخ الديمقراطي ، والتحول الديمقراطي " .

" الليبرالية " تتضمن أهدافاً متواضعة تتمثل في التخفيف من حدية القيود وتوسيع نطاق الحقوق الفردية والجماعية داخل النظام السلطوي ، وهي لا تعني في هذا الإطار ضرورة إرسائها لتحول ديمقراطي وإن كانت تسهم في حفز هذه العملية، أما " التحول الديمقراطي" فيتجاوز هذه الحدود الضيقة لكل من الحقوق الفردية والجماعية ؛ حيث يهدف إلي تحقيق إصلاحات

([48]) إكرام بدر الدين : " اتجاهات التحول الديمقراطي في شرق آسيا " ، في : محمد السيد سليم والسيد صدقي عابدين (محرران) ، التحولات الديمقراطية في آسيا ، (جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، مركز الدراسات الآسيوية ، 1999م)، ص 2 .

سياسية تعكس قدراً أكثر اتساعاً من محاسبية النخبة ، وصياغة آليات عملية صنع القرار في إطار مؤسسي ديمقراطي .

بناء علي ذلك ، فإن مفهوم الليبرالية محدود المجال ، وتخص الحريات الفردية والجماعية ، علي خلاف التحول الديمقراطي الذي يتسم بالشمول من خلال إصلاحات جذرية علي جميع المستويات .

التحول الديمقراطي والانتقال الديمقراطي :

يميز الكثير من المفكرين بين الانتقال الديمقراطي والتحول الديمقراطي، حيث يعتقدون أن الانتقال الديمقراطي هو أحد مراحل عملية التحول الديمقراطي، ويعد من أخطر المراحل لإمكانية تعرض النظام فيها لانتكاسات ؛ حيث أن النظام في هذه المرحلة يكون ذو طبيعة مختلفة حيث تتعايش فيه كل من مؤسسات النظام القديم والحديث ، ويشارك كل من ذوي الاتجاهات السلطوية والديمقراطية في السلطة سواء عن طريق الصراع أو الاتفاق .

التحول الديمقراطي والترسيخ الديمقراطي :

تميز الأدبيات العامة للديمقراطية بين التحول الديمقراطي من جهة والترسيخ الديمقراطي من جهة أخري ، فحدوث التحول الديمقراطي لا يعني استمراره وتعزيزه . ولا يمكن اعتبار أن الديمقراطية قد ترسخت في مجتمع ما إلا عندما يقبل جميع الفاعلين السياسيين الأساسيين ، والواقع أن العمليات الديمقراطية هي التي تحدد وتملي التفاعلات التي تتم في داخل النظام السياسي .

وقد أثارت محاولات تأصيل مفهوم الرسوخ الديمقراطي جدلاً واسع النطاق بين مختلف الدارسين ؛ حيث سعي كل منهم إلي تحديد مؤشراته ، ومحاولة استحداث طرق لضمان الديمقراطية.

مفهوم الديمقراطية :

يكاد لا يوجد مفهوم استحوذ علي اهتمام الفكر السياسي من ناحية ، وعلي اهتمام النظم السياسية من ناحية أخري مثل " مفهوم الديمقراطية "، فالديمقراطية مفهوم ذائع الانتشار منذ أقدم العصور ، بل يكاد لا يوجد نظام حكم في العالم لا يعتبر الديمقراطية من سماته وخصائصه الرئيسية، وذلك لأن الديمقراطية في تطورها الحديث لها تطبيقات مختلفة ومتعددة ، " تشمل الدول الغربية ، والدول النامية ، والدول الاشتراكية "[49] ، فالديمقراطية لها تاريخ طويل مما يثير قدراً كبيراً من عدم الاتفاق والتداخل ، فهي قد تعني أشياء مختلفة في أزمنة مختلفة وأماكن مختلفة[50] ، وقد استخدم الباحثون هذا المفهوم بشكل متعدد وأحياناً غير دقيق .[51]

ومفهوم الديمقراطية من كلمتين هما " demos " بمعني الشعب ، وكلمة " Kratos "[52] .

وقد كان هناك تخوف في ذلك الوقت من الديمقراطية ويتضح ذلك من خلال مفهوم Demagogue والذي يشير إلي السياسي الذي ينال إعجاب العامة ويؤيدونه، ولكن يظل هذا من خلال تحفيز مشاعرهم من أجل تحقيق مصلحة خاصة .

ونجد أيضاً أن كلمة " demos " كانت تشير إلي الشعب في أثينا ، إلا أنها لم تقف علي المدلول الحقيقي لمصطلح الشعب حيث تم استثناء بعض الفئات، بل إن" أفلاطون " قد فهم الشعب في النظام الديمقراطي علي أنه مجموعة من الدهماء أو الغوغاء ، وهم عند" أرسطو " مجموعة

---

(49) د . إكرام بدر الدين : " مفهوم الديمقراطية الليبرالية " ، في علي الدين هلال (محرر) ، النظم الديمقراطي في مصر : قضايا ومناقشات ، (القاهرة : مكتبة نهضة الشرق ، 1986م) ، ص 175 .

(50) د . شادية فتحي : " الاتجاهات النظرية في دراسة النظرية الديمقراطية " ، سلسلة دراسات سياسية نظرية . (عمان : المركز العلمي للدراسات السياسية ، 2005) ، ص 7 .

(51) Collier , David , and. S. Levitsky , 1997 " Democracy with Adjectives : conceptual Innovation in comparative research " , world politics , 49 (April) . P. 430

(52) د . محمد نصر مهنا : " علم السياسة " ، القاهرة ، دار غريب ، 1977 ، ص 328 .

المواطنين الفقراء في مختلف المدن، وقد وضع أفلاطون الديمقراطية في المكانة القبل الأخيرة في دورته لأشكال الحكومات، علي أساس أنها أحد أشكال الحكم الفاسدة؛ حيث تقوم علي المساواة بين غير المتساويين، وأما أرسطو فقد ميز في تصنيفه السداسي للحكومات بين "الحكومة الدستورية، وديمقراطية الغوغاء" [53] .

مفهوم الديمقراطية في الفكر السياسي الحديث :

لقد استقر مفهوم الديمقراطية في الفكر السياسي والاجتماعي علي أن الديمقراطية لا تقتصر علي الأشكال الدستورية والتنظيمية المرتبطة بها " تعدد الأحزاب ، جماعات المصالح ، مؤسسات المجتمع المدني ، الانتخابات الدورية كآلية لتغيير ، استقلال القضاء " وإنما تتجاوز ذلك لتشمل اعتبارات " ثقافية، وقيمية "، وهي ما تسمي ثقافة الديمقراطية .

فالأشكال التنظيمية والقانونية لنظم الحكم الديمقراطية تستند في قيامها ونشاطها إلي منظومة من المفاهيم والأفكار فالتعددية الحزبية والسياسية ،علي سبيل المثال ، تجد أساسها الفكري في قيمة التسامح والقبول بالآخر ، وأنه لا توجد جماعة سياسية أو تيار سياسي تحتكر الحقيقة أو الحل الوحيد بشأن القضايا التي تواجه المجتمع . والحق في الانتخابات يستند أيضاً إلي الاعتقاد في عقلانية الإنسان ورشده وقدرته علي الاختيار بين بدائل ، كما أن هذا الحق يستند إلي مبدأ المساواة بين البشر بغض النظر عن الجنس أو اللون أو العرف أو الدين .

أما الجانب الثاني للديمقراطية ، فهو يتعلق بالسياق الاجتماعي والاقتصادي فمنذ أن ربط أرسطو بين الديمقراطية والطبقة الوسطي ، عقد الباحثون الصلة بين استمرار النظام الديمقراطي وحالة الاستقرار الاقتصادي ، الذي يضمنه وجود طبقة وسطي عريضة .

([53]) د. شادية فتحي : "الاتجاهات النظرية في دراسة النظرية الديمقراطية" ، المرجع السابق، ص 13 .

كما ربط آخرون بين استقرار النظام الديمقراطي ووجود التجانس الاجتماعي؛ بمعنى وجود الحد الأدنى من الروابط الوطنية بين المجموعات "اللغوية ، والسلالية، والدينية " التي تشكل مجتمعاً ما ، خصوصاً في المجتمعات التي تشهد صنوفاً متنوعة من التعددية الاجتماعية . ووجود هذا الحد الأدنى من الروابط الوطنية هو الذي يجعل من العملية الديمقراطية آلية للتعبير عن المصالح وتمثيلها .

وانطلاقاً من هذا المفهوم ، فإن عملية التحول الديمقراطي التي يشهدها العالم منذ بداية سبعينيات القرن العشرين ، والتي أسماها بعض الباحثين " بالموجة الثالثة للديمقراطية " ، تشير إلى إعادة ممارسات التعددية الحزبية والتنافسية في الحياة السياسية ، ويشمل كذلك تعديلات " دستورية ، وتنظيمية " ، وكذا " قيمية، وفكرية " ، كما تتضمن إعادة توزيع السلطة والنفوذ وتوسيع دائرة المشاركة فيهما ، وبروز مراكز سياسية واجتماعية مختلفة ، تتمتع بدرجة عالية من الاستقلال [54] .

لقراءة الكتاب كله

التحول الديمقراطي في النظام السياسي المصري

اضغط علامة PDF

[54] د. علي الدين هلال ، " النظام السياسي المصري بين إرث الماض وآفاق المستقبل " ، مرجع سابق ، ص 480 -481 .

تحديات مرحلية: | "مؤتمر" معوقات الانتقال الديمقراطي في مصر بعد ثورة 30 يونيو[55]

أميرة البربري

2013-9-22

يُظهر المشهد المصري بعد ثورة 30 يونيو العديد من التحديات التي تتطلب من القائمين على النظام السياسي المصري سرعة تنفيذ خريطة الطريق المعلن عنها في 3 يوليو 2013 ، وذلك حتى يمكن إزالة كافة العراقيل السياسية والمجتمعية التي يمكن أن تعيق عملية الانتقال الديمقراطي.

في هذا الإطار، عقد مركز بحوث دراسات الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية مؤتمراً بعنوان: "مستقبل الحياة السياسية في مصر بعد 30 يونيو"، بمشاركة عدد من الخبراء والمتخصصين وتحت رعاية دكتور حسين عيسى، رئيس جامعة عين شمس، بهدف استشراف مستقبل الحياة السياسية في مصر بعد الأحداث الأخيرة.

أهداف المؤتمر:

افتتح دكتور جمال شقرة ، رئيس المركز، المؤتمر بتأكيد وجود عدد من التحديات والمؤامرات التي تواجهها مصر عقب انتصار إرادة الشعب المصري مرتين: الأولى في 25 يناير 2011 عندما قهر الاستبداد السياسي والفساد الناجم عن الزواج غير الشرعي بين السلطة والثروة. هذا الزواج، كما وصفه، الذي أوشك أن ينجب لنا مسخاً يشوه حياتنا السياسية بتوريث الحكم. والأخرى في 30 يونيو، عندما قهر الفاشية في أسوأ صورها، وهي الفاشية الدينية التي تمترست

[55] تحديات مرحلية" |:مؤتمر "معوقات الانتقال الديمقراطي في مصر بعد ثورة 30 يونيو – مجلة السياسة الدولية

زوراً وبهتاناً خلف الدين الإسلامي، وهو منها براء. فخرج الشعب في مشهد لم يعرفه تاريخ البشرية من قبل، معلناً رفضه الاستبداد باسم الدين. وهو ما جعله يستحق اللقب الذي أطلقه عليه الزعيم الراحل، جمال عبد الناصر، وهو "الشعب المعلم".

وأكد شقرة أنه بالرغم من أن الشعب المصري قد أسقط السلطة الفاشلة، والمخطط (الصهيو – أمريكي)، وبدد أحلام الخونة والمرتزقة ورجال ونساء الطابور الخامس الذين راهنوا على مشروع الشرق الأوسط الجديد، فإن المعركة لا تزال قائمة، وقد تمتد لفترة. من هنا، حرص المركز على عقد المؤتمر الحالي في محاولة للإجابة على أسئلة تطرحها اللحظة الراهنة وهي: ما طبيعة الوضع السياسي الراهن؟، وكيف سيتم التحول الديمقراطي ومراحل خريطة الطريق؟، وما أهم التحديات التي تعترض هذه المسيرة؟

في كلمته، أكد دكتور حسين عيسى، رئيس الجامعة، أن عظمة ما حدث في 30 يونيو ليس فقط المعاني التي نسمعها، ولكن أن يقول الشعب كلمته، فنصطدم بإرادة ومخطط دولي، واتجاهات يتم الرسم لها منذ عام 2003 تنظر للعالم، وخاصة منطقة الشرق الأوسط، كمناطق نفوذ طويلة الأمد. ووقع الاختيار على تيار الإسلام السياسي ليكون بمثابة رأس الحربة لتنفيذ مخططات هذه القوى في المنطقة. وبالتالي، يمكن تفسير ما يحدث في سوريا حالياً في ضوء اكتشاف أن منطقة شرق المتوسط تحتوي على احتياطي من الغاز الطبيعي يساوي أضعاف احتياطيه في الخليج العربي، وأن سوريا هي صاحبة النصيب الأكبر من هذا الغاز.

وأشار د. عيسى إلى أن 30 يونيو قد أفشل هذه المخططات التي تم الإعداد لها في سنوات، وكان علامة على خوض معركة الاستقلال على كافة المستويات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية. لذا، لا بد من تنفيذ خريطة الطريق للوصول بمصر إلى دولة ديمقراطية ليس سياسياً فقط، وإنما اقتصادي أيضاً، من خلال المشاركة الشعبية في صنع القرار الاقتصادي،

حيث إن هناك دولا خاضت الديمقراطية الاقتصادية كمدخل لتحقيق ديمقراطية سياسية، ومصر مؤهلة حالياً لتطبيق هذا المسار.

ملامح المشهد السياسي بعد 30 يونيو:

أكدت المستشارة تهاني الجبالي، نائب رئيس المحكمة الدستورية السابق، أن الوطن دائماً ما كان يمتلك شعباً وجيشاً بإرادة الصمود، حيث حول الهزيمة في 1967 بإعادة البناء، ومتمسك بالقائد المهزوم، الزعيم الراحل جمال عبد الناصر، لإيمانه بوطنيته، وأعاد بناء جيشه بتضحيات أبنائه. والشعب نفسه هو الذي قام بثورتين، أذهلتا العالم، وأزاح نظامين أصعب من بعضهما بعضا. فالأول: نظام فاسد ومستبد نال من العدالة تجاه الوطن، والآخر: انتهك حرمة مقومات الدولة والأمن القومي، وحقوق وحريات الشعب، وأن يزيف وعيه وضميره الجمعي باسم الدين، والتحالف مع الأعداء التاريخيين للأمة العربية والوطن ليصبح طرفاً في مشروع الشرق الأوسط الجديد، والذي لا يتحقق إلا بتفتيت المنطقة على أسس عرقية ومذهبية. وكان الدرس البليغ من الشعب في إسقاط هذين النظامين في فترة وجيزة، مما دعى أعداءه في دوائر الأمن القومي الأمريكي إلى أن يلقبوا ، الشعب المصري ،بالصخرة.

ولتشريح الوضع السياسي في مصر بعد 30 يونيو، أشارت المستشارة تهاني الجبالي إلى أنه ينبغي معرفة أن الأصل في هذا المشهد أننا نواجه حالة حرب، هي الجيل الرابع من الحروب تقوم على عدد من الأركان، هي:

1. اختيار حليف محلي: وقد كان من الوضوح أن الاختيار قد وقع على تنظيم الإخوان المسلمين وفروعه في المنطقة للقيام بهذا الدور، وذلك من خلال تسهيل وصوله إلى السلطة بعد الثورات الحادثة في المنطقة. والشواهد على ذلك عديدة منها الإرهاب الأسود الذي تواجهه مصر في سيناء، وخروجها عن السيطرة الوطنية، ومشروع تطوير إقليم قناة السويس، كي يصبح عازلاً لسيناء إلى الأبد.

2. الهجوم على القضاء المصري وأركانه، ومحاولة إدخال المؤسسة المرجعية للدولة القانونية ،المحكمة الدستورية العليا، في بيت الطاعة الإخواني لعرقلة قيامها بدورها في محاكمة الدولة عند خروجها عن الأسس الدستورية والقانونية، بالإضافة إلى استهداف القضاء بشكل عام من خلال التهديد بخروج 5000 قاض من منصة القضاء.
3. رسم استراتيجية متكاملة للتحرش بالجيش، وهدم جهاز الشرطة، واستهداف الدبلوماسية المصرية العريقة بدبلوماسية بديلة، والتغول في أجهزة الأمن الوطني، وأخيراً إهانة المؤسسة الوطنية الدينية الممثلة في الأزهر الشريف. وكل هذا لا يصب إلا تحت عنوان "هدم الدولة الوطنية". وتتساءل الجبالي: ما الذي جمع المشروع الإخواني والأمريكي؟، مجيبة أن المشروع الإخواني يتعدى فكرة الدولة الوطنية التي تقف عائقاً أمام تحقيق أهدافه. وفي الوقت نفسه، تشكل هذه الدولة الوطنية عائقاً أيضاً أمام الولايات المتحدة، لأنها إذا ما ظلت متماسكة، فهذا يعني فشل مشروعها في تفتيت المنطقة.
4. الإعلام الممنهج والموجه والمزيف: ويمثله عدد من القنوات الفضائية، أبرزها الجزيرة، وCNN ، والذي يهدف إلى تحريف كل ما حدث في مصر، وقلب الحقائق وتزييفها، ليس عن جهل بالمعلومات، بل العكس.
5. اصطياد الدول دبلوماسياً: مثلما تحدث في الأمم المتحدة من ادعاءات ضد دول بعينها وسلطتها، وتأليب العالم عليها تمهيداً لفرض عقوبات اقتصادية وعسكرية.
6. لكن القضية الأخطر في مصر الآن هي ضرورة معرفة أن الديمقراطية ليست انتخابا وترشيحا، وإنما بناء البيئة الحاضنة للتجربة الديمقراطية التي لا تنطوي على تزوير مادي أو معنوي، وأن أنصاف الحلول هي ضياع للوطن والأمة. وأكدت أنه لا بد من تحصين مصر ضد قيام أحزاب دينية، لأنها المدخل إلى التقسيم الطائفي، كما ينبغي تحصين نظام الحكم

من كل ما يمكن أن يسبب استبداداً، أو فساداً، وعلينا أن نخاطب بعضنا بعضا في إطار خال من المزايدة لبناء قاسم مشترك للشعب يقوده إلى المستقبل.

7. وفي النهاية، لا بد من مخاطبة عقل الأمة، لأن النخب لم تقم بدورها بعد، ولا تزال أقل قدرة من أن تتحمل مسئولياتها التاريخية، في الوقت الذي يتحمل فيه الجيش الوطني العبء بأكمله. وعلى الرغم من أن العلاقة بين الشعب المصري وجيشه لا تتوافر لأخر في العالم، فإنه لا يمكن استمرار الشعب المصري بلا عقل حاكم للعمل الثوري. فالشارع قد سبق النخبة، وعليها أن تحاول اللحاق به، وعلى مصر أن تستفيد من إعادة ترتيب التوازنات في العلاقات الدولية، وبالتالي فهي مطالبة بإبداع يتواكب مع اللحظة الراهنة.

8. بينما أكدت سامية زين العابدين، نائب رئيس تحرير جريدة المساء والمحرر العسكري، وطنية الجيش المصري، ومن غير اللائق إطلاق البعض كلمة "عسكر" عليه، لأنها كلمة تشير إلى المماليك. وأفادت بأن هناك قوى للأسف مثل الأولتراس، وجبهة أحمد ماهر وحركة 6 أبريل تستخدمها الإخوان في تشويه صورة الجيش المصري، وتنفيذ السيناريو الثاني من الحروب، وهو دمر نفسك بنفسك. وقالت إن الأيام القادمة ستكشف كيف كان هناك تآمر على الوطن من جانب شخصيات وصفت بأنها نخبة وطنية. وأضافت أن ما تحدث في سيناء ليس بمنأى عن الولايات المتحدة الأمريكية، لأن الهدف إيجاد وطن بديل للفلسطينيين في سيناء برعاية حماس والإخوان، وتصفية القضية الفلسطينية، وإقامة وطن يهودي في فلسطين. كما أن المحاولات الفاشلة من جانب الولايات المتحدة لتفتيت الجيش المصري، خلال السنوات السابقة، جعلتها تفكر في بديل آخر هو تمكين التيارات الدينية من الوصول لسدة الحكم لتفتيت وهدم الوطن والجيش.

9. وقالت إننا نواجه معركة أخطر من 1967 و1973 لأن العدو حالياً غير ظاهر، وتحاول تجنيد أبناء الوطن لضرب إخوانهم، وللأسف فإنها معركة طويلة وممتدة. لكن ما يبعث

على الأمل أن تطهير سيناء من البؤر الإجرامية وعودتها تحت السيادة الوطنية بات قريباً جداً.

آليات التحول الديمقراطي:

1. في كلمته، أشار دكتور أيمن سلامة، أستاذ القانون الدولي العام، إلى أن المعضلة الأساسية لما تحدث في مصر منذ 25 يناير حتى الآن هي غياب آليات التحول الديمقراطي، وهو ما قد يجعل مصر من أطول الثورات في مخاض الانتقال، والسبب في ذلك عدم التعلم من خبرات أكبر من 70 دولة كلها خاضت عملية الانتقال الديمقراطي في التاريخ الحديث إلا مصر.
2. فمنذ 11 فبراير 2011 حتى الآن، دونما علمية أو موضوعية، لم ننشبث بالآليات التي أصبحت علما يدرس في كل الدول التي خاضت تجارب التحول الديمقراطي. وهذه الآليات هي:

✓ كشف الحقيقة: فواجب على الدولة ذات السيادة وحق للمواطن كشف الحقيقة عن الحقبة أو العام المنصرم. فمثلاً، نجد أن أول رئيس دستوري منتخب يصدر إعلاناً دستورياً في العالم هو الرئيس السابق محمد مرسي. وأيضاً، نجد أن الرئيس الذي يعد الموظف التنفيذي الأول والمطالب بتنفيذ أحكام القضاء يضع مادة في الدستور بأنه الحكم بين السلطات. وفي الوقت الذي تساوي فيه دساتير 80 دولة في العالم ما بين جريمة التآمر أو التخابر، وبين تعطيل المؤسسات الدستورية، نجد أنه في يوليو 2012 تم إلغاء مؤسسة القضاء في مصر من خلال حصار المحكمة الدستورية العليا دون أي إجراء رسمي حيال ذلك. كل هذا يقودنا إلى ضرورة كشف ما جرى في مصر، خلال الحقبة السابقة، من خلال تشكيل لجنة لتقصي الحقائق، إذ إنه لا يمكن إجراء مصالحة دون كشف الحقيقة.

✓ المحاكمات: ينبغي إقامة محاكمات تحكم فيها القاضي بالقانون، ولكن ليس من أجل القانون، وإنما لتحقيق العدالة، مع الحرص على عدم كونها محاكمات انتقامية أو للتشفي، وتوفير ضمانات المحاكمات العادلة، والتي لا تعني فقط ضمانات المتهم، بينما تراعي أيضاً متطلبات المجتمع، مع ضرورة الأخذ في الحسبان أن القاضي ليس مضطراً لأن تحكم وفقاً لتشريع فاسد.

✓ الإصلاح المؤسسي: وهو يطال هياكل، والبنى، والتشريعات، والتنظيمات، والهيئات، كما يطال الأشخاص أيضاً. والتطهير عادة ما يطال مؤسسات أربعا في كل دول العالم، هي: القضاء، والإعلام، والشرطة، والاستخبارات.

✓ جبر الضحايا: فعلى الرغم من تعدد أشكال التعويض، فإنها تسمى جبراً لكسر، أو لعيب، أو لضرر. وهي آلية مهمة لمداواة المجتمع والضحايا لتحقيق حالة من السلم الأهلي واللحمة الوطنية، والنظر إلى المستقبل.

✓ المصالحة: والمصالحة دون كشف الحقائق تنميق زائف. كما أنه لا يمكن إجراء المصالحة دون محاكمات. ولأول مرة، يتم تعريف جريمة الإرهاب منذ ثلاثة أعوام من جانب المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بلبنان، وجاء في التعريف أن الباعث للجريمة الإرهابية ليس فقط الترويع، والترهيب للعزل؛ وإنما لإجبار وإذعان سلطات الدولة لتحقيق مآرب سياسية للإرهابيين.

وفيما يتعلق بأهم آليات الديمقراطية، وهي الانتخابات، أشار د. عبد الله المغازي، عضو حركة الدفاع عن الديمقراطية، إلى أنه على الرغم من أهمية الانتخابات، فإنه لا بد من التركيز على آلياتها، حتى لا تصبح مجرد شكل بلا مضمون، حيث إن اختزال التيارات الدينية لمفهوم الديمقراطية في الصندوق جعل البعض يطلق عليهم عبدة الصندوق. وإذا

نظرنا إلى آليات الانتخابات في مص حالياً، فسنجد أننا لدينا قاعدة بيانات مدمرة، وماكينات رقم قومي مهربة، وسلبيات أخرى تشوب عملية الانتخابات.

✓ ودعا المغازي إلى أهمية عملية التصويت الإلكتروني في المرحلة القادمة لضمان حقيقة الأصوات، والتي ثبت نجاحها في دول تعاني نسبة عالية من الأمية مثل الهند، وذلك عن طريق التصويت ببصمة اليد أو العين. كما أن هذا النظام سوف يوفر، إذا ما تم تطبيقه، أكثر من مليار جنيه، ويمكن استعماله لإجراء نحو 10 انتخابات. وثبت علمياً أن الشخص الأمي أسرع من المتعلم في نظام التصويت الإلكتروني. أيضاً، أكد أهمية كاميرات المراقبة التي تعطي نوعاً من الرقابة الشعبية، وتوفر جهد المراقبين.

التحديات الجيوسياسية:

- في بداية حديثه، أراد اللواء أحمد عبد الحليم، الخبير الاستراتيجي وعضو المجلس المصري للشئون الخارجية، تعريف مصطلح جيوسياسي، قائلاً إنه تأثير الجغرافيا فى قوة الدولة السياسية بكل ما تحويه من معاني الموقع الجغرافي، والموارد، والمناخ. وتقاس قوة الدولة السياسية بمدى قدرتها على التأثير في الأوساط العالمية والإقليمية. أما مصطلح جيوستراتيجي، فيشير إلى مدى قدرة الدولة على الاستعانة بها في العمليات العسكرية، استناداً إلى قدراتها في هذا المجال. وأشار إلى أن التغيرات التي حدثت منذ الربيع العربي حتى الآن وما تحدث في سوريا هو نتاج عدد من العوامل، هي:

أولاً- على المستوى العالمي:

- نجد أن الدول الكبرى لا تزال كما هي، لكن موازين القوى قد تغيرت، فنجد الولايات المتحدة تحتل القمة، لكنها ليست بالقوة نفسها، كما كانت في الخمسينيات والستينيات، لما تمر به من أزمات اقتصادية وتوترات سياسية مع دول أوروبا التي لم تستجب لدعوتها لتوجيه ضربة عسكرية لسوريا. وعلى الجانب الآخر، نجد أن روسيا لا تزال موجودة

على القمة، لكنها ليست الاتحاد السوفيتي. كما نجد قوة أخرى هي الاتحاد الأوروبي، لكنه قوة اقتصادية بالدرجة الأولى، وليس له رأي سياسي موحد. وأيضا هناك قوى جديدة بازغة هي الصين، والهند، واليابان، ومجموعة دول إقليمية مثل البرازيل.

ثانياً- على المستوى الإقليمي:

- إن ما أطلق عليه الربيع العربي أدى إلى وجود دول تحكمها التيارات الدينية، وكان لسقوط هذه التيارات أثر على التوازنات الإقليمية والجيوسياسي في المنطقة بأكملها، وعلى التوازنات بين دول المجموعة الواحدة. وأشار إلى أن هناك أحداثا رئيسية أدت إلى مجموعة من التغيرات التي قادت للوضع الحالي، أهمها غزو العراق. ومن الجدير بالذكر أن الإعلان الأول لضرب العراق أطلق من إسطنبول في يناير عام 2002، أي قبل الغزو بعام. ومثلت هذه الحرب بداية عملية التفتيت للشرق الأوسط، من خلال ما سمته كوندوليزا رايس "الفوضى الخلاقة"، ومعناها أنه حينما تصل الأمور في منطقة ما إلى حالة من الجمود، فيجب على الدول تفجير الوضع في الإقليم لإعادة بنائه بعد السقوط، وفقاً للأهداف الدولية والإقليمية.
- وتأتي الأزمة السورية الحالية في إطار هذا المشروع الأمريكي، لكن المتغيرات الجديدة تشير إلى صعوبة توجيه ضربة عسكرية ضد سوريا. ويرجع ذلك لعدد من العوامل، أهمها:

1. إن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت بمفردها بعد قرار البرلمان الأوروبي برفض الاشتراك في هذه الضربة، ويأتي ذلك تزامناً مع الموقف الضعيف للرئيس الأمريكي باراك أوباما في إقناع الكونجرس بالتصويت لصالح توجيه ضربة عسكرية، في الوقت الذي يواجه فيه خلافات مع حزبه، بالإضافة إلى المناورات السياسية بين الحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري. كل هذا أدى إلى ضعف الموقف الأمريكي، وارتباكه.

2. بروز روسيا كقوة فاعلة في المشهد الدولي، ومحاولتها الحفاظ على مصالحها من خلال استعادة مكانتها في المنطقة كما كانت عليه من قبل.
3. تهديد إيران بضرب إسرائيل، إذا ما تم توجيه ضربة عسكرية ضد سوريا، ينذر باشتعال المنطقة بأكملها، خاصة أن إيران قد أمدت حزب الله بصواريخ طويلة ومتوسطة وقصيرة المدى.
4. عدم رغبة إسرائيل في توجيه الضربة خوفاً مما قد يترتب عليها من تدخلات إقليمية كثيرة قد تحدث أضراراً بأمنها، خاصة أن إسرائيل دولة صغيرة جغرافياً، وتتمركز التجمعات الصناعية والسكانية بها في مكان واحد، وهو ما يعني انكشافا استراتيجيا لأرضها، في الوقت الذي لا تستطيع فيه تحديد حجم المخاطر التي قد تتعرض لها نتيجة الضربة. وفي ضوء العوامل السابقة، رأت الولايات المتحدة في المبادرة الروسية حجة مناسبة لإنهاء الأزمة.
5. عدم قدرة دول الخليج منفردة أو مجلس التعاون الخليجي على حسم موقفها من الضربة العسكرية المحتملة، نظراً لصعوبة تقدير حجم التغيرات التي قد تطرأ على المنطقة بعد الضربة.

- وفي نهاية كلمته، أكد اللواء أحمد عبد الحليم أن كل هذه المتغيرات الجديدة تمنح بقوة الدول العربية الفرصة لعرض طلباتها على المائدة الدولية، وهو ما يدعونا للانتهاء سريعاً من الاضطرابات الداخلية، لأن ما يمكن تحقيقه حالياً قد لا تتاح الفرصة لتحقيقه، إذا ما انتظرنا أكثر من هذا.

التحديات الثقافية بعد 30 يونيو:

- وفيما يتعلق بالتحديات الثقافية، أشارت د. عايدة نصيف، عضو حركة الدفاع عن الجمهورية، إلى أن ثورة 25 يناير وتداعياتها أحدثت تغييراً حقيقياً في الفكر السياسي

العالمي، ومصر منوطة الآن بتقديم إبداع مماثل في الاستجابة لتحديات ما بعد الثورة، وهي:

- الصراع بين الثقافات المتغايرة، حيث تشهد مصر حالياً حالة من الصراع بين التيارات السياسية المختلفة حول مفهوم هوية الدولة المصرية. وهذه الأزمة نشأت منذ بدايات القرن العشرين، ولم تحل حتى الآن، وهي تمثل تحدياً للثورة المصرية لما لها من بعد اجتماعي تحول إلى صراع سياسي. ومن الواجب في المرحلة القادمة تهيئة أجواء مناسبة لخلق تطورات فكرية وثقافية وحضارية لحل الأزمة، من خلال ترسيخ أدوات مناسبة لحوار حضاري حولها بعيداً عن الإرهاب الفكري، وتقوم على أساس من المساواة والاستناد إلى العقل والمنطق.
- الصراع بين قوى الثورة الحقيقية والقوى القديمة وقوى الإسلام السياسي.
- الصراع على فرض مفاهيم ما بعد 30 يونيو كمفهوم "الانقلاب العسكري" كبديل عن "الثورة الشعبية" في ظل جهل العامة من الشعب بهذا المفهوم. أيضاً عدم التفرقة بين كلمة "العسكر" و"الجيش الوطني"، وهو ما ينم عن محاولة طرف فرض رؤية سياسية، أو عقائدية، أو فكرية على الأطراف الأخرى دون وجود آلية محددة لتحديد المفاهيم في الواقع الذي نعيشه حالياً.
- وهذا يوضح صلة الفكر بالواقع والمجتمع، وبالتالي علينا الربط بين الثقافة والمثقف، وبين المفاهيم الجوهرية بالمشهد المجتمعي ككل. ومن ثم، فإن على الثقافة والمثقفين دوراً مهماً في اللحظة التاريخية التي يعيشها الوطن، وهو توظيف العديد من الأفكار والمفاهيم والثقافات لهدفين رئيسيين هما: الحفاظ على الثورة الشعبية ومكتسباتها، وتأصيل الأفكار والأيديولوجيات المصرية والثورية للقضاء على ثقافة الظلام، عن طريق ربط الأبعاد النظرية بالمجالات والميادين العملية في المجتمع. ومن هنا، يأتي دور المثقف في:

- التصميم على التغيير، وتصحيح المفاهيم، والحفاظ على مفاهيم الثورة الحقيقية.
- التوافق على المفاهيم الوطنية، ونشر ثقافة المواطنة والاختلاف مع الآخر.
- التحرك بقاعدة شعبية من خلال مفاهيم ثقافية تحكي عن التاريخ، والعادات، والتقاليد، ورموز المفكرين والمبدعين المصريين. فمثلما كانت القاعدة الشعبية هي سبب نجاح الثورة المصرية، فنحن بحاجة إلى ثورة ثقافية لن تنجح إلا من خلال قاعدة شعبية في القرى والنجوع ومحافظات مصر.

توصيات المؤتمر:

خرج المؤتمر بعدد من التوصيات، أهمها:

1. حث الحكومة الحالية على الإسراع بعلاج مشاكل الانفلات الأمني، حتى تلتفت إلى تنشيط القطاعات الاقتصادية المختلفة.
2. حث الحكومة ومؤسسات الدولة على الاهتمام بمراكز الفكر، والاستفادة من مخرجاتها.
3. لفت الأنظار من خلال وسائل الإعلام إلى أهمية إحداث ثورة ثقافية، والانتقال بندوات مراكز الفكر إلى المناطق العشوائية.
4. حث الحكومة على تنمية جداول الانتخابات، وإشاعة ثقافة التصويت الإلكتروني، وتخفيف الأعباء على الفقراء، حتى لا يتم التأثير فيهم من جانب أطراف معينة باستخدام المال السياسي، أثناء الانتخابات.
5. ضرورة تضمين الدستور نصاً يمنع قيام أحزاب ذات مرجعية دينية لما تنطوي عليه من تفتيت للحمة الوطنية، وتشجيع الانقسام الطائفي.

https://youtu.be/W5vbaoOVwkI?si=PQv998iYPmqaQ_kq

https://youtu.be/xKKYIOIVAOQ?si=HscDOjdpouNpgb3H

https://youtu.be/d42z7CYZihY?si=ACvi7mWL1vBN2qWc

https://www.youtube.com/live/85Vqw-oceoU?si=OIej4DE9iwm9UXYR

https://youtu.be/H5zkdKZG4r0?si=3IXNKUysGPBblbBc

https://youtu.be/nY07cubuRuY?si=xJvIlq6hle7x0MuW

https://youtu.be/SBmJs2TgnN4?si=whjsYnY2Xo8ZOc1K

https://youtu.be/OcGeMBCh92c?si=--4BpbDc-VQtKGbS

بعض شهداء ثورة 25 يناير | موقع ثورة 25 يناير

تحديات التحول الديمقراطي في مصر خلال المرحلة الانتقالية[56]

أصدر مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان كتاب جديد بعنوان "تحديات التحول الديمقراطي في مصر خلال المرحلة الانتقالية". الكتاب الذي يتكون من خمس فصول، يأتي ضمن سلسلة قضايا فكرية التي يصدرها مركز القاهرة. يضم الكتاب مجموعة من المفكرين والسياسيين والقانونيين أمثال ابراهيم الهضيبي، جابر جاد نصار، جمال البنا، عبد الغفار شكر، محمد نور فرحات، منير مجاهد وغيرهم من الباحثين ونشطاء حقوق الإنسان. يركز الكتاب على المرحلة الانتقالية في مصر وما تعانيه من تعثرات ومقدار انجازاتها، حيث يستعرض المحرر عمرو عبد الرحمن في المقدمة الخلفيات والتناقضات التي تشهدها المرحلة الانتقالية في مصر وما تطرحها من سيناريوهات للمستقبل. ويركز الفصل الأول من الكتاب على المسألة الدستورية والمبادئ العامة للدستور، بينما يتطرق الفصل الثاني إلي موقع الجيش في الدستور المصري.

[56] تحديات التحول الديمقراطي في مصر خلال المرحلة الانتقالية – مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

الفصلان الثالث والرابع يتناولان قضية "مدنية الدولة" وكيفية إعادة هيكلة مؤسسات الدولة والضمانات المطلوبة لمنع إنتاج دولة بوليسية جديدة. وتختتم الكتاب بنظرة عامة على مستقبل التعددية السياسية والنقابية في مصر كسند حقيقي لنجاح التحول الديمقراطي.

يذكر أن هذا الكتاب يضم مجموعة من الأوراق المقدمة في مؤتمر تحديات التحول الديمقراطي في مصر خلال الفترة الانتقالية والذي عقده المركز في 26و27 يوليو 2011

تحديات التحول
مصر خلال الفترة الانتقالية

لقراءة الموضوع اضغط علامة PDF

https://youtu.be/JfYfKvXNlaI?si=SXEGeM2hGKSLnILT

https://youtu.be/MYjKlwvnuzg?si=j8grqWwWk2Dxw04_

دور وسائل الإعلام في مراحل التحول الديمقراطي.. مصر نموذجا[57]

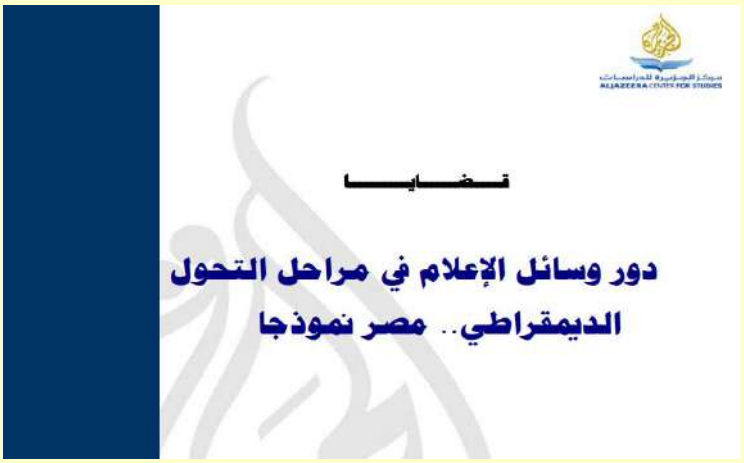

أولاً: مقدمة

لعبت ثورات الربيع العربي دورًا مهمًا وحاسمًا في زعزعة أركان النظام الإعلامي العربي خلال العقد الأخير، وتجلى ذلك بوضوح أكبر في البلدان التي تفجرت فيها عوامل الحراك السياسي والاحتقان الاجتماعي منذ مطلع ذلك العقد، وربما تكون مصر وتونس واليمن من أبرز تلك البلدان، فقد سمحت ظروف الهامش الديمقراطي والحريات النسبية المتاحة لديها بتحفيز الصحافة والفضائيات الخاصة، وتوظيف أدوات ما صار يُعرف بالإعلام الجديد (New Media) في التمرد على ثوابت الإعلام الرسمي، وتحرير قطاعات واسعة من الجمهور من سطوته. ومن غير المبالغة في هذا السياق القول بأن التضافر والتلاقح الفريد الذي نشأ بين وسائط الإعلام التقليدية الأكثر حرية، وبين تقنية الإعلام الأحدث التي عجز النظام الإعلامي العربي عن احتوائها، قد لعب الدور الأهم في تهيئة أجيال الربيع العربي للثورة وبلورة توجهاتها السياسية والمجتمعية، وهنا يمكن التأكيد على أنه إذا كان القهر السياسي والاجتماعي لأنظمة الاستبداد والاستغلال هو المفجر لثورات الشعوب، فإن الإعلام الحر والمستقل هو الذي يهيئ ويعجل بإنجازها.

---

[57] دور وسائل الإعلام في مراحل التحول الديمقراطي.. مصر نموذجا | مركز الجزيرة للدراسات

ويستطيع المدقق لجدلية الثورة والإعلام أن يلحظ ذلك الارتباط المتبادل بين مقومات الثورة وحالة الإعلام في شروط مكانية وزمانية محددة، فالثورات كتجسيد مباشر لإرادة الشعوب لا يمكن تصورها في غياب نظام اتصالي ومعرفي قادر على حشد قوى الثورة وتنظيمها في اتجاه الهدف، وفي الظروف التي تهيمن فيها الأنظمة الحاكمة على الآلة الإعلامية لا تجد الثوار بُداً من السعي لإحداث ثغرات في النظام الإعلامي القائم واحتلال مساحات مؤثرة بين جنباته، أو العمل على إنتاج بدائل اتصالية ومعرفية جديدة لتجسيد رؤى الثورة ومتطلباتها، وتؤكد شواهد الربيع العربي أن قوى التغيير في الواقع العربي مضت -ولا تزال- في هذين المسربين معًا، وهو الأمر الذي يفسر المكانة البارزة التي تحتلها شعارات حرية الصحافة والإعلام ضمن مطالب الحراك الثوري والإصلاحي في عموم الوطن العربي، وحرص القوى والحركات السياسية على استثمار معطيات ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصال على المستوى الكوني.(1)

ولوسائل الإعلام دور فاعل في تشكيل سياق الإصلاح السياسي في المجتمعات المختلفة؛ حيث تعكس طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع، وبين النخبة والجماهير. ويتوقف إسهام ودور وسائل الإعلام في عملية الإصلاح السياسي والديمقراطي على شكل ووظيفة تلك الوسائل في المجتمع وحجم الحريات، وتعدد الآراء والاتجاهات داخل هذه المؤسسات، بجانب طبيعة العوامل الثقافية والاجتماعية والسياسية المتأصلة في المجتمع، فطبيعة ودور وسائل الإعلام في تدعيم الديمقراطية، وتعزيز قيم المشاركة السياسية وصنع القرار السياسي، يرتبط بفلسفة النظام السياسي الذي تعمل في ظله، ودرجة الحرية التي تتمتع بها داخل البناء الاجتماعي.(2)

ثانيا: العلاقة بين وسائل الإعلام والتحول الديمقراطي

يلعب الإعلام المنخرط في عملية التغيير، دورًا أساسيًا في استمرارية العمل السياسي الإصلاحي والتوعوي، الذي تناط به مسؤوليات "حماية مكاسب التغيير الديمقراطي

وتطويرها"، وكشف جميع المعوقات والصعوبات التي تحول دون نجاحها، والحفاظ على روح الوهج الثوري والمضي في طريق التحول الديمقراطي على مستوى البلدان العربية ولاسيما بلدان الربيع العربي، لذلك يقتضي بناء الرسالة الإعلامية المرافقة لعملية الانتقال الديمقراطي، عملًا إعلاميًا محترفًا يعيد صياغة وإعداد وتقديم مواقف المواطنين، والاتجاهات العامة للرأي العام.(3)

وبعد الاطلاع على أدبيات العلوم السياسية نلحظ أنه لا توجد نظرية علمية شاملة ودقيقة توضح وتشرح طبيعة الدور الذي تقوم به وسائل الإعلام في عملية التحول الديمقراطي؛ فالدراسات والنظريات المتوافرة حول هذه القضية يكتنفها الشائ والغموض لدرجة التعقد والتشابك إلى حد كبير، فقد أوجدت تلك الدراسات تباينات حول عما إذا كانت هناك علاقة إيجابية أم سلبية بين وسائل الاتصال والديمقراطية، وعما إذا كان ينبغي أن تسبق عملية تحرر وسائل الإعلام خطوات التحول الديمقراطية أم العكس.

ولكن يمكن تصنيف الدراسات المفسرة للعلاقة بين وسائل الإعلام والتحول الديمقراطي في ضوء اتجاهات ثلاثة، وهي:(4)

- الاتجاه الأول:

يعترف بالدور الفاعل للإعلام في عملية الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي باعتبار أن وسائل الإعلام هي أداة أساسية في الانتقال إلى الديمقراطية، والإصلاح السياسي بمعناه العام.

- الاتجاه الثاني:

ينظر بنظرة سلبية لدور وسائل الإعلام في عملية التحول الديمقراطي والتغيير السياسي من منطلق عدم وجود علاقة إيجابية واضحة بين التحول الديمقراطي وحرية وسائل الإعلام أو

التشكيك والتقليل من أهمية دور وسائل الإعلام في التحول الديمقراطي.

■الاتجاه الثالث

:ينظر هذا الاتجاه إلى طبيعة العلاقة بين الإعلام والديمقراطية بوجهة نظر اعتدالية تعطي للإعلام أدوارًا محددة في مرحلة التحول.

ثالثًا: وظائف الإعلام في ضوء التحول الديمقراطي

يفترض Jurgen Habermas ضرورة توافر أربعة شروط أو محددات رئيسة حتى تتمكن وسائل الاتصال من القيام بوظائفها الديمقراطية، وهي:(5)

1. القدرة على تمثيل الاتجاهات المختلفة داخل المجتمع:

حيث إنه توجد في كل مجتمع مجموعة من الجماعات ذات الأهداف والاحتياجات والأيديولوجيات المختلفة، وحتى تستطيع وسائل الإعلام أن تمثل المجتمع في تنوعه فإنها لابد أن تتيح لكل هذه الاتجاهات فرصة الوصول إلى الجماهير، وأن تعرض أفكارها دون أية قيود من السلطة الحاكمة، وعندما يتحول استخدام وسائل الإعلام إلى نوع من الامتياز والاحتكار لبعض الأشخاص والجماعات والاتجاهات الفكرية والأيديولوجية المسيطرة تتراجع الديمقراطية، وتنتفي وظائف الإعلام الديمقراطي.

2. حماية المجتمع

فيرى Habermas أن الشرط الثاني لقيام وسائل الإعلام بوظيفتها في المجتمع الديمقراطي هو أن تتوافر لها القدرة على حماية مصالح المجتمع، بأن تكون حارسًا للمجتمع. حيث يتطلع الجمهور لوسائل إعلام تراقب تركيب السلطة داخل المجتمع، وتمثل مصالح المجتمع في مواجهة السلطة، وإخبار الجمهور بأية انحرافات ترتكبها السلطة.

3. توفير المعلومات للجمهور :

حيث إن توفير وسائل الإعلام للمعرفة يتم لصالح الأفراد والمجتمع في الوقت نفسه، ومن خلال ذلك يتكامل دور وسائل الإعلام مع دور المؤسسات التعليمية، فلكي يزدهر المجتمع الديمقراطي فإن أعضاءه يجب أن يتقاسموا المعرفة، وتقاسم المعرفة هو شكل من أشكال التعليم الذي يضمن أن تكون عملية صنع القرار صحيحة وقائمة على المعرفة، فيشير Habermas إلى ضرورة توفير المعرفة للجميع لكي يستطيعوا أن يتخذوا القرارات الصحيحة، ولكي تكون تلك القرارات في صالح المجتمع، وهذا لا يمكن تحقيقه إلا إذا حصل كل مواطن على المعلومات عما يحدث في العالم، وأصبح هناك فهم مشترك بين المواطنين لهذه الأحداث.

4. المساهمة في تحقيق الوحدة الاجتماعية :

فوسائل الإعلام تساهم عن طريق تقاسم المعرفة في تحقيق الوحدة الاجتماعية، كما تساعد المجتمع على أن يظل موحدًا حيث توجد ثقافة عامة مشتركة لكل أعضاء المجتمع، ووسائل الإعلام تقوم بنشر هذه الثقافة العامة المشتركة، فكلما شعر أعضاء المجتمع بهذا المشترك الثقافي زاد توحدهم وازدادت قدرتهم على اتخاذ القرارات التي تحقق المصلحة العامة؛ فالمساهمة في تحقيق الوحدة الاجتماعية والترابط تعد من الوظائف الرئيسة للإعلام كما حددها) Lasswell حيث يرى أن من الوظائف المهمة للاتصال تحقيق الترابط في المجتمع تجاه البيئة الأساسية وقضاياها، وتفسير ما يجري من أحداث وما يبرز من قضايا بما يساعد على توجيه السلوك؛ حيث للاتصال دور في تشكيل الرأي العام الذي به تتمكن الحكومات في المجتمعات الديمقراطية من أداء مهامها.

ويرى Jennings and Thompson أن الإعلام الحر يقوم بثماني وظائف أساسية لدعم عملية التطور الديمقراطي والإصلاح السياسي، وتشمل هذه الوظائف الآتي(6):

1. الوفاء بحق الجماهير في المعرفة :من خلال نقل الأنباء من مصادر متعددة، وشرحها وتفسيرها، ونقل الآراء المختلفة حول القضايا الداخلية والخارجية.
2. الإسهام في تحقيق ديمقراطية الاتصال :من خلال تحولها لساحة للتعبير الحر عن كافة الآراء والاتجاهات وإتاحة الفرصة للجماهير لإبداء آرائها في المشروعات الفكرية والسياسية المطروحة، وفي التعبير عن مشاكلها.
3. الإسهام في تحقيق المشاركة السياسية :من خلال إتاحة المعلومات الكافية التي تؤهل المواطنين للمشاركة واتخاذ قراراتها بالانتماء للأحزاب السياسية، أو التوجهات الفكرية، أو التصويت بما يدعم النشاط السياسي العام.
4. إدارة النقاش الحر في المجتمع :بين جميع القوى والتوجهات والأفكار للوصول إلى أفضل الحلول.
5. الرقابة على مؤسسات المجتمع :وحمايته من الانحراف والفساد، عن طريق الكشف عن انحرافات السلطة، وفساد مسؤوليها، وإساءة استخدام السلطة لتحقيق المنافع الشخصية.
6. المساعدة في صنع القرارات :فلوسائل الإعلام تأثير كبير على القرارات السياسية، ويرجع ذلك لأنها تؤثر على القرارات السياسية فقد تعطي الشعبية أو تحجبها عن صانع القرار، كما أن صانع القرار ينظر إليها كمقياس لرد فعل الناس تجاه سياسته وقراراته، فوسائل الاتصال في الأنظمة الديمقراطية تكون حرة في نقل المعلومات والتفاعل مع القضايا والأحداث وبالتالي تكون قدرتها على صنع القرار قوية، بينما في النظم السلطوية حيث تُنقل المعلومات من أعلى إلى أسفل، يضعف الدور الذي قد تمارسه هذه الوسائل.
7. التأثير في اتجاهات الرأي العام :حيث أصبحت وسائل الاتصال في المجتمعات الحديثة تقرر بشكل كبير ما الذي يشكل الرأي العام، وتزوده بغالبية المعلومات التي من خلالها يطلع على الشؤون العامة ومعرفة الشخصيات السياسية بجانب دورها في المناقشات العامة

والعملية الانتخابية ككل، فعن طريقها يتم بناء الحقيقة السياسية نظرًا لأن الجمهور لا يملك التحكم فيما يُقدَّم له، وإنما هو في العادة يستجيب ويتفاعل مع مضامين الوسائل الإعلامية، فعن طريق مضمون هذه الوسائل يمكن التعرف على توجهات الرأي العام ورؤيته حول مختلف القضايا مما يرشد السلطة السياسية ويسهم في إنجاح سياساتها ويقلل من فرص تعرضها للخطر والانتقاد من قبل الرأي العام؛ فالحكومات لا تستطيع أن تصل إلى الجماهير إلا من خلال هذه الوسائل التي لها قوة كبرى في التأثير على الرأي العام، كما أن ثقة الجمهور في وسائل الإعلام تفوق عادة ثقته في الحكومات.

8. مراقبة الأحداث المعاصرة: وهي الأحداث التي من المحتمل أن تؤثر بالإيجاب أو السلب على رفاهية المواطنين، بحيث يكون المجتمع على اطلاع ومعرفة بما يجري وقادرًا على التكيف مع الظروف والمستجدات.

رابعًا: مسار التحول الديمقراطي في مصر ودور وسائل الإعلام فيه

إن النظم السلطوية تولد حالة من السلبية على مستوى المشاركة السياسية وذلك عبر آليتين متوازيتين:

الأولى:

إفقاد المواطنين الثقة في عملية المشاركة المباشرة من خلال نتائج الانتخابات التي تحافظ على الوضع القائم،

والثانية:

من خلال السيطرة على السلطة التشريعية مما يفقدها قيمتها لدى المواطنين. وفي ذات الوقت تمنحه مساحة للتعبير والرأي بل والحركة أحيانًا من خلال مساحة الحرية الممنوحة للإعلام وهامش من الاستقلال بالقضاء، لتصبح منفذاً للتنفيس وبديلًا عن المشاركة المباشرة. وبعض هؤلاء المحللين يصورون التطور الديمقراطي على أنه رسم بياني تصاعدي يبدأ من النظم

السلطوية وينتمي بالنظم الديمقراطية، ويضعون النظام السلطوي الانتخابي في نقطة خارج هذا الخط من أسفل، مؤكدين على ضرورة العمل على تحريك هذه النقطة لندخل في إطار الخط اليابني حتى يكون النظام قابلًا للتطور نحو الديمقراطية:(7)

1. التحول الديمقراطي الثوري وأسبابه ودور وسائل الإعلام الجديد في إحداثه

وإذا نظرنا إلى الفترة من 2005 إلى 2010 فسنجد انتكاسة واضحة في خريطة الإصلاح السياسي والديمقراطي بمصر حيث تم تهميش دور القضاء بإبعاده عن الإشراف على الانتخابات وابتكار أساليب قانونية لإيقاف تنفيذ أحكامه، بل وأحيانًا بتجاهل تام لأحكام واجبة التنفيذ. على مستوى الإعلام عاد الإعلام الرسمي بتوجيهات إلى دور الناطق الرسمي للحكومة المصرية والمدافع عنها وحجب أي أصوات مخالفة لها، أما الإعلام الخاص فتعرض لهجمات، سواء مباشرة عبر تحويل رؤساء تحرير بعض صحفه لمحاكمات، أو بالضغط على المالكين لتحديد خطوط حمراء للرأي تحددها الدولة، وأحيانًا استخدام رأس المال لشراء الصحف واستبعاد من ترغب الحكومة في استبعاده عبر المالك الجديد، وهو ما حدث مع جريدة الدستور قبل الانتخابات النيابية الأخيرة، كما تعرض الإعلام الخارجي والممثل في الفضائيات لحملات تشويه منظمة خاصة قناتي الجزيرة والبي بي سي العربيتين.

أما على مستوى الانتخابات فقد شهدت الانتخابات الأخيرة في نوفمبر 2010 أكبر حملة سواء للتزوير أو للتأثير على الناخبين، بما في ذلك استخدام الرشاوى والعنف لنصل إلى الميدان الأخير الممثل في مجلس الشعب الذي تم حله بعد الثورة والذي أُقصي منه كافة أشكال المعارضة وحصل الحزب الوطني الحاكم على 97% من مقاعده.

وما لم يتوقعه أحد أن يأتي رد الفعل لهذه الردة بهذه السرعة ومن فئة خارج هذه التفاعلات وهي فئة الشباب التي رفضت أن يتم سحب ما اكتسبه المجتمع من مساحات في حرية الرأي والتعبير والحركة سواء تحت قبة البرلمان أو في الانتخابات أو ساحات القضاء أو في الإعلام،

وتحركت كبديل عن الفئات الطبيعية صاحبة الحركة المباشرة في هذه المساحات من المعارضة التقليدية، وانطلقت الثورة المصرية نتيجة للحشد عبر مواقع التواصل الاجتماعي والإعلام الجديد حيث تم إسقاط الرئيس السابق مبارك في 11فبراير2011.

فكل الأسباب المباشرة وغير المباشرة لقيام ثورة 25 يناير تؤكد وجود صراعات مختزنة داخل الشعب المصري وفساد سياسي كبير تفشى في العهد البائد.

وقد لعبت تكنولوجيا الاتصالات دورًا مهمًا في الدعوة للثورة المصرية وخاصة الشبكة العنكبوتية؛ ويأتي دورها من خلال الموقع الاجتماعي فيسبوك الذي استغله النشطاء السياسيون في مصر للتواصل مع بعضهم البعض وطرح ونشر أفكارهم ومن ثم جاءت الدعوة إلى مظاهرة قوية في يوم 25 يناير الذي يوافق عيد الشرطة سابقًا، وكان لتحديد هذا اليوم بالذات بالغ الأهمية في المعنى والرسالة فقد كانت الرسالة موجهة خصيصًا لوزارة الداخلية والأسلوب القمعي الذي تتبعه. قام المواطن المصري وائل غنيم والناشط عبد الرحمن منصور بإنشاء صفحة بعنوان "كلنا خالد سعيد" في الموقع الاجتماعي فيسبوك على شبكة الإنترنت، وكان خالد سعيد قد قُتل في الإسكندرية في 6 يونيو 2010 بعد أن عُذب حتى الموت على أيدي اثنين من مخبري قسم شرطة سيدي جابر؛ مما أثار احتجاجات واسعة مثلت بدورها تمهيدًا مهمًا لاندلاع الثورة. كما دعا وائل غنيم والناشط عبد الرحمن منصور من خلال الصفحة على موقع الفيسبوك إلى مظاهرات يوم الغضب في 25 يناير عام 2011 وكان له دور كبير في التنسيق مع الشباب لتفجير الثورة في 25 يناير 2011.

فالثورة عندما بدأت يوم 25 يناير كانت مكونة من الشباب الذين شاهدوا صفحة "كلنا خالد سعيد" على موقع الفيسبوك أو شباب الفيسبوك كما قال وائل غنيم في حديثه مع الإعلامية منى الشاذلي في برنامج العاشرة مساءً؛ ومن ثم تحولت إلى ثورة شارك فيها جميع الشباب.

2. مسارات إعادة بناء النظام الإعلامي المصري في ضوء التحول الديمقراطي الثوري(8)

المسار الثاني هو إعادة بناء النظام الإعلامي القومي أو الحكومي على أساس تحويله من نظام الإعلام الموجه التابع تبعية مطلقة للدولة (أسوأ أنواع الإعلام قاطبة، وتراجع في العالم كله بعد سقوط الاتحاد السوفيتي السابق) إلى نظام إعلام الخدمة العامة Public service TV & Radio، وهو النظام المطبق في العديد من الدول الأوروبية الديمقراطية) بريطانيا BBC، وأستراليا ABC ، كندا، وألمانيا.. إلخ(، وهو نظام إعلامي محصن من الخضوع للاعتبارات التجارية-الاستهلاكية والإعلانات، وضغوط جماعات المصالح، عن طريق تأمين مصادره المالية من خلال الاشتراكات التي يدفعها المواطنون والتي تؤمنها الدولة لجهاز بث الخدمة العامة، ومحصن من التدخل السياسي الحكومي في سياساته التحريرية والبرامجية، أيا كان نوع الحزب الحاكم أو الحكومة القائمة، بتكوين إداري-تنظيمي، يقوم على الفصل التام بين مجلس الأمناء أو مجلس الإدارة الذي يتحاور مع السلطة السياسية القائمة، وبين الإدارة العامة وإدارات التحرير والبرامج المستقلة تمامًا في كل قراراتها، وفي طريقة إنفاقها على التغطيات الإعلامية وهي تقدم تقريرًا عن الموازنة لمجلس الأمناء والإدارة، وليس للسلطة السياسية، ولكن لا تقدم تقريرًا عن إدارتها المختصة، أو قراراتها التحريرية، كما يضمن استقلالها التحريري بميثاق صحفي، تلتزم الحكومة بمقتضاه (وأحيانًا يكون في صورة تشريع برلماني ملزم) بعدم التدخل بأية صورة من الصور في عمل هيئة البث العامة، كما يلتزم مجلس الأمناء أو الإدارة بالدفاع عن حرية المدير العام ورئيس التحرير والبرامج وكل عناصر العملية الإعلامية في اتخاذ القرارات التحريرية ونوع التغطية، ما دامت ملتزمة بالقواعد المهنية المتعارف عليها من الموضوعية والتوازن والدقة... وما دامت ملتزمة بمواثيق الشرف الإعلامية المهنية التي يضعها المهنيون في الهيئة بأنفسهم، أو مواثيق الشرف المتفق عليها في كل

المؤسسات الإعلامية والصحفية الدولية مثل عدم الاعتداء على حرمة الحياة الخاصة، وعدم الاعتداء على العقائد والأديان، وعدم خدش الحياء والآداب العامة. . . إلخ.

إعادة الاعتبار للأخبار والشؤون الجارية، يشمل مهمة إعادة بناء نظام الإعلام المملوك للدولة، وإعادة هيكلته، وإعادة الاعتبار إلى صناعة الأخبار وشؤون الساعة أو الشؤون الجارية News and Current Affairs Industry على الترفيه الناعم المسطح للوعي الجمعي المصري، لمبرر إغراق الشباب ببرامج المسابقات والمنوعات، وحصر الأخبار في أخبار مسؤولي الدولة، وعملية غسيل المخ والتضليل السياسي.

وبدون الاهتمام بالأخبار والشؤون الجارية وتأمين تدفق حر للمعلومات للشعب المصري، وتوفير منبر حر لكل وجهات النظر السياسية والثقافية ولأطراف الحياة العامة، وهم الحكومة والمعارضة والمجتمع المدني، فإن فقدان المصداقية في الإعلام المرئي والمسموع المملوك للدولة، سيظل مستمرًا لدى الجماهير، لتظل وسائل الإعلام غير المصرية، ذات الطبيعة الإخبارية، هي المؤثر الحقيقي في مسألة إخبار المصريين بشؤون وطنهم وأحوالهم العامة، وبالتالي سنظل اللاعب الرئيسي في التأثير على توجهات الرأي العام المصري.

---

*كاتب مصري – كلية الإعلام – جامعة القاهرة

دور الإعلام في التحول
اليمقراطي في مصر.pd

لقراءة المقال والاطلاع علي المصادر

اضغط علامة PDF

الفصل السابع

الديمقراطية في مصر . . . حقيقة أم خيال؟

تمهيد

حتى لا ننسى.. نحن المصريين.....

أننا في محاولات مستمرة لتحقيق فكرة الديمقراطية في الأساس وتأسيس الدولة المدنية في مصر، في حين توجد جماعات وأطراف في مصر يكنون العداء تجاه الفكرة الديمقراطية الأمر الذي يحدونا إلى الإسراع بالتحول الديمقراطي الذي هو من أمضى الأسلحة التي تعين الشعب والدولة في مجابهة تلك الجماعات والأطراف.

إن التحول الديمقراطي كان قد توقف خلال حكم الجماعة الإرهابية وأعاقته الاعتصامات في "رابعة" و"النهضة" والعمليات الإرهابية في "كرداسة" و"دلجا" وحرق الكنائس والمساجد وتدمير المناحف في "المنيا" وتفجيرات مديريات أمن الدقهلية والقاهرة وجنوب سيناء، وأعمال العنف في الجامعات، والفوضى الممنهجة التي يقودها أعضاء الجماعة الإرهابية كل يوم جمعة، والمطلوب الآن استئنافه.

إننا نجب أن نعمل جاهدين لتأسيس مجتمع ديمقراطي يوفر الحرية والمساواة والعدالة لجميع المواطنين من دون تمييز، ويفتح مجالات العمل الوطني وفرص المشاركة في الحياة السياسية والمجالات الاقتصادية والاجتماعية للجميع من دون استثناء، وتحقق لجميع المصريين الأمن والسلامة في بلدهم مطمئنين لحكم القانون وسيادته على الجميع.

إن التحول الديمقراطي هو من ركائز تدعيم دولة المؤسسات ونظام الحكم المؤسس على سيادة القانون وتداول السلطة والمواطنة وحرية اختيار المواطنين لمن يحكمهم ومن يمثلهم في المجالس التشريعية والمحلية.

إن التحول الديمقراطي في مرحلته الحالية الذي وُضعت لبنته الأساسية في دستور 2014، هو سبيل مصر للتقدم واستعادة مكانتها في المجتمع العالمي المعاصر وضمان قوتها.

إن التحول الديمقراطي هو التزام وطني وضرورة بقاء، وحتمية منطقية وعملية لا بديل عنها لمجاراة العالم المتقدم واللحاق بالركب، ولتحد حضاري يجب قبوله لتأكيد صلابة وفعالية وتفوق القيم الوطنية للمصريين.

والعنصر الأساسي في إنجاز التحول الديمقراطي يقتضي وجود كيان رسمي يعنى بتصميم وتدبير كافة المقومات والموارد اللازمة وذلك بإنشاء منصب رسمي على مستوى عال للاهتمام بتصميم ومتابعة تنفيذ فعالياته، وذلك بأن يضم الفريق الرئاسي المعاون لرئيس الجمهورية مستشاراً أو مساعداً للرئيس لشئون التحول الديمقراطي، وإنجاز الاستحقاق الرئيسي في خارطة المستقبل بالانتهاء من انتخابات مجلس النواب، ثم الشروع فوراً في انتخابات المجالس المحلية الشعبية.

إن زيادة وعي الجماهير بأهمية الفكرة الديمقراطية تتطلب تنظيم حملات جماهيرية مع كل طوائف الشعب لشرح مضامين الديمقراطية ومزاياها واتفاقها مع قيم وأعراف الشعب المصري الوسطي، وشرح حقوق وواجبات المواطنين في ظل الحكم الديمقراطي. كذلك يجب استثمار مواقع التواصل الاجتماعي والتطبيقات الإلكترونية في الوصول إلى الجماهير العريضة لإقناعها بمفاهيم ومزايا الديمقراطية وكسبها إلى جانب "التحول الديمقراطي."

ومن العناصر الحاسمة في تفعيل التحول الديمقراطي أن يتم تهيئة المناخ السياسي بقيام الأحزاب السياسية بتوفيق أوضاعها حسب ما قضى به الدستور في المادة رقم 74 بأنه "لا تجوز مباشرة أي نشاط سياسي، أو قيام أحزاب سياسية على أساس ديني، أو بناء على التفرقة بسبب الجنس أو الأصل أو على أساس طائفي أو جغرافي، أو ممارسة نشاط معاد لمبادئ الديمقراطية، أو سري، أو ذي طابع عسكري أو شبه عسكري".

كذلك تفعيل المادة رقم 73 التي تنص بأن "للمواطنين حق تنظيم الاجتماعات العامة، والمواكب والتظاهرات، وجميع أشكال الاحتجاجات السلمية، غير حاملين سلاحاً من أي نوع، بإخطار

على النحو الذي ينظمه القانون، وحق الاجتماع الخاص سلمياً مكفول، دون الحاجة إلى إخطار سابق، ولا تجوز لرجال الأمن حضوره أو مراقبته، أو التنصت عليه"، ومن ثم تجب مراجعة قانون تنظيم التظاهر وإدارة حوار مجتمعي جاد حول نتائج تطبيقه حتى الآن ومعالجة ما يكون قد شاب تطبيقه من تعنت من جانب الدولة أو تجاوزات من جانب بعض المواطنين المعارضين للقانون.

كذلك من الواجب سرعة تطبيق القانون الجديد للجمعيات الأهلية بعد أن تمت مناقشته والتوافق حوله في حوارات مجتمعية جادة وشاملة لكل المعنيين والمتأثرين بذلك القانون ومع التأكيد على اتفاقه مع المادة رقم 75 من الدستور، وكذا تفعيل المادتين رقم 76 ورقم 77 واللتان تنصان على إنشاء النقابات والاتحادات والنقابات المهنية وإدارتها على أساس ديمقراطي.

قانون العمل الأهلي.pdf

للاطلاع على القانون اضغط علامة PDF

ونعود إلى ما ذكرناه.... من أن العنصر الأساسي في تحريك التحول الديمقراطي هو وجود كيان رسمي يعنى بوضع الخطة الوطنية للتحول في طريق الديمقراطية وحفز المواطنين والقوى والأحزاب السياسية وكافة منظمات المجتمع المدني لدعم هذا التحول وتفعيله بالممارسة حتى تتحقق الديمقراطية وتتأكد على مستوى الوطن.

والأمر المستغرب أنه ورغم الاهتمام البادي من أحاديث المسئولين بقضية "التحول الديمقراطي"، إلا أنه ومنذ استقالة حكومة د. عصام شرف في 22 نوفمبر 2011 والتي كانت

تضم منصباً لنائب رئيس الوزراء للتنمية السياسية والتحول الديمقراطي، خلت جميع الحكومات التي شكلت منذ ذلك التاريخ وحتى اليوم من مثل ذلك المنصب.

ونعتقد أنه في ظل الدستور الجديد قد لا تهتم الحكومات الحزبية. التي قد تشكل بعد انتخابات مجلس النواب. بإيجاد ذلك المنصب، لذلك كان اقتراحنا أن يضم الفريق الرئاسي المعاون لرئيس الجمهورية مستشاراً أو مساعداً للرئيس لشئون التحول الديمقراطي، خاصة وقد جاء في "رؤية الرئيس السيسي" التي طرحها للشعب وقت الانتخابات الرئاسية أن الثورة قد أنعشت في شرائح المجتمع الكادحة " روح الأمل والحلم ومنحتها حق السعي لحياة كريمة قائمة على العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل لعوائد التنمية وثروات الوطن، في ظل حياة ديمقراطية سليمة، مؤسسة على التعددية السياسية والحزبية، والتداول السلمي للسلطة، والفصل بين السلطات مع ضمان التوازن بينها، وتلازم المسئولية مع السلطة، واحترام حقوق الإنسان وحرياته على الوجه الذي يكفله الدستور المصري".

ولكن ذلك التوجه نحو الديمقراطية الذي عبر عنه الرئيس لم يتم تقنينه وإعلانه للناس في شكل برنامج عمل تلتزم به الرئاسة والحكومة. حتى الآن.!

✓ أما العنصر الثاني في التمكين لتحول ديمقراطي حقيقي فهو ضرورة العمل على نشر المعرفة بحقيقة النظام الديمقراطي وتوضيح المضامين الصادقة لفكرة الديمقراطية وكونها تؤسس:

✓ لدولة مدنية وطنية؛ دولة تؤمن بحياة أساسها الحرية والديمقراطية واحترام كرامة الإنسان وحقوقه وتحكمها دستور ديمقراطي يوافق عليه غالبية المواطنين، ويضمن التغيير الديمقراطي من أجل إقامة وطن حر ومجتمع تسوده الحرية والقانون.

- ✓ دولة تؤمن بتدعيم قيم المواطنة وأن الدين لله والوطن للجميع، وتلتزم بحق المواطنين في تحسين جودة الحياة باستمرار، وضمان الحق في حياة حرة كريمة يأمن فيها المواطن على حاضره ومستقبله.
- ✓ دولة تلتزم بتكافؤ الفرص للجميع وتضمن عدم التمييز وتؤكد سيادة القانون، ومن ثم فهي دولة تنطلق فيها الفرص والحريات للإبداع الإنساني في جميع المجالات.
- ✓ دولة تؤمن باستقلال القضاء وأن تحاكم المصريون أمام قضائهم الطبيعيين والمساواة بين الحكام والمحكومين في الامتثال لحكمه، إلا ما تقضي القوانين بمحاكمة أعمال الإرهاب أمام القضاء العسكري.
- ✓ إن المصريين يصرون على إقامة مجتمع ديمقراطي يوفر الحرية والمساواة والعدالة لجميع المواطنين من دون تمييز، ويفتح مجالات العمل الوطني وفرص المشاركة في الحياة السياسية والمجالات الاقتصادية والاجتماعية لكل المواطنين الشرفاء، الذين تحافظون على ثوابت الوطن ومقدساته وتحترمون دستوره وقوانينه، وهم يدركون أن السبيل الوحيد لتنمية مصر واستعادة مكانتها في المجتمع العالمي المعاصر وضمان قوتها وعزها لن يكون إلا بتدعيم دولة المؤسسات ونظام الحكم القائم على سيادة القانون وتداول السلطة، وحرية اختيار المواطنين لمن تحكمهم ومن يمثلهم في المجالس التشريعية والمحلية.
- ✓ إن الديمقراطية سوف تكون الآلية الحقيقية لإطلاق المشروع الوطني للتنمية الشاملة وتحقيق انطلاقة إنتاجية في الصناعة والزراعة والخدمات، يتحقق من خلالها للمصريين ما هم جديرون به من مستوى كريم للحياة.
- ✓ إن التحول الديمقراطي الذي يطمح له المصريون كأسلوب حياة سوف يمكنهم من إعادة بناء الوطن وإحداث نقلة نوعية شاملة في كافة مرافق الحياة ومجالاتها، تنقلهم إلى الأحسن والأفضل بالمعايير العالمية، مع احترام وتفعيل مبدأ الرجوع إلى القاعدة الشعبية

في جميع المسائل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المصيرية، وألا ينفرد الحاكم أو السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية بتلك القرارات رغماً عن إرادة المصريين أصحاب الشأن.

✓ إن الشعب المصري مسئول عن حاضره ومستقبله، وعليه التمسك بحقه الدستوري في الاختيار وتقرير مسار الوطن في الاتجاه السليم الذي عبرت عنه ديباجة الدستور بأننا "نحن نؤمن بالديمقراطية طريقاً ومستقبلاً وأسلوب حياة، وبالتعددية السياسية، وبالتداول السلمي للسلطة، ونؤكد على حق الشعب في صنع مستقبله، وهو وحده مصدر السلطات، الحرية والكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية حق لكل مواطن، ولنا ولأجيالنا القادمة. السيادة في وطن سيد."

✓ إن التحول الديمقراطي ما هو إلا تفعيل تلك الكلمات الرائعة ، التي أقرها المصريون بموافقتهم على الدستور ، وضرورة نقلها من حيز الكلام والتعبيرات الإنشائية إلى نطاق الأفعال بترجمة الدستور إلى تشريعات ونظم وإجراءات تحيله إلى حياة تمشي على الأرض وليس مجرد صفحات في كتاب !

✓ نحن في انتظار تحرك شرائح الشعب الكادحة التي ذكرها الرئيس السيسي في رؤيته للمستقبل للعمل على وضع الدستور موضع التنفيذ ، لا أكثر ولا أقل.. !

الخطأ النار تخي وآثاره الباقية حتى اليوم

بعد أكثر من عشرة سنوات على ثورة 25 يناير 2011 تبدو صورة الوطن غريبة عما كان المصريون يحلمون به يوم أن احتشدوا في ميدان التحرير وغيره من الميادين في طول مصر وعرضها يهتفون "الشعب يريد إسقاط النظام ، وقد أسقطوه فعلا" ويشيع القلق بين المصريين

جراء أحداث عنف متصاعدة والتي تهدد بانهيار الدولة ومؤسساتها وضياع فرص تحقيق أهداف الثورة وإهدار دماء الشهداء والمصابين التي أريقت من أجل التخلص من النظام البائد وبدء عصر الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

لقد روعُ المصريون بسلسلة من الأحداث الجسام تمثلت في محاولات إثارة الفتنة الطائفية في حادثة المارينياب واعتصامات ماسبيرو ثم موقعة شارع محمد محمود، وأحداث الاعتصام في شوارع مجلس الوزراء وقصر العيني والشيخ ريحان الذي قتل خلالها أكثر من عشرين مصرياً وأصيب المئات، محرق المجمع العلمي المصري!

وقد أسفرت تلك الحوادث الدامية عن حدوث شرخ عميق بين الشعب والجيش وساءت الصورة الذهنية للمجلس الأعلى للقوات المسلحة بين المواطنين الذين باتوا يحملونه كل المسئولية عن استخدام القوة المفرطة في فض الاعتصامات بإطلاق الرصاص على المعتصمين والتعامل بعنف غير معتاد مع المتظاهرين والمظاهرات وصل إلى حد السحل ونزع ثياب البعض منهن في الشوارع.

في ذات الوقت فقد شهدت البلاد حالة غير مسبوقة من التردد في حسم كثير من المشكلات التي تفجرت كمطالب لفئات كثيرة المواطنين طالت معاناتهم طوال سنوات حكم الرئيس المتنحي وكانوا يتوقعون حل مشكلاتهم بعد الثورة، فضلاً عن عناصر النظام المتنحي ما زالت قائمة لم يلحقها التغيير الثوري كما كان يتمناه ثوار 25 يناير!

ورغم تشكيل د. الجنزوري في 7 ديسمبر 2011 حكومة أسماها "حكومة إنقاذ الثورة" خلفاً لحكومة الدكتور عصام شرف المستقيلة فلم يصدر عن تلك الحكومة برنامج واضح يتناول الأسلوب المقترح لحل المشكلات ومعالجة الاختناقات أو كيفية الاستجابة للمطالب الفئوية أو كيفية النهوض بالاقتصاد الوطني بسرعة.

ولا شك عندي أن المسئولية عما آلت إليه أحوال مصر والمصريين، تعود إلى الخطأ التاريخي الذي حدث باختيار المجلس الأعلى للقوات المسلحة الطريق الذي حدده الرئيس المتنحي بإجراء بعض تعديلات محدودة في عدد من مواد دستور 1971 وما تبعها من استفتاء الشعب على تلك التعديلات التي حددت خارطة طريق خاطئة بإجراء الانتخابات التشريعية قبل وضع دستور جديد للبلاد .

وقد أدي هذا إلى اندلاع الفتنة حيث انقسم الوطن إلى فصيلين أحدهما يدعو إلى التمسك بنتيجة الاستفتاء ويصر على أن تتم الانتخابات في موعدها الذي حدده الإعلان الدستوري الصادر في أعقاب الاستفتاء، وفصائل أخرى كانت تنادي بأن الأمر اللازم والطبيعي والمنطقي أن يوضع دستور جديد للبلاد يعبر أهداف الثورة وتحدد نظام الحكم الجديد .

ولما كانت لجنة التعديلات الدستورية أغفلت ، ومن ثم من صاغوا الإعلان الدستوري الصادر في 30 مارس 2011 ، تحديد الشروط والمعايير التي يلتزمها أعضاء مجلسي الشعب والشورى المنتخبين عند اختيارهم الأعضاء المائة الذين سيشكلون الجمعية التأسيسية لوضع الدستور الجديد، ظهرت مبادرات عدة لسد هذا النقص باقتراح إعلان وثيقة للمبادئ الأساسية للدستور ومعايير اختيار الجمعية التأسيسية، ورغم قبول مختلف الأحزاب والقوى السياسية لتلك المبادرات، إلا جماعة الإخوان المسلمون وحزبها " الحرية والعدالة" عادوا وأنكروا موافقتهم عليها .

ورغم انقضاء السنوات منذ 2011 حتى الآن، ما زالت تتعدد الرؤى ،وإن شئت النظريات ، التي تعبر عن أهواء المروجين لها بأكثر مما تعبر عن فكر سياسي يبتغي صالح الوطن وضمان تحقيق أهداف الثورة .

وتبقى جماهير الشعب والثوار أصحاب الثورة وصناعها الذين قدموا الشهداء والدماء، والذين سجنوا وحوكموا أمام المحاكم العسكرية واتهموا بالبلطجة والعمالة لأطراف أجنبية تتولى

تدريبهم وتمويلهم لإثارة الشغب وعدم الاستقرار في البلاد . هذا الطرف هو الذي سيكون الغلبة في تقرير مصير الوطن، وسيضطر المزايدون على الثورة إلى الخضوع لإرادته.

لقد كان لحالات عدم الاستقرار والبعد عن المسار الديمقراطي آثاراً سلبية على رؤية العالم لمصر ،وانخفض ترتيب مصر في كثير من المؤشرات الدولية المهمة:

مؤشر الديمقراطية لعام 2021: ما هو ترتيب البلدان العربية؟[58]

سجلت منطقة العالم العربي أدنى المراتب واحتلت خمس دول عربية وهي سوريا، اليمن، ليبيا، السعودية، السودان والبحرين أسوأ مستويات التصنيف للديمقراطية كما وضعت 17 دولة عربية من أصل 20 ضمن تصنيف النظام السلطوي.

نشرت صحيفة الايكونوميست تقريرها السنوي لمؤشر الديمقراطية لعام 2021 بعنوان "التحدي الصيني"، ووفقاً للتقرير تراجعت الأنظمة الديمقراطية في العالم في ظل انتشار كوفيد-19 حيث يعيش نحو 45% من سكان العالم فقط في ظل أنظمة ديمقراطية. وتظهر النتائج

[58] مؤشر الديمقراطية لعام 2021: ما هو ترتيب البلدان العربية؟ | Euronews

استمرار التأثير السلبي لوباء كوفيد -19 على الديمقراطية وممارسة الحريات في جميع أنحاء العالم للعام الثاني على التوالي.

وتعكس البيانات حالة الديمقراطية التي عاشتها 165 دولة في العالم وفقاً لخمسة معايير :

- العملية الانتخابية والتعددية الحزبية
- طريقة عمل الحكومة
- المشاركة السياسية
- الثقافة السياسية
- الحريات المدنية

ووفقاً لنتائج هذه المعايير يتم تقسيم الدول وفق سلم من 1 . 10 إلى أربع مجموعات: ديمقراطية كاملة (من 8 . 10 درجات)، وديمقراطية معيبة (من 6 . 8 درجات)، نظام ديمقراطي مختلط (4 . 6 درجات)، ونظام سلطوي (من 1 . 4 درجات).

ترتيب أفضل 10 ديمقراطيات في العالم

تصدرت دول أوروبا الشمالية النرويج وفنلندا والسويد وأيسلندا والدنمارك على المراتب الأولى لتصنيفات مؤشر الديمقراطية عام 2021 . وتأتي النرويج في المرتبة الأولى، بسبب النقاط الأعلى التي حازت عليها في العملية الانتخابية والتعددية والمشاركة السياسية والحريات المدنية.

واحتفظت أستراليا بالمركز التاسع وشاركتها سويسرا المركز التاسع أيضاً . وسجلت تايوان تقدما ملحوظا في ترتيبها، متجاوزة أستراليا لتصعد إلى المركز الثامن من المركز 11 في عام 2020.

وسجلت 12 دولة في أوروبا الغربية من أصل 21 دولة أنها "ديمقراطيات كاملة" . وخرجت كندا هذا العام من تصنيفات أفضل عشرة، وجاءت المملكة المتحدة في المرتبة 18 والولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة 26.

ما هو ترتيب الدول العربية؟

سجلت منطقة العالم العربي أدنى المراتب واحتلت خمس دول عربية وهي سوريا ، اليمن، ليبيا ، السعودية، السودان والبحرين أسوأ مستويات التصنيف للديمقراطية كما وضعت 17 دولة عربية من أصل 20 ضمن تصنيف النظام السلطوي.

كانت تونس أول الدول العربية في القائمة والتي صنفها المؤشر إضافة للمغرب (في المرتبة 95) ضمن فئة الديمقراطية المختلطة .

ويشير التقرير إلى أن تونس سجلت تراجعاً كبيراً في العام الماضي، واصفاً إياها بـ "الضحية" الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال العام 2021، وقد حلت في المرتبة 75 عالمياً، بعد أن كانت في المركز 54 عالمياً سنة 2020.

167 دولة في القائمة كلها وأدناه ترتيب بعض دول العربية الأخرى

فلسطين في المرتبة 109 ، الكويت: 110،لبنان: 111، الجزائر: 113، قطر: 114 ، العراق:116

الأردن: 118 ، عمان: 130 ،

مصر: 132

الإمارات: 134، البحرين: 144 ، السودان: 145 ، السعودية: 152 ، ليبيا : 154، اليمن: 154

سوريا : 162

وفي عام 2023 تحسن ترتيب مصر وصعدت إلى المركز 127

https://youtu.be/qUVZ4HpXiJg?si=ZzwCcY9SFIRmDNC5

كلمة من القلب

لقد نسي المصريون ، أو أجبروا على النسيان ، لماذا قامت الثورة، ولماذا بذل أبناء الشعب أرواحهم ودمائهم من دون أن ينجحوا في تحقيق الهدف الرئيسي للثورة بإسقاط النظام.

لقد نسي المصريون ، أو أجبروا على النسيان ، قضية الوثيقة ولماذا أثيرت عنها تلك الضجة وكيف أنها كانت محاولة لاستعادة خارطة الطريق الصحيحة لتوجيه مسيرة الثورة بعلاج الخطأ التاريخي بتأجيل وضع دستور جديد للبلاد لما بعد إجراء الانتخابات التشريعية.

لقد نسي المصريون، أو أجبروا على النسيان، موضوع معايير اختيار أعضاء الجمعية التأسيسية للدستور وكيف قاوم المبشرون بالفوز في الانتخابات التشريعية فكرة إصدارها في إعلان دستوري ملزم حتى تأتي الجمعية التأسيسية معبرة عن أطياف الشعب جميعهم.

لقد نسي المصريون ، أو أجبروا على النسيان ، موضوع الدستور وأهميته لتأمين مستقبل الوطن، وانشغلوا بمعارك المرشحين المحتملين لرئاسة الجمهورية. حتى هؤلاء المرشحين

انصرفوا عن قضية الدستور الجديد ولم يعودا إلى التساؤل عن نظام الحكم والصلاحيات التي سيحددها الدستور للرئيس، إذ أصبح جل همهم الفوز بالمنصب.

لقد نسي المصريون ، أو أجبروا على النسيان ، أنهم قاموا بثورتهم اعتراضاً على رئيس للجمهورية أعطى لنفسه الحق في تشويه دستور البلاد بإدخال تعديلات كان غرضها تمديد أجله في الرياسة وتوريث ابنه من بعده، وأن مطلبهم الأساسي في ميدان التحرير ، في الأيام الثمانية عشرة للثورة الخالدة، أنهم يريدون دستورا جديدا تحقق لهم الحرية والديمقراطية وتحافظ على النسيج الوطني بدعم المواطنة وسيادة القانون.

واليوم أتساءل ماذا بقي من ثورة 25 يناير.

ماذا بقي من ثورة شباب وشعب مصر سوى جماعات وأحزاب ونواب في مجلس النواب ومسئولين في الحكومة خلطوا بين شباب الثورة المطالبين بتحقيق أهدافها وبين الداعمين للثورة المضادة . . .

الحل هو الانصياع لقرارات أبناء مصر

يوم تختارون خارطة طريقهم إلى الديمقراطية

والحرية والتنمية الوطنية الشاملة !

صورة لجموع المتظاهرين ضد حكم الرئيس المصري (الأسبق) حسني مبارك في ميدان التحرير في القاهرة إبان ثورة 25 يناير 2011)

مصر 2024 وما بعدها ! ! !

1

برغم كل شيء يعكس صفو حياتنا نحن المصريين، فواجبنا أن نتفاءل ونقبل على مواجهة تحديات الحياة الصعبة بحماس من أجل التغيير وإعادة صياغة الوطن بما تحقق أهداف الثورة في دعم الدولة المدنية وإقامة نظام ديمقراطي ونشر العدالة الاجتماعية، فضلاً عن تحقيق التنمية الوطنية المستدامة. إنني متفائل على الرغم من عدم التوفيق البادي في أداء الحكومة في إنجاز أي خطط أو برامج عمل لها أهداف محددة ونتائج حاسمة تتعامل بكفاءة مع ما يعانيه الشعب من مشكلات باتت تؤرق الجميع وتنذر بالخطر في مدار الساعة.

.2

وأشعر بضرورة التفاؤل برغم عدم وضوح علامات الطريق لتحقيق التنمية والتحول الديمقراطي، أشعر بالتفاؤل برغم كل مظاهر الفشل الوطني العام في مجالات الإنتاج والعلم والرياضة. . والسياسة، وبرغم انخفاض المستوى الحضاري لغالبية شعبنا الطيب وميله إلى التعبير المنفلت عن مشاعره حين يغضب بما يؤدي إلى آثار وخيمة على الوطن .

.3

كما أشعر بالتفاؤل على الرغم من تردي الأوضاع الاقتصادية من تفاقم عجز الموازنة العامة وتصاعد الدين العام الإجمالي، وتناقص الاستثمارات الوطنية العربية والأجنبية وأعتقد أنه تجدر بي الكشف عن سر تفاؤلي بالمستقبل المصري، وهو إدراكي لقيمة مصر ومواردها التي لم ينجح حكامها وشعبها على مر السنين في استثمارها بفاعلية، طبيعة الشعب المصري الذي تحمل عصور الاستبداد والفساد والحكم الظالم على أيدي الغزاة الأجانب، كما عانى من استبداد وديكتاتورية الحكام الطغاة من أبنائه.

.4

إن الشعب المصري أصيل الجوهر، قادر على أن تحول الهزائم إلى نصر بإذن الله، فالمصري إذا توفرت له القيادة الملهمة والحكم الرشيد يستطيع تحويل الحياة المصرية إلى مستويات عالية من الرفاهة والرخاء برغم مشكلات الفقر والمرض وسوء الخدمات والعشوائية التي فرضت عليه نتيجة أفعال المفسدين من حكامه، وبرغم العشوائية الضارية في جذور الحياة المصرية المعاصرة، وبرغم الفوضى العارمة التي تغلف مظاهر المجتمع المصري المعاصر بفضل المورد البشري الضخم منه ما يقرب من عشرة ملايين مصري يعيشون ويعملون في الخارج من مختلف التخصصات، مع تميز الهيكل السكاني المصري بتكوينات شبابية متطلعة إلى التغيير ومستوعبة لتقنيات الاتصالات والمعلومات الحديثة وقادرة على التواصل الفعال مع الغير محلياً وخارجياً. كما استطاع المصريون تكوين طاقة علمية مهولة من أساتذة الجامعات والباحثين في مراكز البحوث فضلاً عن الخبراء والمتخصصين في فروع الإنتاج والمعرفة، ونخب من الأدباء والمفكرين والفنانين.

.5

وحبا الله مصر وشعبها بموقع عبقري عند ملتقى قارات أفريقيا، آسيا، وأوروبا. ويطل على البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر، وأنعم الله على مصر وأهلها بالعديد من الموارد المعدنية، البترول، الفوسفات، الحديد، المنجنيز ومنتجات المحاجر من الجرانيت والبازلت والرخام والحجر الجيري ورمل الزجاج، فضلاً عن الأرض وهر النيل. كذلك هناك قناة السويس أحد أهم الممرات المائية الدولية والمرشحة لأن تكون مركزاً لوجستياً عالمياً تنشأ فيه صناعات متعددة ومراكز لخدمات إصلاح وصيانة السفن ومستودعات للبضائع، وشبه جزيرة سيناء.

.6

كما يمثل الإشعاع الشمسي مصدراً مهماً للطاقة يمكن استخدامه في توليد الكهرباء، والمناخ المعتدل بصفة عامة على مدار العام، والسواحل والشواطئ المصرية على امتداد البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر. والمحميات الطبيعية، والآثار المصرية القديمة والإسلامية والقبطية والرومانية التي تمثل المخزون الثقافي والأدبي والفني وتجليات المبدعين المصريين عبر سنوات طويلة.

.7

لهذه الأسباب أشعر بالتفاؤل لمستقبل الوطن بشرط وحيد ولكنه خطير . . أن يتوفر لها نظام حكم مدني ديمقراطي. إن الانطلاق إلى المستقبل المستهدف الذي تحقق الارتقاء بمستويات الإنجاز الوطني ويؤكد فرص الشمية المستدامة لابد أن يرتكز على قيم الديمقراطية التي تحرر الإنسان المصري وتتيح له فرص انطلاق إلى آفاق الحرية والابتكار والإبداع في مجالات الحياة.

.8

إن المصري المتحرر من قيود الحكم الفردي والمنطلق في أجواء الحرية وسيادة القانون والمتمتع بالعدالة الاجتماعية، قادر على التعامل بإيجابية مع الظروف المحلية والإقليمية والعالمية، واكتشاف الفرص والمهددات القائمة والمحتملة، وتحديد مواطن القوة والضعف في البناء الوطني. كذلك في جو الحرية والديمقراطية سوف يبدع المصريون في البحث عن الوسائل والموارد والطاقات والإمكانيات التي يستطيعون بجهودهم وإبداعاتهم استثمارها للإنتاج وتحقيق معدلات عالية من الرفاهة الاقتصادية والاجتماعية.

.9

إن ظروف القهر والاستبداد قبل ثورة الخامس والعشرين من يناير لم تنجح في إدارة الشمية والإصلاح الاقتصادي خلال العقود الثلاثة الأخيرة، ولم تحقق نتائج ترتفع إلى مستوى التطلعات

لرفع مستويات المعيشة وإنجاز نقلة ملحوظة فى القدرات الإنتاجية والعدالة الاقتصادية والاجتماعية. وكذلك لم يتحقق لمصر حتى الآن النظام الديمقراطي رغم ما تحمله الشعب من عناء طوال المرحلة الانتقالية وحتى بعد سقوط حكم جماعة الإخوان المسلمين.

.10

ولكن مع إصرار المصريين على مواصلة المسيرة الديمقراطية والعض بالنواجذ على مدنية الدولة وقيم المواطنة وسيادة القانون، سوف تتصاعد معدلات التنمية وتتوالى إنجازات الشعب المتحرر مستخدماً التقنية العالية لتحقيق إنجازات غير عادية فى أسرع وقت يتماشى مع طبيعة عصر العلم وإبداعاته الذى نعيشه، ومحققاً نقلة نوعية فى البناء المجتمعي وعناصر الحياة وأدواتها ومستويات الرفاهة العامة للجيل الحالي والأجيال القادمة.

.11

إن التحول الديمقراطي سيمكّن المصريين من مواكبة المستويات المتعالية من الإبداع العلمي والتقني وما تحققه للمجتمعات المتقدمة من مستويات معيشية وأوضاع اجتماعية وثقافية متطورة. وفى مناخ الحرية والديمقراطية سيتمكن المصريون من ابتكار نموذج تنموي غير تقليدي يهيئ لانطلاقة تنموية مستدامة تستثمر طاقاتهم فى إطار ديمقراطي تحقق تكافؤ الفرص والعدالة فى توزيع الدخل بينهم.

.12

وتبدو الحاجة ملحة للحفاظ على التوازن السياسي فى نظام ديمقراطي بين سلطات الحكم من جانب، وبين قوى المعارضة الوطنية الحريصة على الدولة المدنية وسيادة القانون وحقوق المواطنة من جانب آخر. وعلى هذا الأساس يكون بناء تحالفات بين القوى المدنية ضرورة وطنية للتوافق على أفكار ومضامين مشتركة تصدر عن رغبة وطنية لتحقيق التحول الديمقراطي "الآمن"، وبما يسمح للمواطنين جميعاً بالمشاركة فى تقرير مصير الوطن.

.13

ومن المهم تحديد الغاية من التحالف والنتائج المستهدفة من ورائه. إن مجرد الاتفاق على تحالف بين مجموعة من الأحزاب أو الشخصيات السياسية والعامة ليس هو غاية المطلوب، وإن كان في حد ذاته أمراً طيباً يرطب أجواء العمل السياسي ويزيل ما قد يكون بها من احتقان، ولكن الأهم أن تحقق هذا التحالف نتائج ملموسة واضحة يمكن ترجمتها إلى أفعال على الساحة الوطنية، تؤتي ثمارها في صالح الشعب بجميع طوائفه.

.14

إن الهيكل الهش للديمقراطية الجديدة في مصر الثورة تأثر بعد فشل "التحالف الديمقراطي من أجل مصر" الذي تشكل في فبراير 2011، وكانت الأحزاب التي انضمت إلى التحالف، وفي مقدمتها حزب الوفد الي كان له إسهام كبير في صياغة وثيقة التحالف، واضطر الحزب إلى الانسحاب من التحالف وتبعه أغلب الأحزاب المشاركة بسبب انحراف جماعة الإخوان المسلمين وحزبها عما كانت تدعيه من شعارات ديمقراطية.

.15

وتعتبر الضربة الكبرى لقضية الديمقراطية وتبدد الأمل في تحول ديمقراطي حقيقي، هي إنكار حزب الحرية والعدالة موافقته على وثيقة المبادئ الأساسية للدستور ومعايير اختيار أعضاء الجمعية التأسيسية، التي سبق لقيادة الحزب توقيعها في اجتماع ضم أحزاب التحالف الديمقراطي من أجل مصر يوم 21 يونيو 2011، حيث عقد في مقر الكتلة البرلمانية لجماعة الإخوان المسلمين. فقد شنت جماعة الإخوان المسلمين وحزبها وأناس من أحزاب وقوى سياسية نسبت نفسها إلى الإسلام، هجمة إعلامية هائلة لوأد الوثيقة التي ما دعت إلا للتوافق على مبادئ عامة وأساسية عن الحريات والحقوق المفروض تضمينها في دستور البلاد، والتي لا تختلف الناس عليها والموجودة في كل الدساتير الديمقراطية والعهود والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، والتي سبقت وثيقة الأزهر في إعلانها.

.16

وتوالت المؤشرات غير الإيجابية التي تتربص بالتجربة الديمقراطية التي لم تكتمل بعد الثورة. فقد كان لمجلس الشعب الإخواني ممارسات غير مبشرة، فقد حاول تغيير تشكيل المحكمة الدستورية العليا ليتخلص من تأثيرها وأحكامها المناصرة للشرعية الدستورية، كما حاول تغيير قانون الأزهر للتحكم فى اختيار شيخ الأزهر، واعترض المجلس من خلال لجنة الشؤون التشريعية والدستورية به على اتفاق الأحزاب السياسية مع رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة على معايير اختيار أعضاء تأسيسية الدستور، بالرغم، ويا للعجب، من تصديق حزب الحرية والعدالة على الاتفاق، وإعلان نائب رئيسه د. عصام العريان تلك الموافقة فى المؤتمر الإعلامي الذى أعقب الاتفاق!

.17

ومع بداية فترة الرئيس المنتخب محمد مرسي توالت الصدمات اللاديمقراطية من جانب سلطة الرئاسة الجديدة، فبعد ثمانية أيام فقط من تنصيبه رئيساً للجمهورية، أصدر الرئيس مرسى قراراً بعودة مجلس الشعب المنحل متصادماً بهذا مع حكم المحكمة الدستورية العليا، الأمر الذى هدد بأزمة خطيرة مع القضاء، لولا أن صدر حكم المحكمة الدستورية بوقف قرار عودة المجلس.

.18

واستمرت المؤشرات اللاديمقراطية متمثلة فى الهجمة على وسائل الإعلام التي "تتطاول" على رئيس الجمهورية، ثم أضيفت إلى التطاول تهمة جديدة باسم "إهانة رئيس الجمهورية"، التي كانت تتنظر كل من يغامر بنقد الرئاسة الجديدة! لكن مع ظلمة خريف الديمقراطية فى مصر الثورة، يبدو ضوء النهار فى نهاية النفق وقد اصطف الشعب وقواه الوطنية أحزاباً وقوى سياسية ومنظمات حقوقية ومدنية دفاعاً عن ثورتهم، وإحياء لذكرى شهدائهم.

.19

إن حفز الجماهير المصرية لتحقيق أهداف الثورة لن يكون إلا بإحداث تغيير شامل في أسس وعناصر وهياكل المجتمع الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية بما يتفق مع المقومات والقيم المصرية الأصيلة، والمواكبة الإيجابية لحركة العصر سياسياً واقتصادياً وثقافياً وعلمياً من خلال نظام حكم ديمقراطي أساسه دستور تحمي الدولة المدنية والمواطنة ويؤسس لسيادة القانون وتداول السلطة والمشاركة الكاملة لكل طوائف الشعب في اختيار من تحكمهم وحقهم في محاسبة الحكام ومساءلتهم وسحب الثقة منهم.

.20

إن الخروج من الحالة الراهنة هو التزام وطني وقومي وضرورة بقاء، ويصبح التحول الديمقراطي حتمية منطقية وعملية لا بديل عنها لإنجاز أهداف الثورة ومجاراة العالم المتقدم واللحاق بالركب مع الحفاظ على الهوية والقيم المصرية القائمة على المواطنة والتعايش والتآخي بين المصريين مسلمين ومسيحيين.

.21

إن المقومات الحقيقية للتحول الديمقراطي تتمثل في قيام دولة المؤسسات الديمقراطية، وسيادة القانون وخضوع الجميع لحكمه العادل من دون استثناء، والاعتماد على المنهج العلمي لإحداث عملية إعادة بناء شاملة للبلاد تقوم على رصد المشكلات المجتمعية والبحث عن أسبابها وتدبر أساليب علاجها وتغليب منطق العلم في تخطيط وتوجيه أمور المجتمع واتخاذ القرارات، كل ذلك باعتماد مفاهيم وتقنيات التخطيط الاستراتيجي المتكامل، بهدف استثمار الفرص في المناخ المحيط وتجنب مخاطره ومهدداته، والعمل على حشد الموارد والإمكانيات وتوظيفها لتحقيق الأهداف المجتمعية. إن التحول الديمقراطي الحقيقي يمثل

نقطة الانطلاق نحو ضرورة إحداث نقلة نوعية شاملة في جميع مرافق الحياة ومجالاتها، تنتقل بالمواطنين إلى الأحسن والأفضل بالمعايير العالمية والنظرة الديمقراطية.

.22

إن مضمون عملية التحول الديمقراطي يتبلور في كونها إعادة صياغة شاملة وجريئة لهيكل المجتمع وعناصره الاجتماعية والثقافية والاقتصادية لتصبح أكثر اتساعاً ورحابة في استيعاب حركة المواطنين، أفراداً وجماعات في سعيهم النشط لتحسين وجه الحياة في مجتمعهم، وأكثر تقبلاً لفكرة الديمقراطية ومعطياتها، ومن ثم تكون الفرص أكبر لتحقيق ما يصبو إليه شعبنا من تحرر اقتصادي وسياسي وتطور اجتماعي تقني.

.23

كما يهدف التحول الديمقراطي إلى تحرير المواطن من الخوف والتعرض لأساليب القمع البوليسية والأحكام السالبة للحرية في قضايا الرأي، وضمان وتأكيد تكافؤ الفرص لجميع المواطنين في شغل المناصب العامة وفي عضوية المجالس المنتخبة، وحرية ممارسة الحقوق النقابية والانتماء إلى الأحزاب السياسية، فضلاً عن حرية الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية في حماية الشريعة الإسلامية لغير المسلمين، والجدية في معالجة شؤون الوطن من منظور علمي، والإصرار والمصابرة والمرابطة لحين تحقيق الأهداف، ثم المساءلة والمحاسبة عن النتائج.

.24

كما يتطلب التحول الديمقراطي ضرورة الاتفاق على مبدأ الرجوع إلى القاعدة الشعبية في جميع المسائل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المصيرية، وضرورة موافقة الأغلبية الصحيحة للناخبين في استفتاءات الرأي حين اتخاذ قرارات مصيرية حتى لا ينفرد الحاكم أو السلطة التنفيذية بتلك القرارات رغماً عن إرادة أصحاب الشأن، وحتمية البحث الموضوعي الصادق والتحليل الأمين للأوضاع المجتمعية، والتقييم العادل لتأثير المتغيرات المختلفة الداخلية والخارجية على مجمل الحالة المصرية. إن المصارحة الوطنية والمكاشفة بالعيوب والأخطاء

والممارسات غير الديمقراطية هي خطوات رئيسية في إعادة صياغة هياكل المجتمع ومؤسساته على أسس صحيحة.

.25

ومن أساسيات التحول الديمقراطي الشامل إعادة صياغة العلاقة بين الحكومة المركزية وبين مستويات الإدارة المحلية وذلك بتفعيل نظام قوى للحكم المحلي يكرس اللامركزية الإدارية ويقوم على الانتخاب الديمقراطي للمحافظين وأعضاء المجالس المحلية على اختلاف مستوياتها . كما يتضمن ذلك تفعيل نظام للتشريع والتمويل المحليين وتفعيل نظام الموظف المحلي .

.26

ومن مقتضى الحرص على نجاح التحول الديمقراطي، فصل جميع الهيئات والآليات ذات الصلة بأعمال الانتخابات والاستفتاءات عن السلطة التنفيذية، ممثلة في وزارة الداخلية ووزارة العدل، وأن تقوم على تلك الشؤون هيئة وطنية منتخبة مستقلة تماماً عن السلطة التنفيذية وعن رئاسة الدولة، وأن تنظم طريقة تشكيلها وأسلوب عملها بقانون خاص.

.27

ومن أهم مقومات التحول الديمقراطي تحقيق العدالة في توزيع الدخل وعوائد التقدم والتنمية كي تعم المواطنين جميعاً، وتجنب تكرار مشكلات تاريخية حين تستحوذ فئة قليلة على النصيب الأكبر من الدخل الوطني والثروة في مصر، ويصير الارتداد إلى مواقف ليست أحسن كثيراً مما تم التحول عنه. كذلك يتطلب دعم التوجهات الديمقراطية في المجتمع من عدم جواز تملك الدولة لوسائل الإعلام والمؤسسات الصحفية القومية، وضرورة البحث عن صيغة ديمقراطية لإعادة تنظيمها خارج نطاق الملكية العامة، بما يتفق ومبادئ الديمقراطية والحق في حرية التعبير.

.28

إن على شباب الثورة أخذ المبادرة بالعمل والاجتهاد لتوحيد جهودهم وحشد قواهم لإقامة حزب سياسي حقيقي يمثل الثورة ويعمل على تحقيق أهدافها، والتعامل والتنسيق على قدم المساواة مع كل الأحزاب والقوى السياسية المؤمنة بالدولة المدنية وحتمية التحول الديمقراطي.

.29

والآن، ونحن نحاول أن نؤسس لعهد جديد من الديمقراطية الحقيقية، وفي ظل رئاسة مدنية منتخبة، يجب أن يتضمن الدستور الجديد مواد حاسمة لتفصيل مسؤوليات رئيس الجمهورية والآليات المحددة لمساءلته برلمانياً وسياسياً عن أدائه، وليس مجرد بيان اختصاصاته وصلاحياته. كما يجب على الأحزاب والقوى السياسية ومنظمات المجتمع الوطني بلورة نظم مقننة لمتابعة وتقييم أداء رئيس الجمهورية، وكذلك ينبغي على أجهزة الإعلام المساهمة بموضوعية في إجلاء الحقائق حول إنجازات الرئيس ومؤسسة الرئاسة وما يقع من أخطاء أو تجاوزات وتقييم أسبابها وطرح الحلول والبدائل للوصول إلى تحقيق أهداف الوطن.

.30

"مجتمع جديد أو الكارثة" !قبل أن ترفض هذا العنوان لغرابته وقسوته، أسارع بالقول بأنه عنوان لكتاب مهم للمفكر والفيلسوف المصري الكبير دكتور زكي نجيب محمود صدرت منه ست طبعات الأولى كانت عام 1979 والأخيرة أصدرتها "مكتبة الأسرة" عام 2007 . والكتاب في مجمله دعوة إلى إقامة مجتمع جديد أساسه العلم وسلطان العقل. وكما قال المفكر الراحل في تقديمه لكتابه " ليس الفكر ترفاً يلهو به أصحابه كما يلهو بالكلمات المتقاطعة رجل أراد أن يقتل فراغه، بل إن الفكر مرتبط بالمشكلات التي تحياها الناس حياة يكتنفها العناء، فيريدون لها حلاً حتى تصفو لهم المشارب؛ وبمقدار ما نجد الفكرة على صلة عضوية وثيقة بإحدى تلك المشكلات، نقول إنها فكرة بمعنى الكلمة الصحيح" .

واستناداً إلى قول مفكرنا الراحل أناقش قرار من كانت وزيرة الصحة بضرورة عزف السلام الوطني وترديد قسم الأطباء في الساعة الثامنة من صباح كل يوم في جميع المستشفيات الحكومية والمراكز العلاجية والمعاهد التابعة للوزارة وذلك دون التهكم أو السخرية من ذلك القرار أو ممن أصدرته والتي فاضت بها وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي ، والحق أنه قرار جدير بالتهكم !

وبداية ، أسأل كما أرشدنا د. زكي نجيب محمود، ما هي المشكلة أو المشكلات التي تحياها المصريون ويعانون منها أشد العناء وما هي الحلول التي يتطلعون إليها من وزارة الصحة ومن وزيرة جديدة حلت محل وزير سابق أمضى في المنصب الوزاري بضع سنين ابتداء من 19 سبتمبر 2015 حتى 14 يونيو 2018 دون إنجاز حل مقبول من الناس لتلك المشكلات؟

هل يرتبط قرار عزف السلام الوطني وترديد قسم الأطباء بحل مشكلة التدني في الخدمات الطبية والعلاجية وسوء الإدارة الطبية في مستشفيات الوزارة التي جاءت الوزيرة لرفع كفاءتها بعد أن عجزت جهود وزراء الصحة السابقين عن حلها .

هل يرتبط حل الوزيرة بمشكلات نقص الأجهزة والأدوية والمستلزمات الطبية التي يُطلب من المرضى إحضارها على نفقتهم الخاصة ، إن استطاعوا، وإلا فالموت هو الحل ! !

هل يفيد ترديد قسم الأطباء في حل مشكلات الأطباء الذين يعانون أنفسهم من هزال المرتبات والمطالب المستمرة لصرف بدل العدوى ويعانون ، كما يعاني المرضى ، من سوء أوضاع المستشفيات وتردي بيئة العمل التي لا تُمكنهم من الوفاء بما أقسموا عليه؛ من مراقبة الله في مهنته، وصيانة حياة الإنسان في كافة أدوارها ، في كل الظروف والأحوال باذلًا وسعه في استنقاذها من الهلاك والمرض والألم والقلق، وحفظ كرامة الناس وستر عوراتهم، وكتم سرهم، وأن يكون على الدوام من وسائل رحمة الله، . . . إلى آخر القسم.

هل تعالج الوزيرة بقرارها مشكلة البلبلة التي نشأت عن تصريحات رئيسة هيئة التأمين الصحي عن تأجيل نظام التأمين الصحي الشامل بعد أن دشنه رئيس الجمهورية ليبدأ من الأول أغسطس القادم [2018] .

هل وبشكل عام وجاد، يعالج قرار الوزيرة بإذاعة السلام الوطني وترديد قسم الأطباء أي مشكلة حقيقية مما يعيشها أهل المحروسة ؟ الجواب قولاً واحداً أن ذلك القرار لا ولن تحل أي مشكلة من مشكلات منظومة الصحة في مصر قال عنها الرئيس" مفيش علاج جيد في مصر"!!!!!

وعودة إلى كتاب دكتور زكي نجيب محمود وكان قد بدأه بمقال عن "سلطان العقل" جاء فيه " على أنه لا جدوى من أن نردد كلمة "العقل" بألسنتنا دون أن نعني بها كل ما تعنيه تلك الكلمة، أو ما يجب أن تعنيه، إذ العقل ، آخر الأمر ،، هو التخطيط المدروس، ولا يكون للتخطيط المدروس معنى، إلا أن يكون هنالك أهداف واضحة مقصودة " .

إن كلام مفكرنا الكبير الراحل ينطبق ليس فقط على قرار وزيرة الصحة ، بل ينطبق على أي قرار أو فعل أو توجيه لأي مسؤول وكل مسؤول ! ! !

.31

الأحزاب الغائبة ! يعتبر عام 1907 هو عام نشأة الأحزاب السياسية في مصر . حين تأسس أول حزب سياسي باسم "حزب الأمة " بقيادة أحمد لطفي السيد في سبتمبر من ذلك العام وكان يمثل طبقة كبار الملاك قام في مصر، حيث استوفى كل أشكال ومقومات الحزب بما فيها تشكيل جمعية عمومية ووضع برنامج للحزب وله هيكل تنظيمي ومقر ونظام للعضوية.

وفي أكتوبر من نفس العام تأسس الحزب الوطني بقيادة مصطفى كامل كانت أهدافه جلاء الإنجليز عن مصر، بث الروح الوطنية في الشعب، وضع دستور يكفل الرقابة البرلمانية على الحكومة، ترقية الزراعة والصناعة والتجارة والعمل لاستقلال الأمة علميا واقتصاديا.

وكان حزب الأمة والحزب الوطني هما الأكبر من حيث الشعبية. ثم تأسست أحزاب أخرى كان بعضها مؤيداً للخديوي وبعضها كان موالياً للإنجليز.

ثم تأسس عام 1918 "حزب الوفد" الذي اكتسب اسمه من لقاء 13 نوفمبر 1918 وتداعياته المتمثلة في اندلاع الثورة في 9 مارس 1919 . وكان "حزب الوفد" هو حزب الأغلبية قبل ثورة 23 يوليو 1952، التي ألغت عصر الحزبية واعتمدت فكرة تحالف قوى الشعب بتأسيس كيانات كان كل منها يمثل التنظيم السياسي الأوحد في البلد أولها " هيئة التحرير" وآخرها "الاتحاد الاشتراكي العربي".

ولم يعد حزب الوفد إلى نشاطه السياسي إلا في عهد الرئيس أنور السادات سنة 1978، بعد سماحه بعودة التعددية الحزبية، وقد اتخذ لنفسه اسم "حزب الوفد الجديد".

وكانت غاية الأحزاب في مصر الدعوة للاستقلال وتحقيق جلاء الإنجليز عن مصر. ومنبرها الوحيد في ذلك الوقت هو الصحف. فلم يكن لها تمثيل في البرلمان، حتى جاء دستور 1923 الذي أعطى للأحزاب الفائزة بالأغلبية في الانتخابات حق تشكيل الحكومة.

ويوجد الآن في مصر ما يقرب من 87 حزباً بعد حل الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الحرية والعدالة وحزب الاستقلال وذلك بأحكام قضائية نهائية ، وبعد اندماج حزب الجبهة الديموقراطية في حزب المصريين الأحرار عام 2013.

ولا تتعدى إمكانات أغلب الأحزاب القائمة مقراً متواضعاً في شقة بسيطة ولافتة باسم الحزب، وبعضها يملك جريدة غير مقروءة أو رخصة لجريدة تباع لمن يريد، ولا يوجد لأغلب تلك الأحزاب أي تأثير في الشارع السياسي ولا تمارس أي أنشطة ولا فعاليات ولا أعضاء إلا بضع عشرات أو مئات ،في أحسن الأحوال ، يتنازعون فيما بينهم رئاسة الأحزاب المجهولة من المصريين.

ويدل على هوان شأن تلك الأحزاب ما حصلت عليه من مقاعد في مجلس النواب في انتخابات تشريعية سابقة : فقد حصل حزب المصريين الأحرار على 65 مقعد، ومستقبل وطن 53، والوفد الجديد 36، وحزب حماة الوطن 18، وحزب الشعب الجمهوري 13، وحزب المؤتمر 12، وحزب النور 11، وحزب المحافظين 6، والسلام الديموقراطي 5، والحركة الوطنية 4، ومصر الحديثة 4، والإصلاح والتنمية 3، والحرية 3، ومصر بلدي 3، والتجمع الوطني التقدمي الوحدوي 2، والديمقراطي الناصري 1, الصرح المصري الحر 1، حراس الثورة 1، الاتحاد 1. بإجمالي 242 مقعد من أصل 596 عضوا ، منهم 568 بالانتخاب (القائمة والفردي) ، حيث يبلغ عدد المقاعد المخصصة للنظام الفردي 448 مقعداً و120 مقعداً للقوائم . [4](28 عضوا) يعينهم رئيس الجمهورية (5% من إجمالي عدد الأعضاء المنتخبين) . أي جميع أعضاء مجلس النواب من ممثلي الأحزاب السياسية لا يستطيعون الوصول إلى نسبة الثلثين أي 398 عضو التي يشترطها الدستور لإقرار موضوعات معينة في حال اختلفت آراءهم عما تقدمه الحكومة أو تحاول المجلس تمريره من تشريعات أو اتفاقات !

ولم يمارس أعضاء المجلس ممثلي الأحزاب سلطاتهم التي نص عليها الدستور كحق اقتراح مشروعات القوانين أو توجيه الأسئلة والاستجوابات إلى أعضاء الحكومة أو سحب الثقة من أي منهم ! ولم تتعد إنجازاتهم مجرد تقديم طلبات إحاطة لا يتوقف المجلس عندها طويلا ! وحتى في المرة الوحيدة التي تشكلت لجنة لتقصي الحقائق في موضوع فساد منظومة صوامع القمح اكتفى المجلس بإحالة تقرير اللجنة إلى النائب العام ثم طوى النسيان ذلك الموضوع !

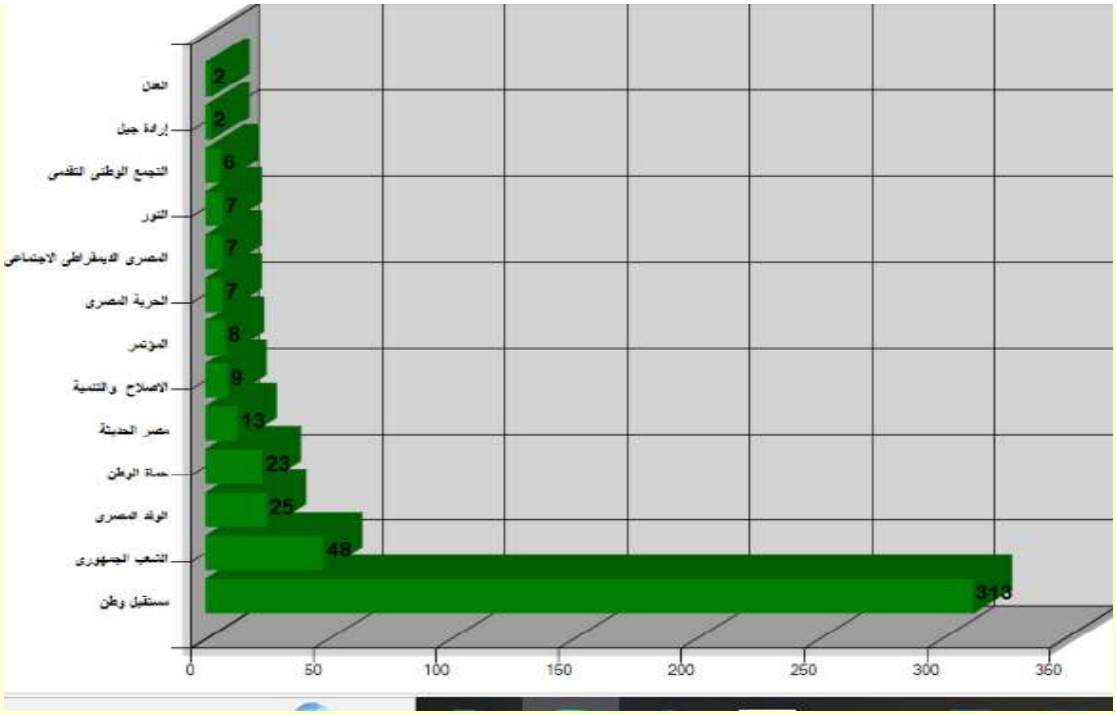

.32

مص . . . .من تاني !

لا يستطيع المصري أن يتجاهل مشكلات مص ولا أن يتوقف عن التطلع إلى المستقبل متمنياً حل تلك المشكلات سواء المتراكمة من سنوات وعهود سابقة أو المشكلات المستجدة والآخذة في التعقد ما بعد 25 يناير 2011 !

وقد استعرت هذا العنوان من عنوان لكتاب كان قد أصدره كبير الساخرين محمود السعدني بذات العنوان ، إذ أن حلم المصريين الآن أن تعود مص إلى عصرها الزاهر يوم كانت مصدر العلم والثقافة والريادة السياسية والاقتصادية والمجتمعية لكل الوطن العربي ومثلاً تحتذي به الدول الساعية إلى التقدم والتطور في إفريقيا وآسيا ، وكانت على مسافة قريبة من النهضة في أوروبا وعلى اتصال بمستجداتها باستمرار .

اليوم تعاني مص من تراجع ترتيبها في أغلب المؤشرات العالمية التي تقيس جودة نظمها الإدارية والتعليمية والصحية والرياضية والثقافية والفنية وكافة مصادر قوتها الناعمة التي كانت مصدر تفوقها في زمن مضى .

كما تقيس تلك المؤشرات مستويات الكفاءة والإنتاجية في مرافق مصر الأساسية ومدى الجودة والقدرة على توفير احتياجات الناس من المياه والكهرباء وخدمات الصرف الصحي والنقل، ومؤسساتها الصناعية والخدمية في جميع المجالات.

وتتطلب عودة "مصر من تاني" عملية مجتمعية شاقة لتقييم أوضاع الوطن الحالية وتطوراتها المستقبلية تشارك فيها كل منظمات المجتمع ومؤسساته الرسمية والمدنية والقوى السياسية وأصحاب الرأي والفكر والخبرة.

ثم يكون من المحتم، في ضوء نتيجة التقييم ولو كانت سلبية، أن يتم التوافق المجتمعي الأهداف الرئيسة وأولويات عملية التنمية الشاملة للانتقال إلى مستقبل أفضل.

ثم تكون المهمة الأصعب والأكثر أهمية تخطيط وتنفيذ برامج إعادة بناء الوطن وفق الأصول العلمية وفي ضوء تجارب الأمم الناهضة والتي حققت نجاحاً في الخروج بمجتمعاتها إلى الأفضل في جميع مجالات الحياة.

وينبلور ذلك المنهج في جلسات مشتركة بين ممثلي المواطنين ذوي المصلحة من قوى المجتمع المدني وأصحاب الخبرة والاختصاص من جانب، وبين المختصين في أجهزة الدولة من جانب آخر.

وينتم خلال جلسات ذلك الحوار المجتمعي الجاد والمخطط، تحليل الشروط الموضوعية لكل عناصر عملية إعادة البناء الوطني والبدائل المختلفة المطروحة، ومدى صلاحية كل بديل في ضوء حساب تكلفته المادية والمعنوية والوقت المطلوب اللازم لتحقيق الهدف منه، ثم، وهذا الأهم، تقدير العائد المتوقع من كل بديل، وبناء ذلك التحليل الموضوعي المستند إلى المعلومات الصحيحة والاختبارات الفنية والاقتصادية والتأثيرات البيئية والقبول المجتمعي يتم اختيار البدائل الأكثر عائداً والأقرب إلى احتمال التحقق، كل ذلك مع الأخذ في الاعتبار كافة الظروف الوطنية والإقليمية والعالمية ذات التأثير.

ولعل المشكلة التي يلمسها المصريون هي غياب ثقافة الحوار المجتمعي الجاد في بحث قضايا الوطن، والميل إلى انفراد المسئولين في أجهزة الدولة باتخاذ القرارات في كل القضايا المجتمعية، وبغض النظر عن مدى اتفاق ذلك الانفراد مع المنهج العلمي والتوجهات الديموقراطية.

وكثيراً ما يفاجأ المواطنون باتخاذ قرارات محورية تمس حاضر الوطن ومستقبله دون أن يعلموا بتلك القرارات رغم أنهم المتأثرين بها إن سلباً أو إيجاباً، ولعل أبرز مثال على ذلك الميل قرارات السابع عشر من نوفمبر 2016 بتحرير سعر صرف الدولار الأمريكي وغيره من العملات الحرة الذي ترتب عليه تخفيض الجنيه المصري ومدخرات المصريين ودخولهم بنسبة خمسين في المائة تقريباً، وارتفاع أسعار السلع والخدمات في السوق المحلية وتكلفة الواردات بنسب أعلى ومصاعدة! وقد شاع وصف مثل تلك القرارات الفجائية بأنها " تصب في مصلحة المواطنين"!!!

ويثور الآن جدل كبير بين فرق متعددة من الخبراء والعلماء المعتبرين المصريين حول توجهات محورية في قضايا لا يمكن أن تترك فقط للمسؤولين في أجهزة الدولة حيث إن تكلفة الخطأ في اختيار بدائل تنفيذ تلك القضايا تكون باهظة والخسائر الناشئة عن انفراد المسؤولين باتخاذ القرارات دون الالتزام بثقافة الحوار المجتمعي كأسلوب للعمل الوطني تكون عادة كارثية!

وثمة مثال لذلك الجدل هو المفاضلة بين استخدام الفحم في إنتاج الكهرباء مع كل التهديدات بآثاره السلبية على البيئة وبين الاعتماد بدلاً عن ذلك على الطاقة الشمسية كمصدر للطاقة المتجددة النظيفة، وكلا الفريقين يستندان إلى معلومات واتفاقات وتجارب دولية تؤيد وجهة النظر التي يدافع عنها، كل ذلك والدولة مستمرة في تنفيذ خطة التحول إلى الفحم منذ وافق مجلس الوزراء على هذا الأمر عام 2014 رغم اعتراض وزيرة البيئة السابقة ليلى إسكندر وتهديدها بالاستقالة في ذلك الوقت!!!!!

ومثة مثال آخر لاستمرار الدولة في الانفراد بقرارات محورية دون الالتزام بثقافة الحوار المجتمعي ذلك الذي يجري الآن من تطوير لمنظومة التعليم الوطنية باستخدام قرض البنك الدولي!!!!

.33

قضايا وطنية تحتاج إلى حسم!

بعد 25 يناير اعتقد المصريون أن هدف ثورتهم قد تحقق بتنحي مبارك، ولكنهم لم يتبينوا حقيقة من تربصوا بالثورة وركبوا موجتها وانحرفوا بها عن الطريق إلى دولة مدنية ديموقراطية يسودها العدل وتحكمها الدستور والقانون ويشيع التوازن بين سلطاتها كما تمناها المصريون.

وترتب على سرقة الثورة من أصحابها الحقيقيين أن مرت مصر بسنوات عصيبة عانى فيها الشعب من الانفلات الأمني والقتل والتدمير والإرهاب، وتوقفت مسيرة الاقتصاد والتنمية والتحول الديموقراطي، وتعطل مشروع إعادة بناء الوطن.

واستمرت معاناة المصريين على مدى المرحلة الانتقالية التي تولى خلالها المجلس الأعلى للقوات المسلحة "إدارة شئون البلاد"، ثم أثناء السنة التي تولى فيها محمد مرسي الرئاسة ثم كانت ثورة 30 يونيو باعتبارها تصحيح لمسار 25 يناير.

وطوال سنوات حكم مبارك وما بعدها تعرض الوطن ، وما يزال ، لمشكلات وتحديات عصفت بأمن المواطنين واستقرار الوطن، من حرب إرهابية بشعة، وكانت سنوات عجاف عانى الوطن خلالها من أوضاع أمنية وسياسية واقتصادية واجتماعية متردية، وافتقدت مصر أملها في بناء دولة ديمقراطية تسودها العدالة والقانون وقيم المواطنة تحمي حقوق المواطنين في الحياة الآمنة والتمتع بعوائد التنمية الوطنية الشاملة.

واستمرت مصر طوال تلك السنوات تواجه اختباراً مصيرياً وهو التعامل مع متغيرات وقوى خارجية تحاول فرض إرادتها لإعادة ترتيب الأوضاع في منطقتنا وما عُرف أخيراً ب "صفقة القرن" وقرار الرئيس الأمريكي ترامب بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس التي اعترفت بها أمريكا عاصمة أبدية لإسرائيل يوم 6 ديسمبر 2017 .

وتواجه مصر تحديات تهدد أمنها القومي تصدر من تحالفات وتوافقات بين دول وتنظيمات تابعة لها أهمها إسرائيل وجماعة الإخوان المسلمين،[59] الأمر الذي حتم على مصر بذل كل الجهد لحماية أمنها القومي والمحافظة على تراثها الوطني ومقومات حضارتها . في نفس الوقت تعثرت جهود تحقيق التنمية الوطنية وعلاج المشكلات الاقتصادية والمجتمعية والثقافية المتراكمة.

إن المصريين إذ يجددون ثقتهم في ثورتيهم ، 25 يناير و30 يونيو ، يدركون اليوم عمق وخطورة المشكلات التي يعيشها الوطن ويكابدون آثارها ويتحملون أعباءها، فهم يتطلعون إلى التغيير والإصلاح في جميع جوانب ومجالات الحياة والحكم والمجتمع، ويتطلعون إلى نجاح الدولة في القضاء على الإرهاب ومصادر الخطر الداخلية والخارجية، ويأملون في تحقيق الاستقرار السياسي والسلام الاجتماعي والنهوض الاقتصادي والعلمي، فضلاً عن تأكيد الدولة المدنية والتحول الديموقراطي وتدعيم قيم المواطنة.

وقضية اليوم تتبلور في حتمية العمل الجاد لتأسيس الدولة المدنية الديموقراطية، إذ يكون واجباً على المصريين . المواطنين والدولة . الالتزام بتأكيد ما جاء في دستور الثورة . دستور 2014. بأن تكون مصر:

✓ دولة يحكمها الدستور الديموقراطي الذي وافقت عليه غالبية المواطنين،

---

[59] كانت تركيا وقطر ضمن تلك الدول التي احتضنت جماعة الإخوان الإرهابية ثم عادت واصلحت علاقاتها بمصر ونبذت الجماعة الإرهابية !

- ✓ دولة تؤمن بحياة أساسها الحرية والديموقراطية واحترام كرامة الإنسان وحقوقه، والتغيير الديموقراطي من أجل إقامة وطن حر ومجتمع تسوده الحرية والقانون.
- ✓ دولة تؤمن بتدعيم قيم المواطنة وأن الدين لله والوطن للجميع، وتلتزم بحق المواطنين في تحسين جودة الحياة باستمرار، وضمان الحق في حياة حرة كريمة يأمن فيها المواطن على حاضره ومستقبله.
- ✓ دولة تلتزم بتكافؤ الفرص للجميع وتضمن عدم التمييز، ومن ثم فهي دولة تنطلق فيها الفرص والحريات للإبداع الإنساني في جميع المجالات،
- ✓ دولة تؤمن باستقلال القضاء وأن تحاكم المصريون أمام قضائهم الطبيعيين والمساواة بين الحكام والمحكومين في الامتثال لحكمه.
- ✓ دولة تؤكد استقلال الجامعات وحرية البحث العلمي.

.34

ثقافة الحوار المجتمعي . . . الغائبة!

لا يستطيع المصريون تجاهل مشكلات مصر ولا التوقف عن التطلع إلى المستقبل متمنين حل تلك المشكلات سواء المتراكمة من سنوات وعهود سابقة أو المشكلات المستجدة والآخذة في التعقد ما بعد 25 يناير 2011، إذ تعاني مصر الآن من تراجع ترتيبها في أغلب المؤشرات العالمية التي تقيس جودة نظمها الإدارية والتعليمية والصحية والرياضية والثقافية والفنية، كما تقيس تلك المؤشرات مستويات الكفاءة والإنتاجية في مرافق مصر الأساسية ومدى الجودة والقدرة على توفير احتياجات الناس من المياه والكهرباء وخدمات الصرف الصحي والنقل، ومدى تطور مؤسساتها الصناعية والخدمية وكافة مصادر قوتها الناعمة التي كانت مصدر تفوقها في زمن مضى.

ولا جدال في أن حلم أغلب المصريين الآن أن تعود مصر إلى ذلك العصر الزاهر، حين كانت مصدر العلم والثقافة والريادة السياسية والاقتصادية والمجتمعية لكل الوطن العربي، ومثلا تحتذي به الدول الساعية إلى التقدم والتطور في إفريقيا وآسيا، وكانت وقتئذ على مسافة قريبة من النهضة في أوروبا وعلى اتصال بمستجداتها باستمرار.

إن عودة مصر إلى عهدها الزاهر أو ما أطلق عليه الراحل محمود السعدني "مصر من تاني" تتطلب عمليات حوار مجتمعية شاقة لتقييم أوضاع الوطن الحالية وتطوراتها المستقبلية تشارك فيها كل منظمات المجتمع ومؤسساته الرسمية والمدنية والقوى السياسية وأصحاب الرأي والفكر والخبرة. ثم يكون من المحتم - في ضوء نتيجة التقييم حتى ولو كانت سلبية أن يتم التوافق المجتمعي على الأهداف الرئيسة وأولويات عملية التنمية الشاملة للانتقال إلى مستقبل أفضل. وتكون المهمة الأصعب والأكثر أهمية تخطيط وتنفيذ برامج إعادة بناء الوطن وفق الأصول العلمية وفي ضوء تجارب الأمم الناهضة والتي حققت نجاحاً في الخروج بمجتمعاتها إلى الأفضل في جميع مجالات الحياة.

ويتبلور ذلك المنهج في جلسات مشتركة بين ممثلي المواطنين ذوي المصلحة من قوى المجتمع المدني وأصحاب الخبرة والاختصاص من جانب، وبين المختصين في أجهزة الدولة من جانب آخر. ويتم خلال جلسات ذلك الحوار المجتمعي الجاد والممنهج، تحليل الشروط الموضوعية لكل عناصر عملية إعادة البناء الوطني والبدائل المختلفة المطروحة، ومدى صلاحية كل بديل في ضوء حساب تكلفته المادية والمعنوية والوقت المطلوب اللازم لتحقيق الهدف منه، ثم ، وهذا الأهم، تقدير العائد المتوقع من كل بديل، وبناء ذلك التحليل المستند إلى المعلومات الصحيحة والاختبارات الفنية والاقتصادية ودراسة التأثيرات البيئية والقبول المجتمعي يتم اختيار البدائل الأكثر عائداً والأقرب إلى التحقق، كل ذلك مع الأخذ في الاعتبار كافة الظروف الوطنية والإقليمية والعالمية ذات التأثير.

ولعل المشكلة التي يلمسها المصريون هي غياب ثقافة الحوار المجتمعي الجاد في بحث قضايا الوطن، والميل إلى انفراد المسئولين في أجهزة الدولة باتخاذ القرارات في كل القضايا المجتمعية، وبغض النظر عن مدى اتفاق ذلك الانفراد مع المنهج العلمي والتوجهات الديموقراطية.

وكثيراً ما يفاجأ المواطنون باتخاذ قرارات محورية تمس حاضر الوطن ومستقبله دون أن يعلموا بتلك القرارات رغم أنهم المتأثرين بها إن سلباً أو إيجاباً، ولعل أبرز مثال على ذلك الميل قرارات الثالث من نوفمبر 2016 بتحرير سعر صرف الدولار الأمريكي وغير من العملات الحرة الذي ترتب عليها تخفيض الجنيه المصري ومدخرات المصريين ودخولهم بنسبة خمسين في المائة تقريباً، وارتفاع أسعار السلع والخدمات في السوق المحلية وتكلفة الواردات بنسب أعلى ومتصاعدة ! وقد شاع وصف مثل تلك القرارات الفجائية بأنها " تصب في مصلحة المواطنين" ! ! !

ويثور الآن جدل كبير بين فرق متعددة من الخبراء والعلماء المعتبرين حول توجهات محورية في قضايا لا يمكن أن تترك فقط للمسؤولين في أجهزة الدولة حيث إن تكلفة الخطأ في اختيار بدائل تنفيذ تلك القضايا تكون باهظة والخسائر الناشئة عن انفراد المسؤولين باتخاذ القرارات دون الالتزام بثقافة الحوار المجتمعي كأسلوب للعمل الوطني تكون عادة كارثية !

ومثة مثال لذلك الجدل هو المفاضلة بين استخدام الفحم في إنتاج الكهرباء مع كل التهديدات بآثاره السلبية على البيئة وبين الاعتماد بدلاً عن ذلك على الطاقة الشمسية كمصدر للطاقة المتجددة النظيفة، وكل الفرقاء يستندون إلى معلومات واتفاقات وتجارب دولية تؤيد وجهة النظر التي يدافعون عنها ، كل ذلك والدولة مستمرة في تنفيذ خطة التحول إلى الفحم منذ وافق مجلس الوزراء على هذا الأمر عام 2014 رغم اعتراض وزيرة البيئة السابقة ليلى إسكندر وتهديدها بالاستقالة في ذلك الوقت ! ! ! ! ! !

وثمة مثال آخر لاستمرار الدولة في الانفراد بقرارات محورية دون الالتزام بثقافة الحوار المجتمعي ذلك الذي يجري الآن لما يسمى " تطوير التعليم" بالتعاون مع البنك الدولي ! ! ! !

.35

النيل نجاشـــــي !

في عام 1933 تعجب المصريون حين غنى عبد الوهاب " النيل نجاشي . . . حلوة اسمه" فهم كانوا يعرفون "النجاشي ملك الحبشة" الذي أحسن استقبال المهاجرين المسلمين ثم أسلم، لكنهم لم يعرفوا سبب وصف النيل ب " النجاشي" ! وفي تفسير - لمؤلف الأغنية أحمد شوقي - أن النجاشي في اللغة الأمهرية يعني "الحاكم" وقد وصف النيل بأنه نجاشي لعظيم أثره في حياة مصر.

وكان دكتور رشدي سعيد من أكثر المهتمين بنهر النيل وعرض تاريخه في كتابه " نهر النيل - نشأته واستخدام مياهه في الماضي والمستقبل" الذي أصدره عام 1992 بالإنجليزية في الولايات المتحدة ثم صدرت ترجمته العربية عام 2001 . ويتناول الجزء الأول من الكتاب نشأة النهر وتطوره حتى اتخاذه شكله الحالي . وتعلق الجزء الثاني بهيدرولوجية النهر وكمية المياه التي يحملها وتقلباتها وأسباب هذه التقلبات. وتناول الجزء الثالث استخدامات مياه النيل ، وعالج الجزء الرابع مستقبل استخدامات مياه النيل وموقف الاتفاقيات القائمة بين دول الحوض. وقد حدد أن سوء الاستخدام هو مصدر تعاظم مشكلة "العجز المائي" التي تعيشها مصر الآن والذي بلغ إلى 90% ويتم تعويضه بإعادة تدوير المياه بنسبة 25% واستيراد مياه "افتراضية" في صورة سلع غذائية لسد باقي العجز ، مع تناقص نصيب المواطن إلى من المياه لليوم 570 متراً مكعباً الآن وكان 1000متر مكعب في فترة سابقة.

وكالعادة تُنسب مشكلة عجز المياه إلى الزيادة السكانية[! ! !]واستخدام المواطنين غير المسئول للمياه، دون ذكر أثر تقادم أساليب وتقنيات إدارة الدولة للموارد المائية !

وكان خبراء كُش بينوا أن مجموع حجم الموارد المائية في مص حوالي 71.5 مليار متر مكعب تشمل مياه النيل والأمطار والمياه الجوفية الصحراوية والمياه المحلاة ، ومياه الصرف الزراعي والصرف الصحي المعالج، واتفقت آراءهم مع دكتور رشدي سعيد أن الري بالغمر هو سبب رئيس في مشكلة العجز المائي وكان قد أشار في كتابه إلى اختلال نمط استخدام مياه النيل حيث تبلغ النسبة 85% للزراعة، 9.5% للصناعة ، 5.5% للاستخدام المنزلي ، بينما النسبة المتعارف عليها دوليا هي 32%مياه الري من إجمالي الموارد المائية ، والصناعة 50% ، والاستخدام المنزلي 18% .

وقدرت وزارة الري إمكان توفير حوالي 20 مليار متر مكعب من المياه سنوياً إذا تم التحول إلى طرق الري الحديثة التي تمتاز بالكفاءة العالية في الري وتحقيق الاستخدام الرشيد للمياه ومنها الري بالرش والري بالتنقيط ونظام الري بالرشح ، و زراعة الصحراء باستعمال الماء الجاف (الجيلاتيني) ، فضلاً عن ضرورة تنمية الموارد المائية الجوفية والتي تعاني من سوء الاستغلال من عمليات الضخ الجائر وضعف التحكم في الآبار المتدفقة ذاتياً، وهي أمور تستوجب ضرورة رفع كفاءة إدارة هذه الموارد بالأسلوب الذي تحافظ عليها من التدهور والاستنزاف لضمان استدامته.

وكان دكتور رشدي سعيد قد أشار إلى أهمية استغلال مياه الأمطار والسيول الاستغلال الأمثل وتقليل الفاقد منها وتحلية المياه المالحة سواء أكانت مياه البحار أو مياه الآبار وإعادة استخدام مياه الصرف الزراعي والصرف الصحي بعد المعالجة اللازمة. كذلك أثنى على فكرة إنشاء السد العالي باعتباره "سد منيع بداخل مص دون الاعتماد على دول أعالي النيل" وأشار إلى عدم تحقق الآثار السلبية التي تم الترويج لها قبل إنشاء السد والتي كانت تحذر من فقد مياه السد بسبب البخر والتسرب مما سيجعل ملأ خزان السد صعباً أو مستحيلاً .

وقد أعلن وزير الموارد المائية الخطة القومية لإدارة الموارد المائية للبلاد من "سطحية وجوفية وأمطار" تصل تكلفتها إلى حوالى 900 مليار جنيه حتى عام 2037، وتشمل التعامل مع أسباب العجز المائي، ولكن يبقى أمران غير واضحين؛ كيفية ضمان حقوق مصر في مياه النيل في حال استكمال بناء وتشغيل "سد النهضة" وخطة التطوير الإداري والتقني للوزارة وأساليبها في إدارة ثروة مصر المائية وخطة الوزارة للعودة لإنتاج الأرز وغيره من المنتجات الزراعية والاستغناء عن استيراد "المياه الافتراضية"!!!!

وكان د. رشدي سعيد حذر " ولا أريد أن أترك القارئ في نهاية هذا الكتاب بالأمل الكاذب في أن تنمية حوض النيل أو تقنين توزيع مياهه المتوفرة بما يعود بالفائدة على جميع سكان الحوض هو أمر قريب. فلا زالت دول الحوض بعيدة كل البعد عن معرفة إمكانياتها الحقيقة أو تبني رؤية لمستقبلها أو دورها في العالم".

ولعل هذا التحذير "المبكر" يكون محل اعتبار في إدارة أزمة "سد النهضة"، والتأثير السلبي على موارد مصر المائية حال ملأ خزان السد كما تريده إثيوبيا، وحقاً فإن "النيل لخاشي"!

.36

الأرض لو عطشانة!

كان هذا مطلع أغنية غناها فلاحو "رملة الأنجب" بمحافظة المنوفية عام 1933 الذين عرض قصتهم فيلم "الأرض"، حين صدر قرار بتقليل نوبة الري إلى 5 أيام بدلاً من 10 أيام، فثار الفلاحون دفاعاً عن أرضهم، وقامت قوات الهجانة بإعلان حظر التجوال، وتم انتزاع الأراضي منهم بالقوة وسحل زعيم الفلاحين وهو يحاول التشبث بالجذور.

وبعد 48 عاماً من إنتاجه يعيش فلاحو مصر نفس قصة الفيلم ولكن على نطاق أوسع وأشد خطراً مع تفاقم أزمة "العجز المائي" الذى تحول إلى "فقر مائي"!

كان د. رشدي سعيد قد أكد فى كتابه "نهر النيل" أن النيل هو المصدر الأساسي للمياه فى مصر تتضاءل معه جميع المصادر الأخرى، كما كان قد أكد أنه "لا يوجد فى المستقبل القريب ما ينبئ بأنه سيكون لمصر دخل مائي آخر لجزئها المسكون فى وادى النيل غير المياه التي يوفرها السد العالي فى حدود 55.5 بليون متر مكعب سنوياً"، وأضاف " ومن الوجهة العملية فإن الحفاظ على الوضع الراهن الذى يضمن لمصر وصول المياه إليها ينبغي أن يكون محور السياسة المصرية".

إنه من المحتم مراجعة أوضاع استخدام مياه النيل المنبعة والتي تسببت فى تصاعد أزمة العجز المائي ووقف أسلوب "الري التقليدي" الذى وصفه عباس الطرابيلي "بجريمة كبرى"، منادياً بسرعة إصدار قانون الموارد المائية والري والعمل على تحويل الري من النظام التقليدي إلى الوسائل الحديثة لترشيد الاستهلاك.. مع تجريم إهدار استهلاك المياه.. وتجريم زراعة المحاصيل الشرهة للمياه. وحكى كيف أنشأ الدكتور كامل دياب بحيرة صناعية تم تبطينها مساحتها فدان ونصف الفدان لتخزين المياه فيها مع إضافة ما تحتاجه المزرعة من أسمدة ومبيدات وغيرهما..... ومنها يتم سحب المياه اللازمة لري المزرعة، وكانت مساحتها 80 فداناً، وبذلك تم له التغلب على مشكلة النوبات التي لا تصلح مع وسائل الري الحديثة. وتساءل أ. الطرابيلي عن مصير مشروع القانون الجديد [الذى مازال فى مجلس النواب] وهل يمكن بتطبيقه إلغاء نظام الري بالغمر، وهل من الواجب تقنين كميات المياه المستخدمة لكل نوع من المنتجات ومعاقبة من يستهلك أكثر، أم الأفضل مساعدة وإرشاد الفلاحين لتغيير ما اعتادوا عليه منذ آلاف السنين؟!

وتبدو الصورة قاتمة إذ تستورد مصر ما يقترب من نصف احتياجاتها من الغذاء مع الإسراف وسوء استخدام المياه. وكانت الحكومة قد شرعت فى تنفيذ مشروع تطوير الري الحقلي فى الأراضي القديمة بالوادي والدلتا لتغيير منظومة الري بالغمر إلى الري الحديث مستهدفة

مساحة 5 ملايين فدان، وتم الإعلان عن الاتفاق مع جهات مانحة أجنبية للمشاركة فى ذلك المشروع. وقيل إنه تم إعداد رؤية جديدة تستهدف التوسع فى تطبيق المشروع من خلال الجمعيات التعاونية وإشراك الفلاح فى التنفيذ. ومن جانب آخر، ذكرت تقارير إعلامية فشل المشروع فى إلغاء مشكلة الفلاح المصري.

إن توفير وحماية مياه النيل وترشيد استخداماتها والعمل على تنمية مصادر جديدة للموارد المائية هي قضية لا تجب تركها لاجتهادات المسؤولين فى وزارة الموارد المائية والري ووزارة الزراعية فقط، وكذلك لا تجب أن تستمر ممارسات المواطنين بإهدار المياه فى قطاعات الزراعة باستخدام أساليب الري التقليدية التي تستنزف المياه بلا حد، كذلك لا تجب أن تستمر عمليات إهدار المياه فى قطاعات الاستخدام المنزلي ومنها المغالاة فى إنشاء حمامات السباحة الخاصة وملاعب الجولف التي تنغول على المياه المتناقصة بدون مساءلة جادة!

إنني أدعو إلى تنظيم "ورشة عمل" للبحث عن حلول علمية لمشكلات "العجز المائي" يشارك فيها وزير الموارد المائية والري ووزير الزراعة وغيرهم من المسؤولين الحاليين والسابقين والعلماء والخبراء فى الجامعات ومراكز البحوث والممارسين والمتصلين بشؤون الري والزراعة وكافة المنشغلين بقطاعات الصناعة وغيرها من قطاعات الاقتصاد الوطني التي تمثل "الميـــــاه" أحد مدخلاتها الأساسية والتي تعاني جميعها من القيود نتيجة تصاعد العجز المائي، بغرض دراسة المشكلة من جميع جوانبها وإعداد خطة علمية تحدد أهدافاً سنوية يتم الالتزام من المسؤولين عن إدارة وتنظيم استخدام وتنمية الموارد المائية، ويتم إعلانها للكافة ومتابعة تنفيذها سواء من الأجهزة الرسمية أو الهيئات العلمية والخبراء المشاركين فى إعدادها ووسائل الإعلام. ومن المهم أن تناقش " الورشة" فكرة تجميع المسؤولية عن "الموارد المائية" فى وزارة واحدة "للزراعة والموارد المائية والري"!!

إن التعامل التقليدي مع مشكلة "الفقر المائي" قد يؤدى إلى أن يستكمل فلاحو مصر أغنية أقرانهم فى "رملة الأنجب"... قائلين "الأرض لو عطشانة نرويها بدمانا"!

.37

"النهر الخالد".. رغم العجز المائي!

حين تغنى عبد الوهاب بقصيدة "النهر الخالد" عام 1954 لم يكن تخطر بباله ما وصل إليه النيل من "العجز والفقر المائي" ومدى الهوان وسوء الاستخدام الذى لحقه بفعل المصريين الذين تعتمد حياتهم على مائه!

وقد أثار مقال لي شجون الأستاذ عباس الطرابيلي، إذ كتب مقالاً، صيحة اليوم التالى، لنشر مقالي جعل له عنواناً "المياه.. والأرض.. والفلاح!" ونظراً لأنه من أكثر المهتمين بموضوع مياه النيل، فقد اقترح سيادته البدء بتطبيق الأفكار العملية للتحول عن الري بالغمر فى محافظة زراعية ولمدة عام، تستخدم فيها ما تحقق تخفيض 50٪ على الأقل مما يستخدم الآن من مياه للري، من خلال تبطين كل ترع المحافظة، بأي وسيلة، لمنع تسرب مياه الري إلى جوف الأرض.. مع إلغاء "القنايات" واستبدالها الأنابيب. وبالقطع فإن اقتراح الأستاذ الطرابيلي مفيد ويمكن تنفيذه فى ذات الوقت الذى يمكن فيه عقد "ورشة عمل" لإعداد برنامج تحديد أسلوب ومنهجية ومقومات التحول عن الري بالغمر إلى الري الحديث.

وقد سبق للأستاذ الطرابيلي التساؤل عن مصير مشروع قانون الموارد المائية الذى أعدته الحكومة ولم تتم موافقة مجلس النواب عليه حتى الآن رغم أهميته القصوى. وحيث نُشر أن لجنة الزراعة والري فى مجلس النواب قد عقدت اجتماعًا برئاسة النائب هشام الشعيني، يوم 22 أكتوبر الماضي (2018) لمناقشة مشروع القانون المقدم من الحكومة بإصدار قانون الموارد المائية والري، بالاشتراك مع مكتب لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية، فإني أقترح أن يعقد مجلس النواب جلسات استماع لأهل العلم والخبرة والدراية بمشكلات

استخدام مياه النيل والمستخدمين لها، وفى ذات الوقت ينبغي طرح هذا المشروع لحوار مجتمعي جاد على أن يُضمن المشروع نتائج الحوار المجتمعي!

من جانب آخر تتخذ الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني موقف "الصمت الرهيب" تجاه مشكلة "الفقر المائي" رغم تأكيد وزير الموارد المائية والري أن مصر تعتمد على 97% من مواردها المائية التي تأتى من خارج حدودها شاملة المياه السطحية والجوفية مما يضاعف من أى تأثيرات للتغيرات المناخية على مواردها المائية، وأن العجز المائي للبلاد وصل لنحو 90% يتم تعويضه من خلال إعادة تدوير المياه والذى يمثل 25% من الاستخدام الحالي، كذلك استيراد مياه افتراضية فى صورة سلع غذائية لسد باقي العجز.

ومما يزيد العجب من حالة الصمت العام عن مشكلة العجز المائي التفاصيل التي أعلنها وزير الموارد المائية فى يناير 2018 بأن مصر تحتاج إلى 114 مليار متر مكعب من المياه لتحقق اكتفاءها الذاتي، بينما المتاح 55 مليار متر مكعب من النيل فقط يضاف إليها 4.5 مليار متر مكعب من المياه الجوفية والأمطار، وأن استخدامات المصريين من المياه فعليا تبلغ 80 مليار متر مكعب فيكون العجز الفعلي فى المياه 20 مليار متر مكعب، وأن مصر تستورد 12 مليون طن من القمح سنويا فى ظل نقص المياه!!

ولا يبدو فى الأفق انفراج واضح فى مفاوضات السد مع الجانب الإثيوبي حول أسلوب ملء خزان السد وفترة الملء، رغم اقتراب موعد الانتهاء من تشييده، ومن ثم اقتراب مشكلة ملء خزانه وما تحمله من آثار وخيمة للدخل المائي المصري مع عدم التوصل إلى اتفاق مع الجانب الإثيوبي تحمى حقوق مصر المائية!

ولعل من المفيد استعادة ما أكده د. رشدي سعيد "... الشيء الذى يصعب تصوره هو إمكان زيادة دخل مصر المائي فى المستقبل المنظور عن طريق إقامة المشروعات فى أعالي النيل ليس فقط لصعوبة التوصل إلى اتفاقيات مع دول الحوض التي هي فى حالة من التفكك

والضعف لا تنبئ بأنها قادرة على القيام بأعمال كثيرة لصالح دول الحوض، بل لعدم وجود مشروعات كاملة الدراسة للتنفيذ المباشر ولارتفاع تكلفتها المنتظرة ارتفاعاً يجعلها غير اقتصادية على المدى الطويل" ! !

وختاماً أتمنى أن يظل النيل ساحراً للغيوب وواهباً الخلدِ للزمانِ،

وأن تحافظ المصريون عليه ليظل هو" النهر الخالد" .

38.

مص . . . و "السدين" ! ! !

السد الأول؛

هو "السد العالي" الذي أنجزته السواعد المصرية رغم محاولات البنك الدولي ومن ورائه الولايات المتحدة تعطيله برفض تمويله لإرغام مصر للدخول في أحلاف تتناقض وسياساتها الوطنية.

والسد الثاني؛

هو "سد النهضة" الإثيوبي الذي انتهزت إثيوبيا انشغال مصر بثورتها في 25 يناير 2011 وبدأت في بنائه دون الحصول على موافقة مصر، واستمرت في تشييده حتى أعلنت إثيوبيا في مايو الماضي أن 66% من أعمال السد قد اكتملت ! ! ! !

وحين تنبهت مصر لمخاطر "سد النهضة" على دخلها المائي بدأت المفاوضات للوصول إلى حل يحفظ لها حقوقها في مياه النيل كما يحترم حق إثيوبيا في التنمية، واستمرت المفاوضات دون طائل حتى الآن وقد قارب تشييد السد على الانتهاء وبدت واضحة مخاطر ملء خزانه على موقف مصر المائي مع اشتداد مشكلة "فقرنا المائي" .

وكان وزير الموارد المائية والري قد أعلن في الثاني عشر من نوفمبر الحالي بأن اجتماع اللجنة الفنية الثلاثية لم يتوصل إلى اتفاق بشأن اعتماد التقرير الاستهلالي الخاص بالدراسات المقدم

من الشركة الاستشارية ، وذلك على الرغم من موافقة مصر المبدئية على ذلك التقرير، إلا أن طرفي اللجنة الآخرين لم يبديا موافقتهما عليه وطالبا بإدخال تعديلات تتجاوز مراجع الإسناد المتفق عليها، وعبر الوزير عن القلق من هذا النعش على الرغم مما بذلته مصر من جهود ومرونة لضمان استكمال الدراسات الفنية في أقرب وقت.

وبعد يومين التقى سامح شكري مع نظيره الإثيوبي حين أكد له أهمية التنفيذ الأمين لمخرجات الاجتماع الوزاري الساعي الخاص بموضوع "سد النهضة" وتجاوز النباطؤ الراهن إزائها، حيث ينسنى المضي قدما بمسار الدراسات الفنية وفقا لاتفاق المبادئ الموقع عام 2015 .

وفي حديث لرئيس الوزراء بعد عودته من اجتماعات القمة الإفريقية، إن رئيس وزراء إثيوبيا أكد له "حرصه الشخصي !" على حقوق مصر في نهر النيل وجميع الدول الأفريقية الشقيقة المرتبطة بالنيل، موضحًا أنه تم الاتفاق على بدء المباحثات الثنائية خلال الأسبوعين المقبلين بشأن التوافق على النقاط التي لم يتم الاتفاق عليها .

وما بين "السدين" تتعاظم مشكلة "الفقر المائي" رغم أن دستور 2014 نص على أن "تلتزم الدولة بحماية نهر النيل، والحفاظ على حقوق مصر المائية المتعلقة به، وترشيد الاستفادة منه وتعظيمها، وعدم إهدار مياهه أو تلويثها . . . إلى آخر المادة 44 منه.

ورغم أن "رؤية السيسي لمستقبل مصر" التي أطلقها إبان حملته الرئاسية الأولى عام 2014 قد أفاضت في التأكيد على المحافظة على المياه ومنع الهدر فيها قائلًا: "في ضوء ما تعانيه مصر من نقص في المياه، فإنه يجب اتخاذ عدد من الإجراءات الوقائية والفاعلة لضمان التوسع الآمن والمُرشد في استخدامات المياه" وأكدت الرؤية على وضع ملف مياه النيل أولوية أولى باعتباره قضية الأمن القومي الأولى في مصر حيث أن مياه النيل تمثل 95 %من إجمالي مصادر المياه المتاحة، وأنه قد آن الأوان لتحديث نظم الري كمُستهدف أساسي للحفاظ على المياه التي تضيع هباءً في الأرض المرويَة بنظام الري الحقلي "الغمر". كما جاءت رؤية 30/20 التي أطلقها

الرئيس في فبراير 2016 لتبرز التحديات التي تواجهها مصر في مجال الموارد المائية وأهمها الهدر في استخدام المياه وثبات الموارد المائية وزيادة عدد السكان، وتضمنت الرؤية مجموعة من البرامج الهادفة إلى مواجهة تلك التحديات كتعزيز البنية المؤسسية التشريعية لمنظومة إدارة الموارد المائية، والتوسع في إنشاء البنية الأساسية اللازمة لتحقيق استدامة منظومة المياه !

والآن نسترجع قول د. رشدي سعيد أن" سد أسوان العالي ككل صرح ضخم قد غير الطبيعة وأعاد تشكيل النهر وأرض مصر والسودان. فقد حوّل النهر إلى قناة هائلة تحمل ماءً رائقاً ذا عكارة قليلة بكميات يقررها الإنسان".

أما "سد النهضة" فهو خطر يهدد حقوق مصر المائية إذ أن حصتها من المياه والمُقدرة ب(55.5 مليار متر مكعب) سوف تنخفض مباشرة بمجرد البدء في ملء خزانات ذلك السد، كذلك إذا ما قررت إثيوبيا أن تختص مدة الملء في ثلاث سنوات فقط فسترتفع الكمية المحجوزة سنوياً خلف السد وتنخفض المياه الواردة إلى مصر بالتبعية، الأمر الذي يعني تبوير 4.6 ملايين فدان أي أكثر من 51.5% من الرقعة الزراعية الحالية ! ! !

إن المطلوب تفعيل مقولة إن "مياه النيل خط أحمر" التي تتردد في الخطاب الرسمي المصري، كذلك ينبغي تفعيل الدستور فيما ألزم به الدولة من حماية نهر النيل وحقوق مصر المائية، كما تجب تنفيذ الرؤى والتصريحات الرسمية بأن تلك الحقوق هي قمة أولويات المحروسة ! ! ! !

.39

اعتذار لمصـــــــــر

كنت – ولا أزال – مقتنعاً بأن الله سبحانه وتعالى هو الذي يحمي المحروسة رغم كل ما يصيبها من أذى وضرر على أيادي أبناءها حكاماً ومحكومين. كذلك كنت – وما أزال – مقتنعاً بأن ما يصيب مصر المحروسة من أضرار على أيدي أبناءها هو أشد فتكاً وضراوة مما يصيبها

به أعداؤها، وأن حماية المحروسة من عدوان أبنائها عليها له الأولوية على حمايتها من أعدائها عملاً بالقول المأثور "اللهم احمني من أصدقائي، أما أعدائي فأنا كفيل بهم".

إن ما نسببه نحن المصريون للمحروسة من أضرار يلزمنا بأن نقدم لها اعتذاراً واجباً يتمثل في الاعتراف بخطايانا في حقها، والتزامنا بالعمل على تصحيح تلك الخطايا والتوبة عنها. وسوف أبدأ من الآخر، فكلنا يتأذى لما تحدث لأشقائنا الفلسطينيين في غزة الجريحة والضفة الغربية المستباحة، وكلنا في نفس الوقت نتحسس على ضعفنا وهوان أمرنا إذ لا نستطيع أن نمد للأشقاء يد العون والمساعدة، ولا نستطيع أن نمنع عنهم غائلة العدوان الصهيوني الغاشم ولا التآمر الأمريكي السافر. وتنظر إلينا المحروسة باكية تندب أبناءها الذين كانوا مصدراً لفخارها ودعامة لعزها وحماة لاستقلالها عبر قرون طويلة. فعذراً لك يا محروسة عن عجز أبنائك وعدم قدرتهم على إعلاء رايتك وتكريم اسمك أمام العالم.

وتتسنم المأساة أو الملهاة، ويرى أبناء المحروسة أنفسهم عاجزين عن حماية حدود بلادهم – ليس من اختراق أبناء غزة لها كما قد يتبادر إلى أذهان الكثيرين، ولكن من عدوان إسرائيل ومؤامراتها ضد مصر في الأساس – إذ يتوجب على أبناء المحروسة استئذان العدو الصهيوني كي يسمح لهم بزيادة بضع مئات محدودة من جنودهم في سيناء، ويقرأ المصريون بكل أسى أن وزيرة خارجية الكيان الصهيوني لا تمانع في تلك الزيادة، بينما يأبى رئيس وزراء إسرائيل الغاصبة ويقف الأمر عند ذلك الحد. كما يعجز أبناء المحروسة عن فرض قرار بفتح معبر رفح أمام الفلسطينيين، طالما تحصلون على تأشيرات دخول وفق القواعد المتعارف عليها دولياً، لأن ذلك القرار معلق على موافقة إسرائيل. فعذراً لك يا محروسة عن هوان شأن أبنائك وعجزهم عن حمايتك والارتفاع إلى مستوى يناسب عظمتك وقدرك وأنت التي كرمك الله سبحانه وتعالى وذكر اسمك خمس مرات في قرآنه الكريم من دون بلاد الأرض جميعاً.

وتدمع عينا المحروسة وهي تشهد ما لحق بأبنائها من هوان وضياع كرامة نتيجة تفريطهم في حقوقهم واستكانتهم إلى استلاب سلطانهم. فمصر التي علمت العالم العربي والأفريقي والإسلامي وجاب المعلمون من أبنائها تلك الدول ينشئون المدارس والجامعات ويديرونها ويمدونها بالعلم والمعرفة وينيرون الطرق أمام شعوبها، ترى جامعاتها الآن غير معترف بها في كثير من تلك الدول، وحملة الماجستير والدكتوراة من خريجي تلك الجامعات منكرون لا يستطيعون الحصول على وظائف هيئات التدريس في الجامعات العربية لأنهم تخرجوا من جامعات مصرية، والمعلمون المصريون يستبدل بهم من هم أقل منهم شأناً وعلماً طالما هم من خريجي الجامعات الأجنبية . فعذراً لك يا محروسة.

ومصر التي كانت مستشفياتها قبلة العرب والأفارقة والمسلمين، وكان صيت أطبائها يملأ العالم العربي والإفريقي والإسلامي، أصبح أبناؤها الآن ينسولون العلاج المتقدم في مستشفيات ومراكز طبية عالية التجهيز التقني في دول عربية شقيقة، ويتقدم إعلامي مصري ذائع الصيت عبر برنامجه اليومي في إحدى الفضائيات المملوكة لأشقاء عرب إلى ملك دولة عربية شقيقة بنداء أن يوافق على علاج صحفي مصري لا يتوفر علاجه في المحروسة بينما مستشفيات الشقيقة العربية مؤهلة لذلك. وترى المحروسة حاكماً عربياً لشقيقة عربية ، ناشئة بكل المعايير قياساً إلى تاريخ مصر وإمكانياتها ، يتبرع بعدة ملايين من الدولارات لعلاج كتاب مصر ومفكريها دون أن تبدو حمرة الخجل على وجه مسئول مصري واحد اعترافاً بالفشل والتقصير في حق المصريين واعتذاراً عن إهدار كرامة المحروسة وأبنائها . فعذراً لك يا محروسة.

وانظر إلى ما يفعله الحكام من أبناء المحروسة في إخوانهم المحكومين إذ أعادوهم إلى ما كانوا عليه من فقر وجهل ومرض كان القضاء عليهم أحد مبررات حركة ضباط يوليو 1952 .

إن مأساة الصفوف المتراصة للمصريين أمام المخابز التي تنتج الخبز المدعم، بأموالهم، لساعات

طوال وما يعانونه من عنت وإرهاق ، ناهيك عن إهدار الكرامة والحط من الإنسانية ، هي حالة موجعة يهان فيها المصريون ليل نهار في وقت أصبح فيه الحصول على رغيف الخبز المطابق للمواصفات والصالح للاستهلاك الآدمي مسألة مفروغ منها ولا تثير أدنى تفكير في معظم دول العالم التي سبقتها مصر بآلاف السنوات في كل مناحي الحياة .

وتعجز مصر عن تنظيم أسلوب بسيط وكفء لاستخراج شهادات ميلاد مواليد أبنائها بطريقة آلية وتضطرهم العبقرية الإدارية المنطلقة من القريحة الذكية للوقوف في صفوف تنافس صفوف رغيف الخبز لأيام طويلة استجداء لتلك الشهادات كي يعودوا بها مرة أخرى إلى عبقرية إدارية أخرى في مكاتب التموين لقيد هؤلاء المواليد في بطاقات التموين الي تفضلت الحكومة الذكية بالإعلان عن عودتها للعمل مرة أخرى. ويسمع أبناء المحروسة الوزير المختص والمسئول عن صفوف شهادات الميلاد لا يخرج حين سأله محاوره في برنامج على إحدى الفضائيات من القول أنه لا يعرف منطقة في إمبابة بالجيزة اسمها نكلا ! تلك حال المحروسة وهي التي كانت الرائدة في التنظيم والإدارة والتي نقلت عنها كل الدول العربية نظمها الإدارية في الحكومة وقطاعات الأعمال ومجالات النشاط المجتمعي، والتي شغل أبناؤها أهم المناصب الإدارية في تلك الدول ولا يزال الكثيرون منهم يشغلون مواقع متقدمة ليس فقط في العالم العربي بل وفي الولايات المتحدة وكندا وأوروبا . فعذراً لك يا محروسة.

ويستمر مسلسل إساءات المصريين لوطنهم الغالي فهم يهدرون كل مبادئ السلوك المجتمعي الحضاري، وتراهم يهدرون الأرض الزراعية الغالية ويحولونها إلى مبان عشوائية للفقراء منهم، بينما ينشئ الأثرياء من أبناء المحروسة على الأرض الزراعية قصوراً ومنتجعات يمرحون فيها بينما تضطر حكومة المحروسة إلى استيراد القمح والذرة والحبوب ومتطلبات غذاء

المصريين، ويصل الأمر إلى تفكير رئيس وزراء سابق إلى استئجار أراض زراعية في كندا لزراعتها قمحاً لحساب مصر!!!

ويمرح المصريون في شوارعها التي اختفت منها الأرصفة التي احتلتها السيارات وأكشاك بيع السجائر والمرطبات، ويعبر المصريون الطرق حتى السريعة منها من أي مكان يريدون ضاربين بعرض الحائط كافة متطلبات السلامة ومعرضين أنفسهم وغيرهم لحوادث قاتلة.

ويتعمد كثير من قادة السيارات من أبناء المحروسة – ومنهم قادة سيارات حكومية – أن يختصروا الطريق ويقودون سياراتهم عكس الاتجاه. وتختزن المحروسة على عشرات من أبنائها لقوا حتفهم نتيجة صدام مروع على طريق الكريمات بسبب انعدام الرؤية صباح أحد أيام الشهر الماضي وبالأساس نتيجة انعدام المسئولية لمسئولي المرور الذي كان يجب عليهم إغلاق الطريق لحين انحسار الضباب وهو إجراء كما تعلمون يسير!

والمصريون بناة الأهرام، الذي كان لفترة وجيزة مضت أحد عجائب الدنيا السبعة، يبنون مبان عشوائية في كل مكان، ويهدرون قواعد الأمن والسلامة في مبانيهم، وتنهار تلك المباني على رؤوس ساكنيها، وبينما يقدر المسئولون عدد المباني القابلة للانهيار واجبة الإزالة في مدينة الإسكندرية وحدها بما يقرب من مليون مبنى، فإن ما شاده المصريون العظماء من آلاف السنين لا يزال يقف شامخاً من دون أن تحمى وجوه بناة مصر المعاصرة خجلاً مما يفعلونه بوطنهم. ولا أظننا غافلين عن المناطق العشوائية التي برع أبناء المحروسة في زرعها في كل مكان، وأحالوا مصر إلى مجتمع عشوائي يمكن أن تحصل على جائزة عالمية في الانفلات المعماري والقبح المعماري، ولا تجد حكومات المحروسة حرجاً في تقنين أوضاع تلك العشوائيات، بدلاً من إزالتها، وتمدها بالتيار الكهربائي وخدمات الهاتف والمياه وغيرها، من دون أن تعتذر لمواطنيها عن فشلها في تأمين السكن الصحي والإدارة

المجتمعية السليمة الكفيلة بضمان بيئة صحية تعادل ما يشاهده المصريون على شاشات التليفزيون!

وتبلغ إساءات المصريين للمحروسة مداها حين نشاهد ما يفعلونه حين تخرجون من سلبيتهم في المجال السياسي ويقررون المشاركة في إنشاء الأحزاب السياسية أو الانتماء لعضويتها. فالمصريون بارعون في تحويل أحزابهم السياسية إلى ساحات حرب يتصارعون فيها على المناصب، ويتسابقون على ابتكار الأساليب التي تحاول كل منهم من السيطرة على الحزب وتحويله إلى مجال لمجده الشخصي وزعامته النادرة التي لم يرد لها مثيل في تاريخ البلاد. وتتشغل قيادات معظم أحزاب المحروسة بخلافاتها المستمرة، ويا ليتهم يختلفون على قضايا إستراتيجية أو رؤى مختلفة لمسيرة الحزب والبلاد، بل هم يتنازعون بعضهم العض على الكراسي، قاتلها الله وقاتل المتحلقين حولها والساعين إليها والمتمسكين بها ،، وتشهد المحروسة نشاط قادة أحزابها في ساحات المحاكم وأروقة النيابة العامة بأكثر مما تراهم بين مواطنيهم في القرى والنجوع والمناطق العشوائية يتعرفون على مشكلاتهم ويحاولون ، ولو بكلمات المساندة ، مساعدتهم على الخروج مما يعانونه من فقر وهم. لا ترى المحروسة قادة أحزابها السياسية كبيرها وصغيرها في عمل مجتمعي يسعى إلى تدعيم الديمقراطية التي يتشدق بها الجميع، ولا تكريس المواطنة وهي حق يراد به باطل في أغلب الأحيان. ترى قادة أحزاب في المحروسة يسعون للحصول على مقعد في مجلس الشورى بلا انتخاب ولكن بطريق التعيين بقرار من رئيس الجمهورية الذين يعارضون حكومته، وتراهم حريصون على الظهور في الفضائيات يتحدثون عن حرية التعبير التي لا يتيحونها لأعضاء أحزابهم، ويفرطون في تمجيد الشرعية التي يقتلونها بالتهجم على مقار أحزابهم للاستيلاء عليها بالقوة، وتراهم يرفضون كل ما تقدمه حكومة المحروسة الذكية من توجهات ، وهم محقون في هذا في أغلب الأحيان

،ولكنهم لا يقدمون بديلاً أو يقترحون ما يصلحون به شطط التفكير الحكومي كما في قضية الدعم مثلاً.

ويتفنن وزراء في حكومات المحروسة في ابتكار كل ما يعقد حياة أبنائها ويبدد طاقاتهم فيما لا طائل من ورائه. فهذا وزير تخصص في بيع أصول المحروسة تحت عباءة ما يسمى برنامج إدارة الأصول ولا أحد يدري أسباب البيع وما يتحقق عنه من عوائد حار حتى الجهاز المركزي للمحاسبات في رصدها وتبين مصيرها. ووزير ثان، تختلق المشكلات مع زملاء أعضاء هيئات التدريس في الجامعات الحكومية ويسود التوتر لقاءه مع فريق منهم أثناء زيارته للمملكة العربية السعودية ويهدد بإلغاء اللقاء إن هم استمروا في نقدهم ومعارضتهم لمقترحاته. ورئيس وزراء أسبق أغرق المحروسة في وهم ما أسماه المشروعات العملاقة ثم يتضح أن العملقة كانت فقط في استنزاف موارد البلاد بلا عائد. ورئيس وزراء سابق اقترح حيلة لطيفة للاستيلاء على فوائض أموال التأمينات الاجتماعية باقتراح المبادلة بها شركات وأصول عينية تتنازل عنها الدولة للهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية مقابل الأموال التي استولت عليها من فوائضها المودعة في بنك الاستثمار القومي، ثم حين تعرضت تلك الفكرة للنقد واضطرت الحكومة إلى إنكارها، جاء وزير آخر ونجح في حل المشكلة بالكامل بضم وزارة التأمينات إلى وزارة المالية وإصدار صك على الحكومة تعترف فيه بالمديونية وكفى الله المؤمنين القتال.

هل رأى أحد منكم في أي مجتمع معاصر ما تحدث على أرض المحروسة الآن، الكل في غضب وإحباط واكتئاب. أعضاء هيئات التدريس بالجامعات يهددون بالاعتصام وقد سبقهم إلى ذلك فئات كثيرة من العمال وموظفي الدولة والمواطنين ممن احترقت مساكنهم العشوائية في قلعة الكبش وأخرجوا من موطنهم ولم يتم إسكانهم في مساكن بديلة كما وعدتهم الحكومة. الأطباء يهددون بالإضراب رغبة في تحسين رواتبهم، الصيادلة في

خصام مع وزارة الصحة لإصدارها قرارات ضارة بهم كما يقولون. الصحف المسامة بالقومية تطعن في مصداقية ونزاهة الصحف المستقلة والحزبية والخاصة، وتلك الأخيرة لا تعوزها الأدلة والأمثلة لرد الصاع صاعين لصحف الحكومة وإعلامها . الناس في المحروسة باتوا متنازعين متخاصمين حتى مع أنفسهم.

يا محروسة لك اعتذاري مني ومن كل مصري مخلص لك معترف بفضلك، والأمر لله من قبل ومن بعد تحميك من أولادك، أما أعداؤك فأنت ، بعون الله ، كفيلة بهم وما حرب رمضان 1973 ببعيدة !

https://youtu.be/OtEILXSu-gs?si=eYw2IKODPSykDC-2

https://youtu.be/PE0EZ0bls50?si=801o1yrEDaK-Redj

كتبي في موضوعات التحول الديمقراطي

مصر وثورة 25 يناير 2011 – موقع الدكتور علي السلمي

دكتور علي السلمي – مصر وثوراتها – موقع الدكتور علي السلمي

مص التي نريد – علي السلمي – موقع الدكتور علي السلمي

دكتور علي السلمي " -مصر المستقبل - "موقع الدكتور علي السلمي

دكتور علي السلمي – مصر والتحول الديمقراطي – موقع الدكتور علي السلمي

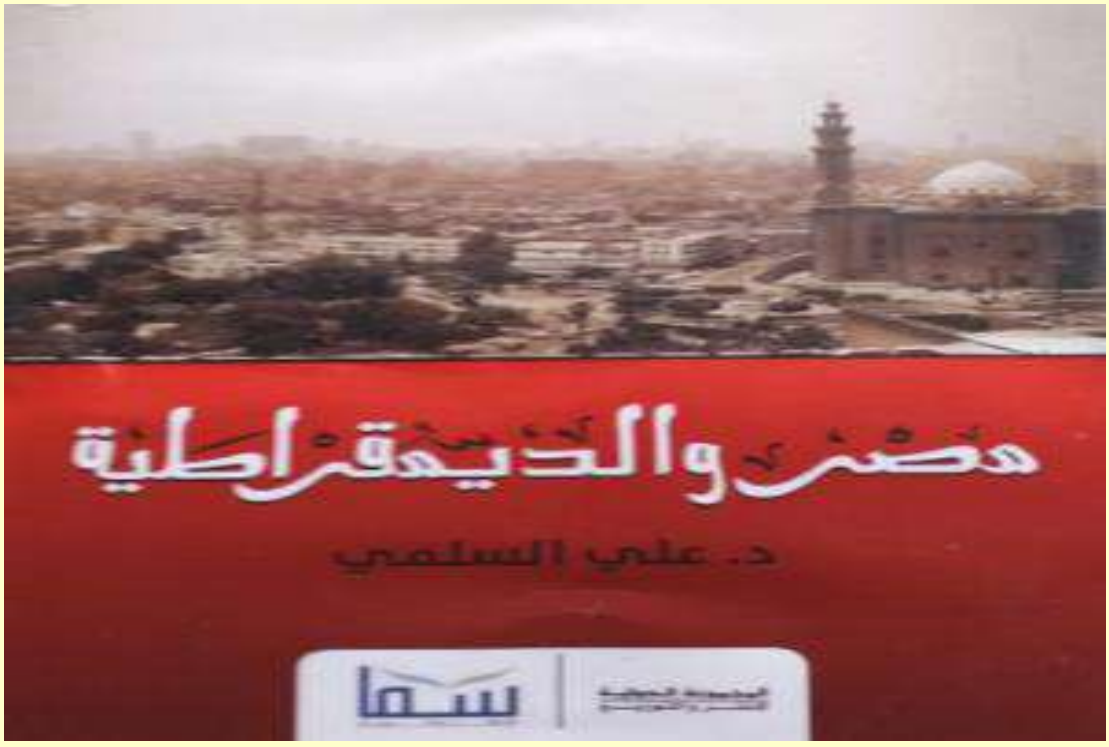

مصر والديمقراطية – موقع الدكتور علي السلمي

التحول الديمقراطي وإشكالية وثيقة المبادئ الدستورية – موقع الدكتور علي السلمي

مصر المحروسة . . بين الرؤى والأفعال – دكتور علي السلمي – موقع الدكتور علي السلمي

إعلام مصـــــــــــــــــر!!!!

الصحفي الكبير محمد التابعي نموذج من صحافة زمان

https://youtu.be/J_A5kBks9Iw?si=P6N2heJ5G8FE4tXP

https://youtu.be/hhhQgYd32rw?si=QyIK9RX5VV7e2IZ8

إعلام مصر في الزمن الجميل

واقع الإعلام المصري . . انتبهوا أيها السادة[60]!!

الشرق الأوسط

17 أكتوبر 2014

--(CNN)دخلت مصر عصر الحداثة والتنوير في أوائل القرن التاسع عشر وكانت أبرز أدواتها في ذلك الإعلام منذ أن أدخل محمد علي المطبعة وأصدر جريدة الوقائع. ثم تتابع صدور الصحف التنويرية مثل الرسالة والهلال والأهرام التي استعانت بأبرز كتاب ومفكري العصر محمد حسن الزيات وطه حسين والعقاد فصارت الصحف المصرية كعبة يصبو إليها كل من سعى للعلم والتنوير. ثم جاء دور الإذاعة ثم التليفزيون وصارت منظومة الإعلام المصري تقدم الخبر إضافة إلى جرعة ثقافية وترفيهية جميلة وجذابة.

وساعد ذلك الإعلام المصري على الحفاظ على جمهوره العربي في أقصى لحظات الخلاف السياسي وعندما وقع إعلام مصر في فخ المبالغة والتهويل والإساءات الشخصية للزعامات العربية فمن نفر من هذا الاتجاه ظل منجذبا إلى راديو مصر من أجل البرامج الثقافية والترفيهية الرائعة مثل لغتنا الجميلة لطه حسين وغواص في بحر النغم لعمار الشريعي وروائع

[60] واقع الإعلام المصري . . انتبهوا أيها السادة - CNN Arabic !!

المسرح العالمي التي قدمها البرنامج الثاني فضلا عن الدراما الإذاعية التي قدمت أروع إنتاج أدباء مصر في مسلسلات رائعة.

فكان الإعلام المصري كالمطبخ الذى يقدم وجبة شهية غنية بجميع العناصر الغنائية والمتابع للإعلام المصري الذى يقارن بين ما كان وما صار لابد أن يصاب بغصة شديدة ويشعر بقلق على مستقبل المواطن الذى يشكله الإعلام وصورة مصر ومكانتها لدى الغير.

ولعل أول السلبيات المرصودة هو تدنى اللغة واتجاه بعض الصحف إلى استخدام العامية في الكتابة وخلافي هنا ليس عداءا أو نفورا من العامية فإمارة الشعر لم تثن أحمد شوقي عن كتابة "النيل نجاشي" ومسرحية " الست هدى" بالعامية ولكن خلافي هو مع من يشوهون العامية بألفاظ فجة وممجوجة لم نر مثلا لها في روائع صلاح جاهين الزجلية والغنائية التي أطربتنا وأسعدتنا.

والأمر الثاني هو اختلال عناصر الوجبة الإعلانية فالإعلام كالغذاء إذا اختلت موازين عناصره أصبح ضارا بالصحة والبدن ويمكن القول أنه كما يوجد في الغذاء كما يقولون بالإنجليزية Junk Food فإنه أيضا يوجد فى الإعلام Junk Media ولعل من إبراز عناصر الخلل في موازين الجرعة الإعلامية ما حدث مؤخرا من ضجة واحتجاجات بعد مطالبة البعض بإلغاء مسابقة أعلنت عنها أحد القنوات الفضائية واسعة الانتشار في الرقص الشرقي وبين الصمت التام وانعدام رد الفعل تجاه إلغاء بث قناة المنارة من باقة قنوات النيل الرسمية وهى القناة الوحيدة المخصصة للبحث العلمي والتكنولوجيا رغم وجود عدد من القنوات العربية المخصصة للرقص الشرقي ولا توجد سوى قناة المنارة مخصصة للبحث العلمي، ولو نظرنا إلى الميزانية المخصصة لقناة البحث العلمي وتلك المخصصة لمسابقة الرقص الشرقي لوجدنا عجبا.

سكتنا على إلغاء قناة المنارة كما سكتنا على إلغاء باب أخبار العلم بعد وفاة صلاح جلال وسكتنا عن إلغاء برنامج عالم البحار الذى قدمه يوسف جوهر وإلغاء برنامج عصر الفضاء

الذى قدمه المهندس سعد شعبان وبرنامج العلم والإيمان للدكتور مصطفى محمود والبرنامج العلمي الجميل الذى قدمه الدكتور يوسف مظهر فانتهى الإعلام العلمي من حياتنا، وكانت النتيجة أن الإنجاز العلمي الرائع الذى حققته الهند بإدخال مركبة فضاء إلى مدار المريخ منذ أول محاولة وهو أمر لم تحققه الولايات المتحدة ولا روسيا لم تحظ إلا بأربعة أسطر في وسائل الإعلام.

لعل من أكثر الأقوال تشخيصا لحالة الإعلام ما قاله أحد ضيوف واحد من البرامج الرديئة إن المشكلة تكمن في أن الإعلام صار تابعا للإعلان فسيطر الدافع التجاري على الإعلام. ويكفى للتدليل على ذلك مشاهدة إعلانات الأفلام المقرر عرضها في عيد الأضحى والتي تدور كلها حول راقصات يرقصن رقصات لا يمكن وصفها إلا بالفجاجة والبذاءة على أنغام أغاني شعبية لا تقل عنها إسفافا.

البرامج الرياضية أصبحت برامج كروية لاستئثار كرة القدم بجل اهتمامها وأصبح المشاهد يعرف اسم أصغر لاعب في فرق مصر وأوروبا بينما لا يعرف أحد أسماء أبطال مصر في ألعاب القوى والسباحة أو أرقامهم القياسية وتحولت البرامج الرياضية إلى ساحة للتلاسن وتبادل الاتهامات بين رؤساء النوادي والاتحادات الرياضية واللاعبين والمدربين.

أما ثالثة الأثافي فهي البرامج الحوارية أو ما يطلق عليها Talk Show التي يتبارى مقدميها في استثارة المشاهد والتهجم على ضيوفهم والخروج عن حرفة الإعلامي المفروض حياديته، والخروج على مظهر ووقار المهنة .فنجد مذيعين ومذيعات حاصلين على أعلى الشاهدات الأكاديمية لا يتورعون عن الرقص مع ضيوفهم ولكن ويلا لهذا الضيف إذا أخذ موقفا معاكسا فنصيبه التطاول والتجرع، ثم ما لبث الموقف المعاكس أن اختفى إذا أحجم الضيوف المعاكسون عن الظهور.

ولم يكف مقدمو البرامج بذلك بل راحوا يجرحون الدول الصديقة والكبرى دون مراعاة للحرفية واللياقة أو حتى الأدب.

كانت النتيجة أن فقدت مصر ريادتها الإعلامية وأصبحت تشكو وتعاني من منافسة قناة الجزيرة القطرية. وولت أيام كان مقال في الأهرام أو برنامج في صوت العرب يكفي لهز أركان أي دولة في المنطقة. ويمكن القول أن صوت العرب كان له دورا كبيرا في إسقاط حلف بغداد ومشروع ايزنهاور ومن ثم كانت الإذاعة المصرية من الأهداف المرصودة في الاعتداء الثلاثي عام 56. لعلي أكرر هنا عنوان فيلم مصري ظهر في الثمانينيات وأقول «انتبهوا أيها السادة» إعلام مصر في خطر، صوت مصر في خطر عقل ووجدان مصر في خطر.

لقد قدم الإعلامي المصري في فترة أجمل وأكمل ما في مصر ولعله كان مبالغا في ذلك بإغفال السلبيات ولكننا الآن أصبحنا نقدم أقبح وأبشع ما في مصر بكثير من المبالغة وحرص غريب على تشويه انجازيات الماضي فأصبح المصري في الدراما التي نقدمها إما بلطجي فج أو مهرج أهطل أو مرتشي فاسد.

لعله قد آن الأوان لتحرير الإعلام من سطوة الإعلان وأن نعيد التوازن إلى إعلامنا بمكوناته العلمية والثقافية والاقتصادية والسياسية والترفيهية، ونعيد الوقار والرزانة إلى لغة خطابنا الإعلامي قبل أن يؤثر الانحدار الإعلامي على مكانة الإعلام المصري بل على مكانة مصر ذاتها إقليميا ودوليا.

هذا المقال كتبه، محمد عبد المنعم الشاذلي، عضو المجلس المصري للعلاقات الخارجية، وهو يعبر عن رأيه ولا يعكس بالضرورة رأي شبكة CNN.

المصري اليوم ١٤ سنة مستقبل الإعلام في مصر[61]

ما لا يدرك كله، لا يترك جله، وما لا يدرك الإعلام المصري في مرحلته (القلقة) الحالية، لا يترك "جله" دون بحث جاد ومعمق عن مستقبل ينتظره. الإعلام المصري إن شئنا الدقة يقف في مفترق طرق بحثاً عن وجهة صحيحة.. البعض يقف ميمنا وجهه نحو السلطة التماسا لتوجيه أو قبلة يرضونها. والبعض يجتهد في الهامش المتاح، وثالث يمطى الفراغ الإلكتروني بحثا عن بطولة زائفة على جثث المناضلين الحقيقيين.. ونفر يجلس في مقاعد المتفرجين مغتبطا بما آل إليه الحال.

مستقبل الإعلام المصري لن تحدده السلطة، يقرره أصحاب المهن، وإذا لم يتواصلوا ويتواصوا بالفكر هانوا على أنفسهم فهانوا على السلطة.

---

[61] المصري اليوم ١٤ سنة مستقبل الإعلام في مصر

إعلاميين . . . . بعضهم خرج ولم يعد ! !

صور من التحول الإعلامي . . . . . إعلام قبل وبعد ! ! ! ! !

https://youtu.be/o7D7akURvxY?si=zDQ_gEiyFYJvZuYA

https://youtu.be/HIli5yBKOMU?si=DSQglkDLo-sDuKhV

https://youtu.be/djpYjMdtADc?si=cycOh5WoN_kgTel2

https://youtu.be/kglcOz1_Hbg?si=PWkP_xplffZX950V

هل تلك النماذج كافية لتوضيح حال قطاع كبير من الإعلام في مصر؟

وهل تلك النماذج قادرة على مساهمة وطنية خالصة للتحول الديمقراطي في المحروسة؟؟؟

إهداء

إلى أرواح شهداء ثورة 25 يناير

. . . والتي لم تكتمل!

توثيق بالفيديو لأحداث الثورة

1. اول لحظات الثورة يوم 25 يناير 2011

https://youtu.be/3_BR6ywZQ54

2. ملخص أيام الثورة منذ 25 يناير 2011

https://youtu.be/vhiV35Dz-QU

3. ملخص أحداث الثورة

https://youtu.be/VQ2WXqxhH8U

4. تسلسل أحداث الثورة

https://youtu.be/veVocdVNLos

5. نعوم تشومسكي يتحدث عن دور أمريكا المعاكس للتحول الديموقراطي في مصر

https://youtu.be/ccuGRBf5SI8

6. اللجان الشعبية تحمي الشعب والثورة

https://youtu.be/2M_8yysRabs

7. الإسماعيلية 25 يناير 2011

https://youtu.be/RWrKdOmDVuO

8. السويس 25 يناير 2011

https://youtu.be/KWw-_ye2vFs

9. الإسكندرية 25 يناير 2011

https://youtu.be/rhu6wPG8gXs

10. السيارة التي دهست المتظاهرين ظهرت مرة أخرى في الاسكندرية

https://youtu.be/VefPrZ9TSOs

11. الثورة في جليم بالإسكندرية

https://youtu.be/NvnW3j1HiqU

12. الإسكندرية يوم 25 يناير 2011

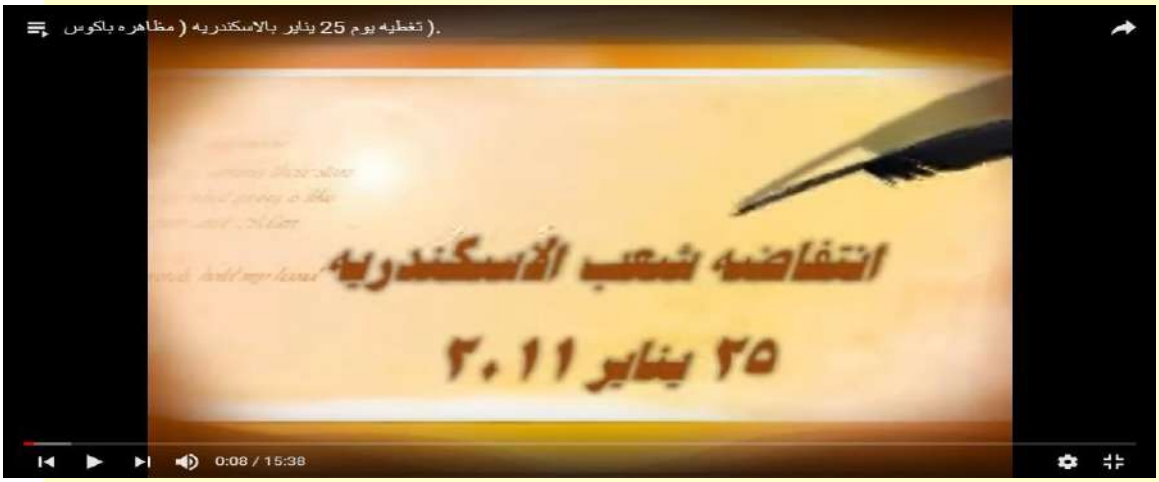

https://youtu.be/7i4G45P9J9Y

13. معركة بين الأمن المركزي والمتظاهرين يوم جمعة الغضب

https://youtu.be/Ht3D3qo2qh0

14. تقرير BBC عن الفكاهة أيام ثورة 25 يناير 2011

https://youtu.be/0AgpbsTZ4R8

15. خفة دم المصريين أيام ثورة 25 يناير 2011

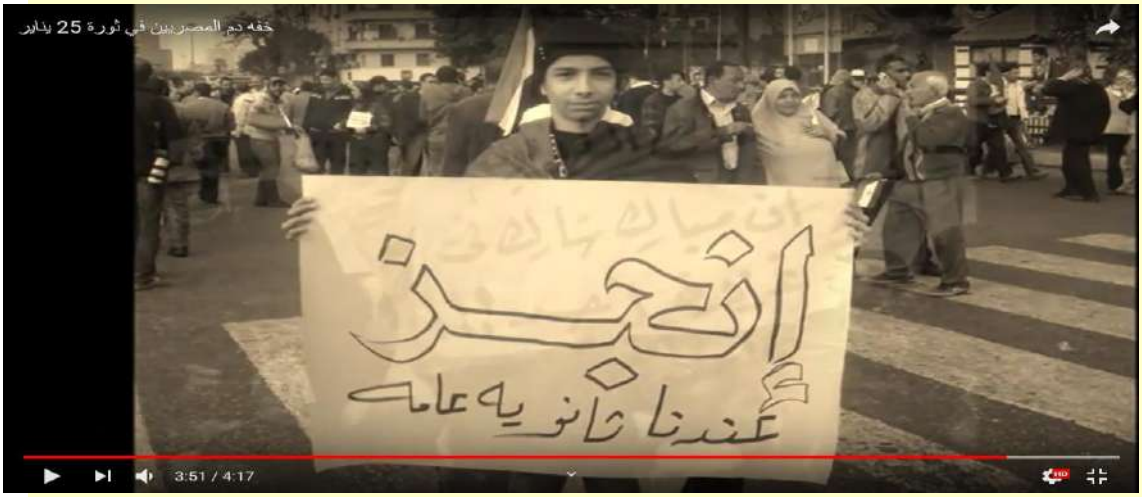

https://youtu.be/aYc2fz7YL7A

16. تقرير الجزيرة عن ثورة 25 يناير 2011

https://youtu.be/Gs2IBTCt9to

17. ثورة 25 يناير 2011 تلهم العالم

https://youtu.be/-YYUhs6b0ts

18. قادة المجلس الأعلى للقوات المسلحة

https://youtu.be/NXPSm7M5N88

19. إعادة تشكيل المجلس الأعلى لقوات المسلحة

https://youtu.be/dSmnDo2u95E

20. اتخاذ القرار في القوات المسلحة

https://youtu.be/2HHPl3o7i0g

بيانات وإعلانات دستورية للمجلس الأعلى للقوات المسلحة

21. البيان رقم 1

https://youtu.be/JrgOYc8mHpM

22. البيان رقم 2

https://youtu.be/pg8uF2QGsi0

23.البيان رقم 3

https://youtu.be/Xoqb_DDQ9hc

24.بيان يوم 12 يوليو 2011

https://youtu.be/niRSmZmRXC4

25.البيان رقم 4

https://youtu.be/11DeEgKquoc

26.البيان رقم 5

https://youtu.be/1enlBhaMgKk

27.البيان رقم 6

https://youtu.be/9mlpCMfy1R0

28.بيان 21 نوفمبر 2011

https://youtu.be/Plyd5g8WAxo

29. الإعلان الدستوري في 13 فبراير 2011

https://youtu.be/27q_pRaW6M8

30. الإعلان الدستوري في 30 مارس 2011

https://youtu.be/vqxb4_dyrbo

31. الإعلان الدستوري

https://youtu.be/seeghQFiQ4I

32. اللواء ممدوح شاهين

https://youtu.be/PW18kjpv-L4

33. المؤتمر الصحفي في 9 إبريل 2011

https://youtu.be/Do-Tvz-c6xU

34. بيان من المجلس الأعلى للقوات المسلحة

https://youtu.be/Xoqb_DDQ9hc

35. الدساتير المصرية في مائة عام

https://youtu.be/88w4xMEl3II

36. خطاب عمر سليمان الذي لم يعرض!

https://youtu.be/fUXny5_F21A

37.ثورة مص

https://youtu.be/sNVsvEo46YY

38.وفيديو من إنتاج "المصري اليوم"

https://youtu.be/9YIW6kFYERO

39. فيلم أروقة القصر

https://youtu.be/1VGrVI2SB1k

فيلم "الثورة . . . خبر"

https://youtu.be/9YIW6kFYERO?si=2T-EgiyxgSPJXNsv

https://youtu.be/AK8iMzHInf8?si=LgRvWvxHO3bETDXV

الحلم.pptx

لمشاهدة الحلم اضغط علامة P

الحلـــم المصـــري

أحلم كما يحلم كل مصري ومصرية بمستقبل جديد لمصر جديدة و"محروسة فعلاً " تتخلص فيها من مشكلاتها التي أنشأتها ورعتها أنظمة الحكم غير الديمقراطي قبل ثورة 25 يناير 2011 والتي استمرت حتى يوم عزل مرسي حتى صارت ألغاماً وقنابل تهدد بالانفجار في أي لحظة لتذهب بالأخضر واليابس.

الحلـــم المصـــري.pdf

لمشاهدة الحلم المصري

اضغط علامة PDF

وأخيراً

نشيد الجهـــــــــاد

https://youtu.be/NsJVGes1-D8?si=v5qfYdENxV91r8ZR

ثم

نشيد الله أكـــــــبر

https://youtu.be/rFM3HPLv6SM?si=rlaqmiUKRMbkqkp7

وقبل أن أختم الكتاب وصلني فيديو

عن دفاع عالم الماني عن حق الفلسطينيين

في أرضهم وبلادهم وعدم خروجهم منها

رغم العدوان الصهيوني والصمت العربي المشين!!!!!!!

https://youtu.be/04TxiaNOB5k?si=5t6G9pGURv0jig4c

وهذا ألماني آخر يكره الإسلام. . . .

https://youtu.be/CPle7n6FXs4?si=Kc3lQdN_DW-RD1LC

وهذا أميركي يدخل في الإسلام بعد قراءته وفهمه القرآن الكريم

https://youtu.be/XrmPvALwhF8?si=wJY08UC2kgdejllv

https://youtu.be/RiVbSObIlcQ?si=6WqeK2zdQHmr6UAO

القرآن الكريم مكتوب كامل – المصحف الشريف) سورة قرآن(surah quran

انتهى الكتاب....

ولم تنتهي قصة الثورة والكفاح من أجل الحل الديمقراطي

في المحروسة

وعاشت ثورة الشعب وحمى الله مصر المذكورة في القرآن الكريم

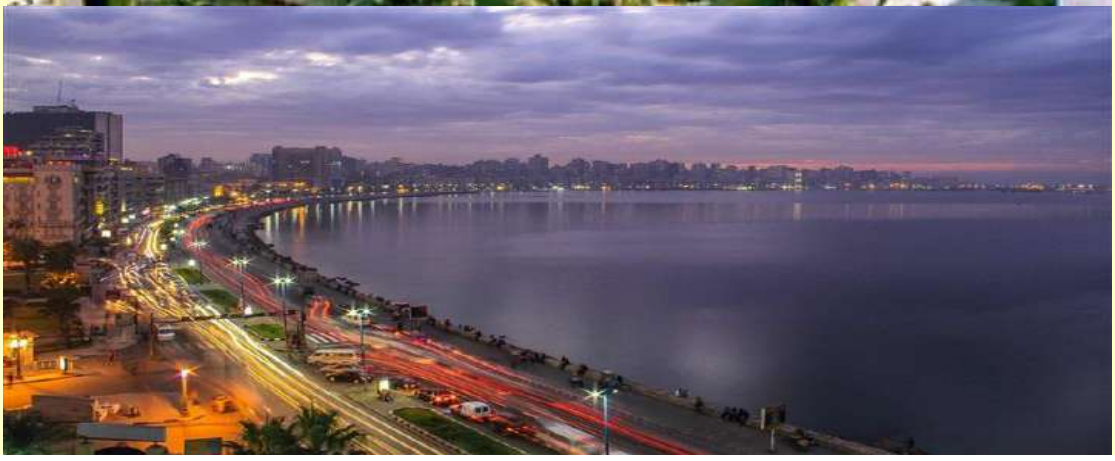

وإلى اللقاء في كتاب جديد

مع تحياتـــــــــــي ، دكتور علي السلـــــــــمي

2024/12/4

وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين